وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم: تاريخ

الموسومة بـ :

سياسة الحاكم العام جول كامبون (Jules Cambon) في الجزائر وإنعكاساتها (1891م- 1897م)

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين :

- حكوم جهاد
- جوريح جميلة

تحت اشراف الأستاذ

بن حادة مصطفى

أعضاء اللجنة	الصفة
أ.د كركب عبد الحق	رئيسا
أ.بن حادة مصطفى	مشرفا مقررا
د.بوسلامة محمد	عضوا مناقشا

السنة الجامعية :1443–1444 هـ/ 2022/2023 م

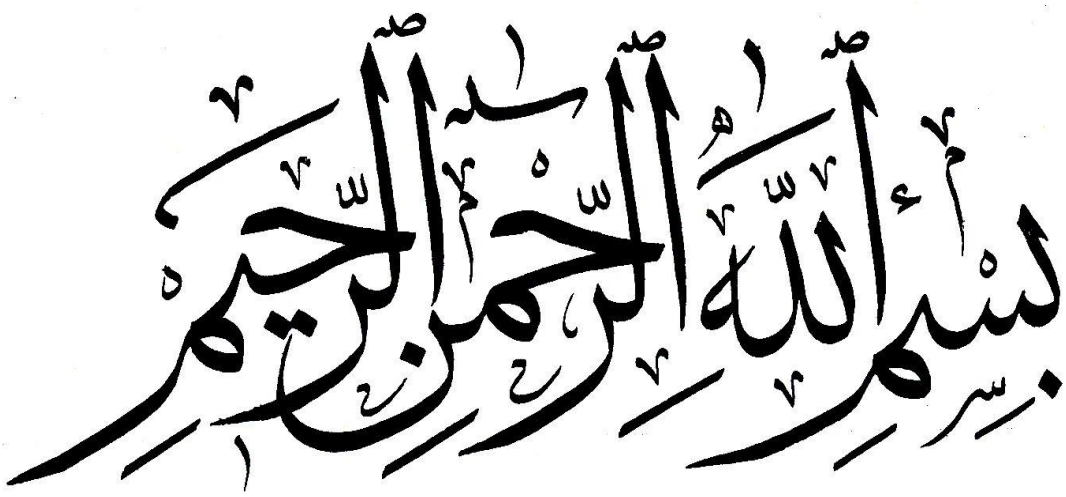
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الى من كلله الله بالهبة والوقار الى من أجمل اسمه بكل افتخار الى اليد الطاهرة التي اقتلعت الشوك وزرعت الورد لترى ثمرة نجاحي "**والدي العزيز**" حفظك الله

الى التي امدتني بالقوة والعزيمة الى من كانت مثلي وقدوتي وسندي للوصول الى القمة.

الى من يعجز اللسان ان يوافيها حقها "**امي الحنونة**" حفظك الله واطال في عمرك.

الى من يمتلأ بهم البيت بهجة وفرحة اخواتي: محمد، احمد: اسلام، فاطمة، خالدية، كريمة.

الى البراعم الصغار: الياس، إسحاق

الى من رافقت دربي وكانت عوني وسندي وتوأم روحي وصديقة عمري "**حكوم جهاد**"

الى صديقاتي ورفيقاتي دربي من عشت معهم أجمل ايامي وشاركوني نجاحي كل باسمها.

الة كل معلم وأستاذ علمني حرفا الى كل من تسعهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي لكم اهدي عملي المتواضع.

واهدي بشكري الخاص لأستاذتي العزيزة

التي طالما كانت رفقتي بالدعم والتشجيعي "كيوس شهرزاد"

"جوريح جميلة"

إهداء

الى الذي سرى دمه في عروقي وكتب اسمه بحروفي ما سميته في اعماقي

الى الذي أمدني بالقوة "**ابي العزيز الغالي حكوم حفيظ**" حفظك الله واطال في عمرك

الى من تجرعت من الحياة كأس الألم لتسقيني بلسم الامل

الى التي تصبب جبينها عرقا الى أصل الرقة ومنبع الطيبة والحنان

الى من لو عشت العمر اوفيها ما كفيتها، اليك أيتها الغالية "**امي الحبيبة** حويدان نادية "حفظك الله وأطال في عمرك.

الى كل جدتي سكينة وجدي حمو محمد أطال الله في عمرهما.

الى أعز ما وهمني الله في هذه الحياة الى قرة عيني وقدوتي وسندي للوصول الى القمة اخوتي: محمد، بشرى، خديجة الى أحلي صغار: أنيا بنت اختي.

الى صديقة العمر وشريكة الحياة التي قاسمتني حلاوة الدنيا ومرارتها وتقاسمت معي ثمرة هذا الجهد "**جوريح جميلة**".

الى كل من صديقاتي ورفيقاتي التي عشت معهم أحلي ايامي وشاركوني في نجاحي كل باسمها فاطيمة – عديلة – مسعودة.

الى كل من معلم والأستاذ علمني حرفا الى كل من تسعهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي لكم اهدي عملي المتواضع.

الى اساتذتي العزيزة ومنبع الحنان وام الطلبة "كيوس شهرزاد" التي كانت الدعم أكبر في مساري الدراسي.

"حكوم جهاد"

شكر وتقدير

بفضل من الله علينا بإنجاز هذا العمل، فإننا نتوجه اليه سبحانه وتعالى بالحمد والشكر على فضله وكرمه.

وانطلاقا من قول النبي صلى الله عليه وسلام

«من لم يشكر الناس لم يشكر الله»

نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان الأستاذ الفاضل: بن حادة مصطفى لإشرافه على هذه المذكرة.

وعلى بذل مجهوده وتقديم لنا نصائحه القيمة الثمينة التي أنارت ومهدت الطريق لإتمام هذه الدراسة.

كما نتوجه في هذا المقام بالشكل الخاص لأساتذتنا الكرام الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي.

وفي الختم نشكر كل من ساعدنا وساهم في هذا العمل سواء من قريب او بعيد.

قائمة المختصرات:

باللغة العربية:

الكلمة	الاختصار
صفحة	ص
ترجمة	تر
صفحات متتابعة	ص ص
ميلادي	م
هجري	هـ
طبعة	ط
جزء	ج
تدقيق	تح
عدد	ع
فرنك	ف
باللغة الفرنسية:	
I bid : i bidem	المرجع نفسه
P: page	صفحة

المقدمة

مثلت سنة 1830م، نقطة تحول في تاريخ سياسة الاستعمار الفرنسي بالجزائر، حيث بلغت السيطرة الفرنسية اوجها، نتيجة التأثر المباشر على السياسة الفرنسية الاستعمارية، بتغيير النظام السياسي بفرنسا، ذلك بسقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية، وقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة، بعد هزيمة فرنسا على يد ألمانيا، 1870م وبإعلان هذا الأخير نظام المدني في الجزائر، فانتقلت السلطة من ايدي العسكريين لتصبح في ايدي المدنيين.

اثناء ذلك شهدت الجزائر، تعاقب الكثير من الحكام، الذين تم تعيينهم من أجل مواصلة تطبيق المشروع الاستعماري، فكان من بينهم الحاكم العام لويس تيرمان في فترة (1881م-1891م)، قد برزت فترته بتشجيع الاستطاني يليه بعده تعيين الحاكم العام جولي كامبون (1891م-1897م)، حيث لعب دورا كبير هاما في تثبيت وتدعيم الاستعمار، وتطبيق لأساليبه ومبادئه، من خلال إتباع سياسة خاصة به، في فترة حكمه، والتي تمكن بها التوسع في سياسة التنظيم الإداري، مطبقا الإجراءات القضائية، وتدعيمه وتشجيعه للاستطان، والتي تمكن فرض سيطرته.

أهمية الموضوع:

تمكن أهمية هذا الموضوع، في كونه يسلط الضوء على الحاكم العام جولي كامبون، في مختلف وسائله وقوانين التي استخدمها، الحاكم العام جولي كامبون، من أجل تحقيق غايته الاستعمارية، وانجاح مشاريعه السياسية بالجزائر، والقضاء على مقومات المجتمع الجزائري، وكان الغرض من هده الدراسة:

1- الوقوف على عدة جوانب من سياسة الحاكم العام جولي كامبون في الجزائر.

2- تسليط الضوء في مرحلة جولي كامبون خلال تعيينه على الجزائر في الفترة المعتمدة من (1891م-1897م).

3- محاولة معرفة معاناة الجزائريين جراء هذه القوانين التعسفية التي سنت خلال حكم جولي كامبون.

4- معرفة اهم الانعكاسات التي اثارتها سياسة الحاكم العام جولي كامبون.

دوافع اختيار الموضوع:

الأسباب التي دفعت الى اختيار هذا الموضوع، منها الذاتية والموضوعية:

-الذاتية: تمثلت فيما يلي:

-رغبتنا وميولنا الشخصية للبحث في الموضوع.

-رغبتنا الشخصية والدافع في الاطلاع على جميع جوانب الموضوع والتعمق فيه.

-إثراء المردود العلمي بمكتبتنا الجامعية.

-الموضوعية: وتمثلت في

-الاهتمام الكبير لدينا في دراسة التاريخ الوطني في فترة الاحتلال الفرنسي.

-الرغبة في التعرف على فترة المهمة من تاريخ الاستعمار الفرنسي للجزائر، والوقوف عند أبرز محطات التي ميزتها.

-رغيتنا في التعرف على الحاكم العام جولي كامبون على وجه الخصوص، والابتعاد عن كل ما هو مألوف بدراسة الأساليب الفرنسية بصفة عامة.

-الإشكالية الرئيسية:

ان الموضوع السياسة " جولي كامبون (Jules Cambon)"في الجزائر وانعكاساتها (1891م-1897م)، يمثل فترة مهمة جدا في تاريخ الجزائر في الفترة الاستعمارية، حيث أنه يطرح إشكالية جوهرية تهدف للتعرف بالسياسة فرنسية في تلك الفترة وتأثيراتها على الجزائريين.

وفي هذا السياق نطرح الإشكالية التالية:

ما الدور الذي لعبه الحاكم العام جولي كامبون من خلال تثبيت سياسته الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر

والاجابة على هذه الإشكالية علينا ان نجيب على التساؤلات الفرعية التالية:

-فما تمثلت اختصاصات الحاكم العام؟

-ماهي سياسته في المجالين الإداري والتعليمي؟

-ماذا أنتج عن سياسته؟

-المنهج المتبع:

والاجابة عن التساؤلات التي طرحناها سابقا، من أجل وصول الى الحقائق التاريخية التي تتعلق بموضوع سياسة جولي كامبون في الجزائر خلال الفترة(1891م-1897م)، ولإحاطة بكل جوانبه المختلفة، فاعتمدنا في انجازنا لموضوعنا على عدة مناهج نذكر منها:

-**المنهج التاريخي:** اعتمدنا عليه من أجل تتبع الاحداث والوقائع التاريخية وعرضها عرضا كرونولوجيا.

-**المنهج السردي الوصفي:** ذلك من خلال عرض حقائق والوقائع وفصها، من أجل عرض طبيعة السياسية الفرنسية في الجزائر وكيف تم تطبيقها.

الخطة المنتهجة:

أما خطة البحث التي اعتمدنا عليها من خلال مادة العلمية، والإجابة عن مختلف التساؤلات التي دفعت بنا لتقسيم لبحثنا إلى : المقدمة وهي صورة أولية للموضوع، من ثم مدخل يليه ثلاثة فصول، خاتمة، الملاحق وقائمة المصادر والمراجع.

جاء المدخل بعنوان سياسية الاستعمارية في عهد الحاكم العام لويس تيرمان (1881-1891م).

أما الفصل الأول فعنوانه: " جولي كامبون، يتضمن عدة عناصر، بما فيها أولا: تعريف بشخصية جولي كامبون، أما العنصر الثاني فجاء بعنوان اختصاصات الحاكم العام، الذي يتضمن في وضع حد للأخطاء المصالح الإدارية، وكما أسس البلديات المختلطة، وتسيير شؤون الأهالي المسلمين.

أما العنصر الثالث جاء بعنوان: أعماله السياسة في الجزائر، متضمن في سياسته الأهلية وبعض الإصلاحاته ومحاولاته.

أما الفصل الثاني قد جاء بعنوان سياسته الاستعمارية ومدى تأثيرها في الجزائر خلال فترة (1891م-1897م)، تناولنا في العنصر الأول: دوره ومهامه في الجزائر في الفترة ما بين (1897-1891م)، أما العنصر الثاني تناولنا فيه سياسته الإستعمارية، والعنصر الثالث جاء بعنوان، مدى تأثير سياسته الإستعمارية في الجزائر، في مجال الثقافي ولاجتماعي والاقتصادي.

أما الفصل الثالث والأخير قد جاء بعنوان: طريقة حكمه ومناطق التي حكمها ونتائج لسياسته، يحتوى على ثلاثة عناصر، أولا: طريقة حكمه في الجزائر، ثم العنصر الثاني مناطق التي حكم بها نظام الحكم العسكري، أما العنصر الثالث نتائج وانعكاسات السياستة الاستعمارية في الجزائر.

أنهينا هذه الدراسة بخاتمة، تضمنت اهم النتائج التي توصلنا اليها، من خلال هذه الدراسة، طبقا للمناهج المعتمدة، ولتوجيهات الأستاذ المشرف بحرصنا فيها الإجابة الإشكالية بجملة التساؤلات التي عرضناها فيما سبق.

المصادر والمراجع:

اعتمدنا أثناء دراستنا للموضوع على مجموعة من المصادر المراجع المتنوعة، تناولنا من خلالها عديد من جوانب، كما ساهمت في إثراء الموضوع ونذكر منها:

مصدر هام شارل روبير اجيرون عنوانه الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871م-1919م)، ج1 الذي افادنا في معرفة اختصاصات الحاكم العام وأيضا في اعماله السياسية بالجزائر. كتابه الجزء الثاني عنوانه تاريخ الجزائر المعاصر من الانتفاضة 1871م الى اندلاع الحرب التحرير 1954م. الذي أفدنا في التعرف على أعماله السياسية في الجزائر، في الفصل الأول بأخص في العنصر الثالث.

اما المراجع:

يحيي بوعزيز في كتابه "سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية"، الذي اعتمدنا عليه في معرفة قانون الأهالي.

عمار بوحوش في كتابه "التاريخ السياسي للجزائر من بداية ولغاية 1962م، الذي افادنا في التعرف على الأوضاع في تلك الفترة.

عمار عمورة كتابه "الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ الى1962م، الذي افادنا في بعض مخالفات التي يعاقب عليها الأهالي إضافة الى ذلك اعتمدنا على ذلك بعض المجالات والطروحات والرسائل الجامعية التي تناولنا الموضوع من زاوية مختلفة.

فبالخصوص المجالات فاعتمدنا على:

-سماح بالعيد، محمد علي مساعد، الهوية الجزائرية جراء قانون الألقاب العائلية 1882م، دراسات في الخلفيات القانونية والتاريخية التطبيقية، مجلة دراسات اجتماعية.

-طاعة سعد، البنية الاجتماعية والاقتصادية للريف الجزائري(1830م-1954م)، المصادر، ع17.

-حكيم بن الشيخ، سياسة الاستطاني الأوروبي في الجزائر ما بين 1830م-1962م، مجلة عصور جديدة.

أيضا الرسائل الجامعية:

-نادية رزوق، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في شمال افريقيا الجزائر انموذجا (1870م-1900م)، مذكر لنيل درجة الماجستر في التاريخ المعاصر.

-بن فريحة نادية، بن قحرولة فاطمة الزهراء، السياسة الفرنسية في عهد الحاكم العام الفريدة شانزي (1873م-1878م)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر.

-الحاج مزهور حسين، السياسة الاهلية الولاية العامة الجزائرية فيما بين سنتين 1874م-1900م، رسالة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر.

إضافة الى بعض الموسوعات:

-سيدي محمود والصاري كامل، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر الأوروبي في افريقيا، ج3، موسوعة افريقيا التاريخية. أفادتنا في الفصل الأول في العنصر الثالث اصلاحاته ومحاولاته.

الصعوبات:

لقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات والمشاكل اثناء انجازنا لموضوعنا نذكر من بينها:

-ضيق الوقت حيث كنا في سباق مع الزمن، فتمكنا من انجاز المذكرة والوقت محدد، علما أن الموضوع يحتاج الى وقت أطول لتسليط الضوء ومعالجته من كل الجوانب.

-صعوبة الحصول على ترجمة دقيقة لمراجع فرنسية، ترجمة خالية من الأخطاء.

وفي الأخير نرجو ان نكون قد أعطينا لهذا الموضوع حقه ووفينا ولو بقدر قليل، علما ان الدراسات في هذا الجانب من مواضيع قليلة.

الشكر لله عز وجل على توفيقة، نتقدم بخالص الشكر والجزيل للأستاذ المشرف على سعة صدر، وصبره معنا في تقديم نصائح وتوجيهات، الذي كان له دوره هاما في انجاز العمل.

مدخل:

السياسة الاستعمارية في العهد الحاكم العام لويس تيرمان (1881م-1891م)

-السياسة الإدارية

-السياسة التعليمية

-السياسة القضائية

لقد عملت حكومة باريس منذ بداية الحكم المدني، على إقامة الجزائر فرنسية، بنفي الجزائر مسلمة على المدى البعيد.

ففي الفترة ما بين(1881-1879م)، تولى (Albert Grevy)، منصب الحاكم العام ثم تلاه في الفترة ما بين(1891-1881م)، لويس تيرمان وهذا الأخير، حكم حوالي 10سنوات والذي لقب بالحاكم العام، ولقد اتبع استراتيجية خاصة به خلال هذه الفترة.

أولا: استراتيجيته في الحكم.

بعد تولي الحاكم العام لويس تيرمان، منصب الحاكم العام 1881م، عهد تيرمان الى وضع استراتيجية خاصة به، في إدارة الجزائر، والتي ساعدته كثيرا في ضبط البلاد، وإدارتها وتنظيم شؤونها، حيث انه استفاد من تجارب، الحكام السابقين واقتدى بهم، وطبق بعض من قوانين التي اعتمدوها سابقا، وذلك في سبيل الحفاظ على السيطرة عليها، والمحافظة على الامن الداخلي للبلاد، وفيما يلي سنتناول اهم القوانين والأساليب التي اعتمدها:[1]

1-القوانين التي اعتمد عليها:

من بين القوانين التي اعتمد عليها الحاكم العام، لويس تيرمان على تطبيقها نجد:

أ-قانون الأهالي او الانديجينا:

كانت بداية السبعينات، من القرن التاسع عشر، فترة استقرار وانتصار المعمرين، الذين تحكموا في آليات الإدارة الجزائرية، وأسست المراسيم الأخيرة، البوادر الأولى، لترسيم قانون جديد، الذي أصدر يوم28 جوان1881م، ما عرف بقانون الأهالي، او انديجينا(Les Codes Lindiginat)، وهي عبارة عن سلسلة من العقوبات الزجرية، لا صلة لها بالقانون العام، حدد هذا القانون منها 41 مخالفة، خاصة بالأهالي في نفس العام، وخفضت الى 21 مخافة عام 1891م، واستكملت شكلها النهائي في ديسمبر 1897م.[2]

[1]- محمد بليل، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين (1881م-1914)، دراسة النماذج من التشريعات والتطبيقات على الجزائريين بالقطاع الوهران(عمالة وهران)، دار ستحاق الدين للكتاب، الجزائر،2013،ص205

[2]- محمد بليل، المرجع سابق، ص205

تم تدعيمه في عهد الرئيس جول فيري[1]، في28جوان 1881م وهو بمثابة إرقاء عنصري، جعل من الجزائريين عبيدا، لا يتمتعون من خلالها، بأبسط الحقوق السياسية والمدنية، يخول بموجبه للسلطات الحاكمة، في الولايات والبلديات توقع العقوبات، على الجزائريين ومصادرة ممتلكاته، دون محاكم من أجل المحافظة، على نظام الاستعماري.[2]

تتمثل الاحكام الانديجينا على أربعة أصناف من السلطات:

1-سلطة الوالي الفرنسي: تقوم على توقيع العقوبات، على الأهالي دون محاكمة.

2-سلطة المسؤولين الإداريين: تقوم بسجن الافراد، ومصادرة ممتلكاتهم.

3-سلطة المديريات ذات الصلاحيات، مطلقة وسلطة قضاة الصلح: تقوم بسجن الافراد ومصادرة ممتلكاتهم.

4-سلطة المحاكم الزجرية: مختصة بالمسلمين.[3]

وبفضل هذه القوانين:

1-دخول الحاكم العام سلطة، توقيع العقوبات الصارمة، على الأهالي دون المحاكمة بدعوة حفظ الامن وذلك بالسجن.

2-تم توسيع سلطات حكم الصلح، ودخول شيوخ البلديات، حق منقاضات الأهالي في حالة عدم وجود القاضي.

3-يشرع مبدأ المسؤولية الجماعية، عند والحصول أي حادث في مكان، تطبيق العقوبات الجماعية كذلك.

---

[1] -جول فيري (1831-1893) ولد في ساندي ، بفرنسة من عائلة بورجوازية، كان ولده فرانسو جوزيف فري ، رئيس بلدية ساندي من سنة 1814-1979م، اصبح محاميا سنة 1854، اصبح محرر في جريدة الوقت، انظر:

Louis foux : un maffaiteur public jules ferry , Ed achillelerog, paris ,1886,p11-15

[2] -عمارة عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر2002، ص129

[3] -صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830-1925)، مديرية لجامعة قالمة2010، ص165و166

4-شرع منع الأهالي، من التنقل بين الأقاليم، والمناطق، دون رخصة او إذن من إدارة الشرطة.[1]

من المخالفات التي يعاقب عليها الأهالي:

1-كلام ضد فرنسا والحكومة.

2-رفض او عدم امتثال، لخدمة دراسة او رقابة.

3-رفض الاعوان المساعدين، توفير الأغذية ونقل الموظفين.

4-عدم تطبيق الأوامر الواردة، في نصف القوانين26 جويلية 1873م،28 افريل1877م، و23 مارس 1882م.[2]

5-رفض الحراسة الليلية.

6-الاجتماع بدون ترخيص،(حتى من أجل الحج والمناسبات الاجتماعية).[3]

7-منع جمع الخشب من الغابات.

8-عدم التجول خارج الدوار، بدون رخصة.

9-فرض عقوبات جماعية على المخالفات الفردية.

10-وضع أي شخص مشكوك فيه تحت الإقامة الجبرية.[4]

الانعكاسات قانون الأهالي على الواقع الجزائري:

لقد طبقت سلطات الاحتلال هذه الصلاحيات القهرية، في ظل ما يسمى بالنظام العسكري، أي قبل عام 1870م، بواسطة هيئات، سميت بلجان الاديب، وباتساع دائرة الحكم المدني، التي اصبح يشمل مناطق شمال البلاد، عمدت السلطات الجديدة، الى تزويد

[1] -يحيى بو عزيز، سياسة التسلط الاستعماري، والحركة الوطنية الجزائرية(1954-1830)، ديوان المطبوعات الجزيئرية،2007، ص38.

[2]- محفوض قداش، الجزائر جزائريين التاريخ الجزائر (1954-1830)تر محمد المغربي، د ط، منشورات ANEB دم، 2008- ص242.

[3]- أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية (1930-1900)، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م، ص88.

[4]-عمارة عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ الى 1962، ج1، دار المعرفة، الجزائر،2009، ص263.

بنفس الصلاحيات، القهرية التي كانت للعسكريين، في ضل النظام السابق.[1] وبالإضافة الى سياسة التعسف، المسلطة على الجزائر، من طرف الرؤساء البلديات الأوروبيين، والقياد المتصرفين الإداريين، فقد قام الاوربيون بأنهاء العمل بالقوانين، الجزائرية وإحلال القوانين الفرنسية محل قوانين الشريعة الإسلامية.[2]

وكان الغرض من قانون الانديجينا، هو القضاء الفوري، على بدور أية مقاومة يمكن، ان تخطر على بال الجزائريين، ضد الوجود الاستعماري في بلادهم، ولقد وصف المؤرخ الفرنسي أجيرون(Ageron) هذا القانون "بأنه يمثل القوانين التي كانت تطبق على الارقاء، في جزر الانتيل(Antilles)"ولم يبلغ هذا القانون، وجميع القوانين الاستثنائية المطبقة، على الجزائريين إلا بالمرسوم الممضي يوم 7 مارس 1944م من طرف الجنرال ديغول.[3]

ب قانون الحالة المدنية: صوت البرلمان الفرنسي على قانون بتأسيس الحالة المدنية، بالجزائر وهو ما عرف بنظام الألقاب، وتحويلها من ثلاثية الى ثنائية، فغايته الرئيسية، كانت تسهيل عملية تجريد الجزائريين من أراضيهم.[4]

يشمل على فصلين هامين:

الفصل الأول: يضم خمسة عشر مادة، حدد فيه كيفية اتخاذ الألقاب الاهلية للجزائريين وتدوينها في سجلات خاصة، تسمى السجل الأصلي (Registres Matrice).

الفصل الثاني: يضم ثمانية مواد مختلفة، بوثائق الحالة المدنية، الازدياد والزواج والوفاة وتدوينها في سجلات الحالة المدنية(Registres D'etat civil)[5].

---

[1] -جمال فنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني المجاهد، المؤسسة الوطنية الاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 1994م، ص174.

[2]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص174.

[3]- عمارة عمورة، الجزائر بوابة التاريخ.....، مرجع السابق، ص263.

[4]- فؤاد عزوز، التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني(1900-1870)، مدارات تاريخية- دورية دولية محكمة ربع سنوية، مج1، ع خ، الجزائر، افريل 2009، ص301.

[5]- سماح بلعبد، مجمد علي مساعد، الهوية الجزائرية جراء قانون الألقاب العائلية 1882م، دراسة في الخلفيات القانونية والتاريخية لتطبيقه، مجلة الدراسات الاجتماعية، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، ع1، الاغواط، ديسمبر 2017، ص83.

أهدافه: ولقد اتضحت لنا الأهداف الرئيسية، للقانون خلال موافقة الحاكم العام تيرمان، على اعمال العمال الثلاثة اثناء الاعداد والتحضير لسن القانون، حيث شدد على أهمية التطبيق، الوضع النسبي لان شروط، تطبيق الملكية العقارية تطلبت من الإدارة الفرنسية، أيجاد حل لها من خلال تطبيق قانون الحالة المدنية، الأخير بفضله سنتمكن من تحقيق العديد من الأهداف والغايات.

1- تفكيك المجتمع القبلي: قانون الحالة المدنية الفرنسي، هو جزء من سياسة الدمج، الاستعماري التي تهدف الى دمج الجزائريين، من خلال تفكيك البنية الاجتماعية، للمجتمع الجزائري، الذي كان قبل الاحتلال الفرنسي، وحدة متماسكة، تشكل الاسرة فيها كتلة واحدة، موجدة بين الافراد، والتي يجعل من الصعب على فرنسا السيطرة او التغلب، على مخططها الاستعمارية، على المجتمع الجزائري.[1]

كما يندرج قانون الحالة المدنية، الصادر في 23 مارس 1882م في اطار القضاء على الهوية الإسلامية إنقطع جذور المجتمع، وقطع العلاقات مع الماضي الإسلامي، يمنح الألقاب على الطريقة الأوروبية، وهي الألقاب تبعدهم عن اصولهم، وتنسيهم ماضيهم، وانتمائهم وتفصلهم عن بعضهم في الدم ونسب، وذلك عن طريق تفكيك بني المجتمع القبلي، الجزائري وتحرير الفرد من سلطة الجماعة.[2]

2- تسجيل عملية الإحصاء: استحدثت الإدارة الفرنسية نظام الحالة المدنية، لأنه سيوصلها الى معرفة دقيقة الاحصائيات، المتعلقة بعقود الحالة المدنية، الخاصة معرفة السكان من حيث الجنس والاعمار، واحيانا أخرى الاصل الحضري او الريفي، لقد وسع قانون 23 مارس 1882م العملية لتشمل سكان الجزائر (المسلمون والاوروبيون)، في شمال الجزائر وكان عليهم اعلان حالتهم المدنية، وشملت عملية الإحصاء منطقة الحل 3/2،

[1]- سماح بلعيد، ومجمد علي مساعد، مرجع السابق، ص93.

[2]- نادية زروق، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في شمال إفريقيا الجزائر نموذجا (1870-1900)، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 20/1/2010، ص86.

من سكان الجزائر ولم تتسع الا بعد 1894م والصحراء سنة 1901م لم تتمكن الإدارة من تسجيلهم الا بعد عام 1952م، وعندما وضعت الحالة المدنية متنقلة.[1]

السياسة الاستعمارية للحاكم العام تيرمان:

ثانيا: السياسة الإدارية :

1 - مناطق الحكم المدني:

انتهى من بسط مناطق الحكم المدني، الى غاية الحدود التي وضعها A.Grévy، تقريبا اثناء السنة الإدارية 1884م-1885م، فامتد التوسع يشمل 1.416.548 هكتار و83.290 نسمة فقط من بينهم 2044اوروبيا، وهذا يعني ان المناطق التي تم ربطها، هي الواقعة في سفوح الاطلس التلى، والمعروفة بضعف كثافتها السكانية، على غرار مدن سعيدة وقصر البخاري ومسيلة، وبالإضافة الى ذلك لم يبق هناك من الضرورة لإبقاء المناطق الواقعة على حدود الجزائرية التونسية تحت الحكم العسكري، بعد ان فرضت الوصاية على تونس، فتحولت الى بلديات مختلطة في مناطق مدنية. كانت مناطق الحكم المدني في 30سبتمبر 1884م، قد امتدت على مساحة 10.659.344 هكتار واشتملت على 209 بلدية مكتملة الوظائف و75 بلدية مختلطة، مع العلم ان الأرقام التي تحققت في 30 سبتمبر1881م تتمثل في مساحة مقدارها 9.880.000 هكتار و196بلدية مكتملة الوظائف و77بلدية مختلطة، لقد مس التغيير، بالخصوص، عدد البلديات المختلطة وخريطتها الترابية حيث طرأ عليها التحول كبير توسع 19 بلدية وإلغاء 11بلدية او تحويلها جذريا.[2]

وتتمثل سياسة يترمان الجزائرية في إرضاء الكولون، وهو من أواخر من فعل ذلك بصراحة ودون موارية، اصدر بعد وصوله بيانا يسترضيهم فيه ويخطب ودهم، والتفوا هم

[1] -سماح بلعيد ومحمد علي مساعد، المرجع السابق، ص96.

[2] -شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1871-1919، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ص346.

من حوله بنوايهم وبلدياتهم وولاتهم، وقد اصبح لهم ستة نواب في البرلمان وثلاثة أعضاء في مجلس الشيوخ بينما ليس الجزائريين نائب واحد.[1]

وايد تيرمان كل إجراءات "الالحاق" التي تؤكد دمج الجزائر في فرنسا، واصبح العهد كله يسمى (عهد الالحاق)، بدل الاندماج ومن ثمة تحقق ما وعد به قريفي، وهو ان يحس الفرنسي في الجزائر بانه في وطنه، وبينما كان الالحاق على الشدة بالنسبة للفرنسيين كان تذويب الجزائريين وقمعهم أيضا على اشده. ففي عهد تيرمان زيد في قوة قانون الأهالي وأنشئ قانون الحالة المدنية، وانتزع من يد القضاة المسلمين ما بقى لهم من صلاحيات، وتجاهلت الإدارة حقوق تعليم الجزائريين.[2]

فعل تيرمان أيضا ما فعله الاخرون، بالنسبة لتوسيع المناطق المدنية، وبناء القرى الاستعمارية(الاستيطانية) عليها، فقد ادخل خلال سنة1884م-1885م اكثر من مليون هكتار ونصف، في الحكم المدني، ومنها المنطقة الحدودية، مع تونس، اذ لم تعد هناك حاجة للحكم العسكري، في تلك المنطقة بعد احتلال تونس (1881م)، وقد أصبحت تلك المنطقة تشكل بلديات مختلطة.[3]

البلديات المختلطة: بخصوص البلديات المختلطة، هو ان عمليات الدمج او التوسيع التي طرأت عليها، في تلك السنوات الثلاث، كانت تجد تفسيرها في اعتبارات مالية، وهكذا فإن عدد المستخدمين الإداريين، في البلديات المختلطة، قد تم تخفيضه، في جانفي 1882م بينما انتقل عددهم من 63الى 77، بين أكتوبر1880م أكتوبر 1881م، ولقد مس التغيير فئة الاعوان المتربصين، بالدرجة الأولى، حيث تراجع عددهم بنسبة الثلث، وفي سنة 1888م، تم إلغاء الفئة الإدارية تماما في حين لم يكن سلك الإداريين الرئيسيين يعد سوى 75مستخدما، وعدد الاعوان124 في مجموع84 بلدية مختلطة (في مناطق الحكم المدني

[1]-أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، طبعة خاصة 2009، دار الرائد الجزائر، ص443.

[2]- أبو قاسم سعد الله، نفس المرجع، ص444.

[3] -نفسه، ص446.

والعسكري).ان الاعتبارات المالية هي التي أجبرت المسؤولين، على تكليف (عدد غير كاف أصلا)، من الإداريين بإدارة عدد اكبر من السكان، مما دفع الى دمج بلديات ببعضها، لكي توكل مهمة تسييرها، الى الإداري رئيسي واحد، من جملة النتائج التي افضت اليها سياسة، التقشير المتبعة، المقرر في الحقيقة من طرف اللجنة المالية، التابعة للفرقة، والتي استمرت طيلة عهد الحاكم العام(Terman)، ان بعض التغيير طرأ على مظهر البلدية المختلطة، حيث تراجع عددها في مناطق الحكم المدني (وقد بلغ 79في 31 ديسمبر 1884م)، ليصبح 73 بلدية في 31 ديسمبر 1891م، ومن نتائجها أيضا تحول معدل مساحة البلدية المختلطة (الذي كان في الأصل كبيرا حيث بلغ 113.641 هكتار في 1881م)، لينتقل الى 143.000 هكتار، وهو ما يمثل معدل حجم دائرة في فرنسا.[1]

وهكذا تقرر ان لا يكون أي جزائري مسلم في لجان المحاكماتّ، بدعوى ان الجزائريين ليسو حازمين، في معاقبة المسلمين واصبح الموثقون الفرنسيون هم الذين يقومون، بتوثيق القضايا، بدلا من القضاة وادعى الفرنسيون، ان القضاة كانوا يقومون بتسجيل 22.000فريضة فقط، بينما اصبح الموثقون الأوروبيون يقومون، بتوثيق 137.000 قضية مدنية، وهذا صار الموثقون الأوروبيون (Les Notaires) هم وحدهم مسؤولون عن تطبيق الفرائض المستمدة من القرآن، والشريعة الإسلامية.[2]

2- مناطق الحكم العسكري:

في سنة 1889م، نشبت مجابهة جديدة، بين انصار الأهالي من جهة والبرلمانيين الجزائريين، من جهة أخرى، حدث ذلك عندما اقترح مشروع قانون، يقضي بصدور العفو العام، بمناسبة تخليد الذكرى المئوية للثورة (الفرنسية)، ولكن النواب الجزائريين رفضوا تطبيقه على الأهالي الجزائريين المحكوم عليهم سنة 1871م، تمكن

[1] -شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص347.

[2] -عمار بوحوش، التاريخ السياسي من البدلية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط3، بيروت 1997م، ص175.

(Thomson)و(Etienne) من اقناع الحكومة، وعلى راسها (Constans)، الى الالتزام بالتماس العفو، المتمردين الجزائريين (انتفاضة 1871م)، والغى في نفس الوقت، المادة التي اغضبت المعمرين في الجزائر.[1]

قرارات الحكم:

فكل القرارات التي اتخذتها السلطات الفرنسية، في شأن احتلال الجزائر، وكل المشاريع التي سطرتها لذلك الغرض، كانت تهدف الى محو أثار السلطة العثمانية، التي تمثل الخلافة الإسلامية، والقضاء على الإسلام والمسلمين في الجزائر، باختصار كانت النزعة الصليبية، هي الدافع الرئيسي لذلك الاحتلال، لقد مارست الإدارة الفرنسية كما سبق توضيح ذلك، سياسة القتل الجماعي، وكذلك سياسة إحراق المزارع، ومصادرة الأراضي، وتهديم المساجد، واغلاق الكتاتيب، بل ان الإدارة الفرنسية قد استعملت كل الوسائل، التي مكنتها من التدمير المادي والمعنوي للقدرة الإسلامية، فقد أغلقت المدارس في وجه المواطنين الجزائريين، وافقرتهم الى حد المجاعة، وكان المرض يحصد الصبيان والشيوخ والعجزة، لان الشؤون الصحية كانت مهملة، واما ما يسمى بحقوق الانسان من حرية تفكير وقول وتنقل وتقرير مصير.... الخ، فأسماء كان يسمع بها المواطن الجزائري دون ان يحقق مداولتها.[2]

فان قانون 26جويلية 1873م الذي اخضع جميع أراضي الإمبراطورية للتشريع الفرنسي، وعمل على إقرار الملكية الفردية، قد اعتبر ابتكارا مثيرا للاهتمام، وهو الذي قرر وجوب تسيير الإدارة الاستعمارية، لكل الملكيات العقارية في الجزائر، مهما كانت صفة مالكيها لأنه، يهدف الى القضاء عن القوانين الشرعية، واشكال التعاون والتضامن، وإزالة قواعد الملكية المستمدة من الشرع الإسلامي، او تقاليد القبائل التي تتعارض مع القوانين الفرنسية، أي انه اخضع الأراضي للقانون الفرنسي، بحيث تصبح الصفقات التجارية سهلة

[1]- شارل روبير أجيرون، المرجع سابق، ص795.

[2]- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والاداري للثورة 1954-1962م، البصائر الجديد للنشر والتوزيع، ط1، 2013، الجزائر، ص109.

ومضمونة وحرة بين الجزائريين والأوروبيين في انتظار الحصول على عقود الملكية الفرنسية.[1]

وللعلم فانه تغطية للعجز المالي، وتوقعت وزارة المالية في عام 1882م، فرض أربعة فرنكات على الهكتار الواحد، شدده كل القبائل الامر الذي سيكون له انعكاس سلبي على مداخيل الفلاح الجزائري. وتذكر جريدة المنتخب (Elmontakheb)، في عددها الخامس الصادر يوم 21 ماي 1882م، ان الرسوم الزائدة على الهكتار الواحد، قد كلفت القبائل إقليم قسنطينة لوحدها حتى سنة 1881م، مبالغ تقدر ب 2.538.000 فرنك على اعمال عادت بالفائدة على الأوروبيين فقط. [2]

لاح خطر آفة الجراد من جديد، في شهر مارس1891م، فسارع الحاكم العام لويس تيرمان، (Louis Tirman)، الى طلب قرض قيمته600.000 فرنك، ثم قرض آخر قيمته 1.500.000 فرنك، تمت الموافقة عليها فورا من طرف الوزيرين المكلفين (Constansو Rouvier)،اما (Pouliat)، فقد قاوم ذلك المشروع وصرح قائلا: "لقد غالب مواطنون في الجزائر، وأفرطوا في الطلب والاستجداء، وهكذا تمكن، بفضل مؤازرته من طرف (Franck-Chauveau)، من حمل مجلس الشيوخ على استعمال حقه، في المراقبة بإحالة المشروع، الى اللجنة المختصة، فاستؤنفت المناقشات في 2 جويلية غير ان مجلس الشيوخ رضخ لضغوط السيناتور (Mauguin).[3]

عرضت على مجلس الشيوخ قضية أخرى في نوفمبر1891م، كان من نتائجها الحصول على الوعي الكامل بحقيقة الوضعية السياسية والمناخ الأخلاقي السائدين في الجزائر، فمثلا تعرض قاضي ملیانة المدعو عبد القادر بن عبد المؤمن، في الفترة من

[1]- عدة بن داهة، الاستطان والصراع حول ملكية الأرض ايان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م، ج1، طبعة خاصة وزارة المجاهدين،2008م، ص363.

[2]- عدة بن داهة، مرجع سابق، ص366و367.

[3]- شارل روبير اجيرون، مرجع سابق، ص804

1882م الى1891م، مضايقات جائزة من طرف شيخ البلدية، المدعو (Pourailly)، بسبب قطعة ارض، يملكها شاب مسلم قاصر، كانت تحت كفالة القاضي المذكور وكان يرفض التنازل عنها، اهتم القاضي بمناهضة الحكم الفرنسي والاختلاس، فكان عرضة لشتى التحقيقات، لا تنتهي من طرف السلطتين القضائية والإدارية.[1]

ثالثا: السياسة التعليمية.

1- التعليم الحكومي: تعدد التعليم في الجزائر، فهناك تعليم فرنسي وتعليم مختلط وعربي حر، التعليم الفرنسي الرسمي، تشرف عليه الدولة الفرنسية عن طريق مؤسساتها وممثليها، وهو ما تسميه المراجع عندنا، بالتعليم العمومي او التعليم العام، وهذا النوع من التعليم فيه مستويات ثلاثة وهي الابتدائي والمتوسط والعالي والتعليم حسب القانون الفرنسي، اجباري ومجاني، ولكننا نجد اكثر من مليون ونصف مليون من الأطفال الجزائريين كانوا سنة 1952 خارج المدارس.[2]

هناك تعليم عربي فرنسي، وهو موجه للجزائريين (المدرسة الاهلية/الاندجين)، والذي دخلته العربية كلهجة او لغة دارجة، وهو لا يستوعب كل الأطفال وليس اجباريا كالتعليم المخصص لأبناء الفرنسيين، إضافة الى ذلك هناك تعليم فرنسي، الإسلامي او (فرنكو ميزولمان)، الذي عرف تطورا مع بداية الثورة حين حولت المدارس القديمة الثلاث الى ثانوية للذكور مع استحداث ثانوية رابعة للإناث. اما التعليم العربي، فهو خارج نطاق النظام التربوي، الذي تشرف عليه الحكومة الفرنسية، وهو ما تحت اشراف الزوايا ويسمى تقليديا او اصليا، واما تحت اشراف جمعية العلماء (واحيانا أخرى حزب الشعب)، ويسمى التعليم الحر.[3]

[1]- نفسه، ص805.

[2]- أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، 1954م-1962م، ج10، دار البصائر الجزائر، طبعة خاصة 2007م، ص259.

[3]- أبو قاسم سعد الله، نفس المرجع، ص 260.

وفي الوقت التي كانت باريس حريصة، على معرفة ما وصل اليه المسلمون، من تقدم مدرسي، حيث وصل بعضهم فيها الى حد الحماس للقضية، كان الجدل محتدما من جديد، **في الجزائر**: حيث شعر انصار المدرسة، بتراجع موقفهم توجهوا الى المثقفين المسلمين يلتمسون منهم شرح أوضاعهم، قدم القائد السابق، مجمد بن رحال، ملاحظة صريحة مفادها: انه يمكن للعربي ان يخضع لإلزامية التدريس، غير انه لم يطلبه من تلقاء نفسه لأنه يرى فيه، بكيفية ما، مكيدة تهدف الى تجريده من ملته ودينه.[1]

تعليم القرآن الإسلامي:

ما يتعلق بالتعليم القرآني، فكل السلطات راضية عنه، قبل سنة 1870م، ثم استطعت في تضييق الخناق عليه فكانت البلديات تمنح رخصا مؤقتة تأذن للدارس، وهو معلم الصبيان، بتعليم القرآن لأبناء القبيلة، وكانت تلك الرخص تمنح بعد تحقيق دقيق (حول الشخص)، من طرف المسؤولين الإداريين. ولقد فرضت رقابة مماثلة على شيوخ الزوايا، كان(Chanzy)، واعيا بما في تلك الرقابة من مبالغة وتعسف، باعتباره ضابط سابق من ضباط المكاتب العربية. ولقد علمته تجربته ان في وسع الإدارة توظيف علاقتها في الزوايا كتغطية إدارية لا تخلوا من الفائدة، وفي هذا الصدد كتب الى (Mac Mahon)، في 11جانفي 1874م.[2]

وهذا يدل على فوضى الحكم والسلطة في العهد الفرنسي، لا سيما وان ذلك واقع في عهد يسمونه عهد الهدوء والاستقرار، اما الثالث الذي اغتيل سنة 1881م، فلا نعرف اسمه الان. وكان الفرنسيون قد اخذو، كما اشرنا، يوظفون من رجال الطرق الصوفية في القيادات والمناصب الإدارية منذ الاواسط الثمانينات، ويلح الفرنسيون الى ان هناك علاقة بين الاغتيال الثالث وثورة بوعمامة(1881م)، اذ ان المعادين الفرنسيين (النصارى كما تؤول

[1] –شارل روبير اجيرون، المرجع السابق، ص623.

[2] – نفسه، ص561 و562.

الوثيقة)، قد نقموا على مرابطون طيوط (من اتباع او احفاد الشيخ الملياني) لأنه سهل مهمة الجنرال (دي بانير)، في وقف الثورة. [1]

فشمل هذا التغيير اللغة العربية، والرموز الوطنية ومقومات الشخصية الجزائرية، عن طريق الإجراءات التي اتخذتها ضد المدارس، والمؤسسات الدينية، والتعليم العربي، للقضاء على اللغة العربية، التي اعتبرتها اجنبية واستبدالها بلغة الفرنسية. فقد استولت على الأوقاف التي ملكت اهم موارد التعليم فهذا الاعتداء والاستلاء على الأملاك الدينية قد حرك أولئك الفرنسيين الذين كانوا يقفون الجزائريين موقفا معاديا مثل دي توكيفيل الذي صرح قائلا: لقد وضعنا أيدينا في كل مكان على هذه الأملاك ثم وجهناها لغير غرضها الذي كانت تستعمل له.[2]

السياسة القضائية: وطبقت السياسة الفرنسية، بصفة جائرة وحاقدة مما جعل النائب الفرنسي بوردو (Burdeau)، يقول في تقرير له عام(1891م)، الى البرلمان الفرنسي: بان السياسة الفرنسية هذه سيئة، وجائرة، وخاطئة وفعل مثله جونار (Jounart)، المدير السابق لدائرة الجزائر، وكشف مساوئها في المجالات المختلفة، فحقق مجلس الشيوخ في امرها، واتم تيرمان بالتهاون واللامبالاة فاستقال، وتألفت لجنة تحقيق برلمانية، من (18) عضوا ترأسها جول فيري، وأجرت تحقيقا وتأكدت مما قيل، واشيع واستنكرت سياسة الادماج الإداري، وطرد الأهالي من أراضيهم، وفرض الحراسة الاجبارية عليهم.[3]

مرحلة الاستقلال الذاتي للعدالة الإسلامية: وضعت سلطات الاحتلال، في هذه الفترة سلسلة من التنظيمات، وسنت العديد من القوانين التي أسست في الوقت نفسه، للعدالة الفرنسية في الجزائر، واعادت للقضاء الإسلامي استقلاليته.

---

[1]- أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ط1،ج4، دار الغرب الإسلامي بيروت، ص79.

[2]- عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، د ط(ش.د.أ.ط.ن.ت)، الجزائر، ص43.

[3]- يحيى بو عزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830م الى 1954م السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954)، طبعة خاصة، عالم المعرفة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص37.

فبالنسبة للعدالة الفرنسية، تميزت هذه الفترة بصدور مجموعة من المراسيم، الملكية وهي مراسيم 28فيفري 1841م، و26سبتمبر 1842م، و10افريل 1842م، أسس ونضم جهاز العدالة الفرنسية، على قاعدة الادماج، في عدالة الوطن الامر من حيث ازدواجية الدرجة القضائية ووحدة الاقضية الجزائرية والمدنية الا في مجال الجنائي.

ورغم هذه الإجراءات فان التنظيم القضائي الفرنسي، الذي كان سائدا في الجزائر، ضل مختلفا كثيرا عن مثيله في فرنسا، نفسها ففي المجال المدني، أنشئت نفس محاكم القانون العام ذات الصلاحيات العامة.[1]

السياسة الدينية:

ان الدين الإسلامي، باعتباره الدرع الذي حمى الجزائريين، من حملات التنصير المسلطة عليهم، بتواطؤ من سلطات الاحتلال، وتزكية من باباوات روما، وقد عاق أيضا تغلغل الاستعمار الأوروبي في افريقيا. وهكذا يمكن القول بأن معاداة المبشرين، الدين الإسلامي يعود الى عدة أسباب منها:

أ-ان الدين الإسلامي هو النبوغ الذي يستمد منه الجزائريون، واقع ثوراتهم ضد الاحتلال، كما انه مصدر قوتهم في إعادة الكرة كلما هزموا.[2] اما اللغة العربية فهي الواجهة الأخرى للدين الإسلامي، لأنها لغة القرآن الكريم الذي هو مصدر الإسلام الأساسي، والقضاء عليها يمنع تدريسها.[3]

1-المساجد :

ومن اهم وابرز المساجد التي اشتهرت بها الجزائر، كانت عرضة للهدم والتحويل، منها مسجد كتشاوة الذي قامت إدارة احتلال، بتاريخ 18 ديسمبر من عام1832م، بتحويله

[1]- رمضان بو رغدة، جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830-1892م، مجلة كلية الادب والعلوم الإنسانية، ع4، جامعة مجمد خيضر، بسكرة، جانفي 209، ص30.

[2]- محمد الطاهر وعلي، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830الى 1904م، منشورات دحلبا، د ط، دس، ص68.

[3]- محمد الطاهر وعلي، نفس المرجع، ص69.

الى كاتدرائية أطلقت عليها اسم كانت رائية سيدة الجزائر، ذلك بعد اعتصام المصلين فيها ورفضهم التحويل ما أدى الى استشهاد من أربعة الاف مصلي من الجزائريين داخل المسجد.[1]

2-الزوايا:

هي الأخرى على غرار المساجد والجوامع لم تسلم من سياسة الهدم والتخريب لكونها عبارة عن مؤسسة دينية متكاملة ففيها السكن للطابة والمربيين تتكفل بالإطعام، والتعليم الى جانب العبادة وهذه المواصفات اعطتها صيغة المؤسسات، ذات التعليم العالي، بالإضافة الى دورها الريادي في اعلان كلمة الجهاد ضد الاحتلال الفرنسي، لذلك سارعت إدارة الاحتلال الى تعويض دعائم هذه الزوايا التي أصبحت بالنسبة لها خطر كبير يهدد تواجدها في الجزائر، وكانت بداية اغتصاب اوقاف هذه الزوايا انها الممول الرئيسي للعديد من الفئات المجتمع الجزائري ومنها المعلمين والائمة والعلماء والفقهاء وعامة الناس المعوزين.[2]

3-الحج:

وبخصوص الحج، فقد استوجب قضاء وقت أطول قبل ان تنفتح عيون الرأي العام والإدارة الجزائرية، في عهد الحاكم العام (Tirman)، الى حد القيام بمحاولة تهدف الى منع اسفار الحج بصورة نهائية تقريبا. تقرر، من سنة 1881م، الى مطلع سنة 1886م، خطر السفر للحج للاعتبارات المألوفة وهي: انتشار الأوبئة، او توتر العلاقات الدولية، غير ان المناشير الصادرة، وقتها لا تدع مجالا للشك في النية المثبتة بخصوص الحد من دفن الناس نحو الحج وجعل معينة ينصب نهائيا، "فالرأي العام الأوروبي الذي اظهر، على

[1] -بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930م، وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة للنشر، الجزائر 2010م، ص137.

[2]- بوضرساية بوعزة، نفسه، ص138 و139.

الدوام تخوفا من الحج، سوف ينتابه الفرع ان تحقق السفر" ذلك ما ورد في بعض المناشير، سنة1882م.[1]

4-الأوقاف: وهذا يعني ان الإدارة الفرنسية بسيطرتها، على الأوقات، وضعت المؤسسات الدينية والمشرفين عليها في قبضتها، وبعد ان كانت الأوقاف الإسلامية، العامة والخاصة قبل الاحتلال، لعبت دورا مهما بين فئات المجتمع الجزائري، فأنها في مرحلة الاحتلال فقدت هذا الدور بسبب السياسة الاستعمارية التي عملت على ضرب مقوماتها.[2]

[1] -شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م، ج1،دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007م، ص578 و579.

[2] بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص140.

الفصل الأول:

شخصية جولي كامبون " Jule Cambon"

-أولا: تعريف لحاكم العام حولي كامبون

-ثانيا: اختصاصات الحاكم العام

-ثالثا: أعماله السياسية في الجزائر

طبقت الحكومة الفرنسية عدة إجراءات، من قبل الحاكم العام جولي كامبون " ، الذي جاء بمبادئ وأساليب تسيير شؤون الجزائريين المسلمين، سواء على الصعيد التنظيم الإداري، او الإجراءات القضائية. التي لاستكمال مهام الذي تركه الحكام قبله، بخطة جديدة وهي التوسع في السياسة التنظيم الإداري، تنفيذا بما طلبه المستوطنين الفرنسيين في الجزائر.

كما شعر بضرورة تنظيم هذا السلك الإداري، لأنه ادرك مخاطر التي تنطوي عليها تلك هيئة الإدارية، فتولى منصب الحاكم العام في الفترة ما بين(1891-1897م).

أولا: تعريف لحاكم العام " جولي كامبون "

يعتبر أول حاكم عام للجزائر، يتم تعيينه لإشراف على تنفيذ سياسة خاصة بالأهالي،[1] كان يحلو له التذكير بان وزير الداخلية،(Constans)، قال له قبل مغادرته الى الجزائر: "رأيت المشاعر السائدة في مجلس الشيوخ، فبعد ان انجزنا الاحتلال العسكري وفرضت السيطرة الاقتصادية على الجزائر فان الامر يتعلق الان باحتلالها معنويا".[2]

ولقد اسند له رئيس الجمهورية، (Carnot)، مهمة مزدوجة: "عليكم ان تبرهنوا للأهالي عن العناية الفرنسية وتذكير بمحبتنا لهم...."ولكن لا احد يجهل ان "(Jules Ferry)"، هو الذي سعى من اجل تعيينه في ذلك المنصب لكي يحاول ان يطبق في الجزائر سياسة شبيهة بالتي طبقها(Paul Cambon)، في تونس.[3]

قضى ، تسعة شهور في ذلك المنصب الصعب، وفيه التقى وجها لوجه مع النائب (Gaston Thomson)، الذي سيتحول مستقبلا، الى الذ خصم من خصومه السياسيين. وفي اكتوبر1878م، كلفه الجنرال (Chanzy)، بتمثيله شخصيا في اللجنة الخاصة بالقضايا الجزائرية، وحيث كان (Savary)، بصفته كاتب الدولة بالنيابة، يطلب باسم "الجزائريين" بتقييد صلاحيات الحاكم العام. وعندما غادر (Chanzy)، منصبه في الجزائر

---

[1]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982، د ط، د س، ص280.

[2]- اسطاط محمد، الجزائريون في المغرب ما بين 1962-1830م، مساهمة المغرب الكبير المعاصر، دار ابي قرة للنشر والطباعة، الرباط 2010م، ص72.

[3]- بريان اندري واخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: اسطنبولي رابح، منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجمعية، الجزائر، 1984م/ص132.

غادرها جولي كامبون ، أيضا للعمل في الامانة العامة لمحافظة الشرطة. ثم تولى في سنة 1882م،1891، منصب عامل عمالة (lille) و(lyon)، قبل ان يعين في الجزائر حيث مكث ست سنوات ونصف.

حل بالجزائر بصفته حاكما عاما، ذا خبرة متينة في مهام التسيير، ولقد تزامنت السنوات الأربعة، من حكمه للجزائر مع وقت كانت فيه أساليب الحكم العسكري، مائلة للعيان ولقد تبين له في عين المكان ان تلك الأساليب، اكثر ليبيرالية من أساليب انصار الادماج. إن خبرته القوية وربما كذلك مطالعته للصحيفة (Journal Des Debats)، حيث كان له أصدقاء كثيرون.[1] هي التي سمحت له بوضع تصور واضح لمذهبه في الحكم، فتكونت لديه قناعة سياسية شخصية لم يجد عنها قيد انملة وذلك هو سر قوته.[2]

كان لا يؤمن بفضائل الادماج بواسطة القرارات الإدارية، لأنها منافية للعادات الراسخة والمناقضة للتقاليد المحلية، وبالتالي لم يكن يؤمن بتاتا بسياسة الادماج كلها، وكان يعتبر قرار(Crémieux)، الذي منح الجنسية الفرنسية لليهود الاهالي خطأ سياسيا جسيما، مما زاد في شكوكه العميقة بخصوص الادماج.

كانت فكرة ادماج المسلمين تبدو في نظره طرحا طوباويا او ظلما وجورا بصورة مقنعة، كان يعتقد، مثل (Chanzy)، ان أسلوب الحكم الجماهير المسلمة ينبغي ان يظل الاهتمام الأساسي والدائم للمصالح الإدارية الفرنسية.[3]

استطاع ان يعلن صراحة عن أفكاره على مسمع غرفة النواب، بتاريخ 21 فيفري 1895م، واعترف بانه لا يشاطر ذلك الراي القائم "على الاحكام المسبقة والمتمثل في

[1]– يحيى بو عزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830–1954م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص152.

[2]– Journal Official De La République Française , N° : 82 , Vendredi 24 Mars 1882, Page, 73.

[3]– سعيدي مزيان، التنصيري للكاردينال لانجيري وأساليب مواجهة الجزائر له (1867–1892م)، الجزائر، وزارة الثقافة، ص323.

التمييز، بصورة أساسية وعميقة، بين القبائل والعرب، وعبر عن احتراسه وريبته في الفكرة القائلة بأن القبائلي اكثر تأهيلا لتقبل الاندماج من العرب.[1]

وفي هذا المنظور كان (Cambon)، لا يرى داعيا لإدخال تحويلات على التنظيم الإداري للجزائر، لكي يأخذ بعين الاعتبار، بعض خصوصيات بلاد القبائل، ولقد اثنى (Louis Rinn)، على ذلك بالتذكير، في تقرير حرره 1892، ان التنظيمات القروية، التي كانت سائدة قبل الاحتلال ما تزال ماثلة في ثنايا المؤسسات التي انشأها ولقد اطلقها، في سنة 1873م، تسميات جديدة على مؤسسات كانت موجودة بالفعل مثل "دوار" أو "فرع اداري لبلدية "مختلطة" أو "العشيرة قبائلية" أي ما كان يسمى قديما منطقة امين الأمناء، ان تلك الوحدات المتفرعة عن البلديات المختلطة او الكاملة الوظائف كانت في الواقع مجرد دوائر إدارية تضم التنظيمات القروية الاهلية الواقعة بالفعل تحت سلطة "شيوخ العشائر" وتسمى "توفيق او تادارت".[2]

ثانيا: اختصاصات الحاكم العام.

كلف بالعديد من المهام والاختصاصات، حددت بواسطة أوامر، مراسيم، وقرارات تصدرها الجهات المختصة[3] سبق القول بان مقاييس الترشيح، المساعدين الأهالي، في مناطق الحكم المدني، تم تعديلها بصورة جذرية، في عهد الحاكم (Cambon)، وفي حين توجهت العناية الحكام الذين جاءوا من بعده الى تفكيك ما تبقى من سلطة اعيان الأهالي، تقليديين واختيار قيادي من بين صغار الموظفين (السبايس، ورجال الدرك، حراس الغابات، والخواجات)، سعى (Cambon)، لتنفيذ سياسة معاكسة، فعزم على إعطاء دفع جديد،

[1]– عبد القادر مقلاني، المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية (1962–1830م)، منشورات سيدي نايل، وزارة الثقافة الوطنية، ص154.

[2]– سعيدي مزيان، السياسة الاستعمارية في منطقة القبائل وموقف السكان منها (1914–1871م)، ج2، الجزائر، وزارة الثقافة،ص180.

[3]– بن فريحة نادية، بن قحرولة فاطمة الزهراء، السياسة الفرنسية في عهد الحاكم العام الفريد شانزي 1873–1878م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب المعاصر، جامعة ابن خلدون تيارت، 2020–2021م، ص14.

لإدارة الشؤون الأهالي، عبر الاقتصار على تعيين القياد، من بين افراد العائلات الكبيرة، دون غيرهم، رغبة منه في احياء ما كان لهم من هيبة ونفوذ اجتماعيا.

ولقد حصل ، في 17 سبتمبر 1894م، على موافقة الحكومة بتعيين ستة أعوان فخرين وباشا آغا فخري واحد.[1]

تمكن ، من وضع حد للأخطاء التي كانت المصالح الإدارية، التابعة للعملات ترتكبها. فمنذ عهد الحاكم (Chanzy)، كان عمال العاملات، يملكون صلاحية تعيين المساعدين الأهالي في البلديات المختلطة. وكانوا مطلقي الحرية في تحديد اختياراتهم، بالرغم من انهم كانوا يستعينون عادة بما يقترحه عليهم، محافظو البلديات.[2]

ان تلك الإرادة السيئة لدى العسكر، لم تمنعهم من الرجوع، الى اساليبهم في سياسة الأهالي، وكانوا في السابق يطالبون بإنشاء مديرية مستقلة، خاصة بالشؤون العربية، تحظى بموافقة الأهالي وقادرة على حماية مصالحهم، عند ضرورة، والواقع ان اخر مسؤول تولى إدارة مصلحة الأهالي وهو الضابط المقدم(Rinn)، الذي اصبح مستشارا للحكومة بخصوص الغاء تلك المصلحة الإدارية سنة 1885م، ثم تحول مباشرة الى منصب مستشار للحاكم **جولي كامبون,)**، فيما يتعلق بشؤون المسلمين، ربما كانت له يد، في إعادة تأسيس مصلحة شؤون الاهلية.[3]

شرع في تأسيس البلديات المختلطة، لتسيير شؤون الرعايا المسلمين، بعد تجريب ذلك النمط من الهياكل كل خلال فترة تزيد عن نصف قرن. ذلك انه منذ بداية عهد الاحتلال، الى غاية مصادقة النهائية على تأسيس البلديات المختلطة، كان الأهالي المسلمين قد خضعوا لعدة اشكال من التنظيم الإداري نذكر منها: مديرية شؤون العرب على مستوى الإدارة المركزية، مديرية شؤون العرب على مستوى المقاطعات العسكرية الإقليمية، مكاتب

[1] –شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871–1919م، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2007م، ص41.

[2] – شارل روبير أجيرون، نفسه، ص42

[3] – شارل روبير أجيرون، الجزائر المسلمون وفرنسا 1871–1919م، ج1، المرجع سابق، ص869.

العرب على مستوى الدوائر الإدارية، مكاتب العرب على مستوى العمالات الثلاث، وأخيرا انشاء بلديات مختلطة.[1]

الحاكم العام هو سلطة مركزية في الجزائر، فهو الذي يمثل الجمهورية الفرنسية في الجزائر، ويهيمن على السلطة والإدارة فيها شمالا وجنوبا، وقد حددت اللائحة الجديدة، اختصاصات الحاكم العام للجزائر، وأول ما نصت عليه، هو التأكيد على استمرار بقاء السلطات، المدنية والإدارية في يديه، ومنحه زيادة عن ذلك بعض الاختصاصات القانونية، كحق اصدار القوانين وحق الموافقة على قرارات المجلس الجزائري وحق الامر بتنفيذها.[2]

وكذلك أولى تعليمات (Cambon)، الى عمال العمالات تلقي الضوء على موافقة السياسة، جديدة إزاء المسامين والمصالح الإدارية على حد سواء، وبداية من شهر نوفمبر 1891م،اصدر تعليمة للتنديد بمناورات المضاربين، واساليبهم الماكرة تجاه سكان الدواوير، فامر السلطات باستشارة الحكومة العامة، وانتظر موافقتها قبل انشاء المزيد من مراكز الاستيطان، وتوسيع ما كان منها موجودا.[3]

وبعد فترة وجيزة، نصب الحاكم العام أربعة محافظين، جدد لتسيير البلديات المختلطة، وعين أربعة مساعدين، ورفض جميع المرشحين الذين لا يحسنون اللغة العربية. ولقد وافق على تعيين مرشح، لا تتوفر فيه جميع المقاييس، ولكنه يحمل شهادة من مدرسة اللغات الشرقية، وفي 23 ديسمبر انشا(Cambon)، لجنة مكلفة بدراسة، سبل ادخال إصلاحات على نضام الضرائب العربية، وكان من بين أعضائها أربعة من الوجهاء المسلمين. وبمجرد التوقيع على الميزانية، امر بلديات المدن الكبرى، بالشروع في تشييد المدارس أو فتح اقسام لفائدة الأهالي، وقد وعد تلك البلديات بان الدولة سوف تتكفل بدفع نصف تكاليف البناء.[4]

---

[1]– علي بشريرات، ممارسة حقوق الانسان في الجزائر 1830–1962م، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، 2015م، ص237.

[2]– احمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، دار الكتاب البليدة، الجزائر، 1963م،(د.ط)، ص260.

[3] – محفوظ قداش، وتحورت الجزائر، تر: العربي بوينون، ط1، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م، ص243.

[4]– قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني المجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 1994م، ص64.

امام غرفة النواب بتاريخ5 ديسمبر 1891م، بخصوص الميزانية المرصودة لصالح الاستطاني ، وبخصوص مشروع يهدف الى تنظيم مسالة الاستشارات، ولكن (Jules Cambon)، تملص من الموقف فمضى يكبل المديح للمستوطنين "الجزائريين" ويطمئنهم بان الميزانية التي اقترحها (Burdeau) من قبل كافية لتحقيق طموحاتهم.[1]

وفي 8 جانفي 1892م، القى خطابا ضمنه، تحذيرا شديد اللهجة ضد (Pauliat)، كمحاولة منه لخلق هوة تفصل بينه وبين انصار الأهالي، وفي التوجهات المتطرفة ويتبرأ من تدخلاتهم غير اللبقة، في شؤون الإدارة الجزائرية.[2]

في 16 جانفي 1893م، امام المجلس الأعلى بصريح العبارة، ان فرنسا عازمة على ادراج مصالح الأهالي، في حسبانها: باعتبارها ان ازدهار الجزائر مرهون بذلك الخيار،.... خصص (Cambon)، نصف خطابه لتعداد التدابير، التي تم اتخاذها والتي قيد الدراسة، وهي كلها في مصالح الأهالي مثل: القروض المرصودة، لتهيئة مساحات الغدير، في منطقة الهضاب العليا، وتخصيص مساعدات مالية، هائلة تبلغ250.000 فرنك لإسعاف الاجتماعي، وتحقيق الاثار الناجمة، عن اتلاف المحاصيل الزراعية، وتنفيذ مشروع تعليم الأهالي، وارسال بعثة طبية الى منطقة الاوراس.[3]

ومن جهة أخرى عكفت ثلاث لجان اصلاح، على إعادة تنظيم الضرائب الخاصة، بالعرب وإعادة رتق ما تمت تفتيته من أملاك جماعية تابعة لدواوير ثم انصب الاهتمام، منذ 22 اكتوبر1892م، على تعديل قانون الغابات.

وهكذا تأكدت، بصورة ملموسة، حقيقة المشروع السياسي الذي اعده **(جولي كامبون** ، بل شرع في تجسيد بعض جوانبه ميدانيا.[4]

---

[1] –عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م، ص323.

[2]– أبو قاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص324.

[3]– رابح لونيسي، تاريخ الجزائر المعاصر (1889–1830م)، ج2، د ط، دار المعرفة، الجزائر، ص230.

[4]– صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1925–1830م)، مديرية النشر، الجامعة قالمة، 2010م، ص192.

ثالثا: اعماله السياسية في الجزائر

لا شك ان اختيار (Jules Ferry)، لهذا الرجل انما كان استجابة لمشاعر شخصية، ومنها: ان علاقة الصداقة بينه وبين الاخوين "(Cambon)"، تعود الى عهد نهاية النظام الامبراطوري، حيث ان (Paul Cambon)، اول رؤساء الديوانة سنة 1870م، ثم ظل محل ثقته ذلك. كما كان **(جولي كامبون)**، الذي كان يحلم، منذ زمن بعيد، بتولي هذا المنصب مما يفسر الثقة التي وضعها فيه Jules Ferry.[1]

نصح الأطباء **(جولي كامبون)**، في نوفمبر1874م، على الذهاب الى الجزائر للاستشفاء، فتم الحاقه بديوان الجنرال (Chanzy)، وسرعان ما قرر، هذا الأخير، ترقيته فعينه على راس اهم المصالح التابعة لمديرية شؤون المدينة، وعندما فكر (Jules Ferry)، في سبتمبر 1877م، في الاستعانة بالجنرال (Chanzy)، لإرغام (Mac Mahon)، على الاستلام قرر الاستعانة بكفاءة **(جولي كامبون)**، بذل هذا الأخير جهده للتوفيق بين الجنرال (Chanzy)، وبين(Gambetta)، وبقية الزعماء الجمهوريين، وذلك قصد خلق تيار مؤيد للحاكم العام، فقرر (Chanzy)، تعيين (Cambon)، في منصب عامل عمالة قسنطينة، وعمل فذلك 33سنة، فكانت تلك الترقية بمثابة عربون اعتراف على المساعدة التي امده بها.[2]

حل **(جولي كامبون)**، بالجزائر بصفته حاكما عاما، ذا خبرة متينة في المهام التسيير، ولقد تزامنت السنوات الأربعة، من حكمه للجزائر مع الوقت، كانت فيه أساليب الحكم العسكري، مائلة للعيان، ولقد تبين له في عين المكان، ان تلك الأساليب كانت اكثر ليبرالية، من أساليب انصار الادماج، ان خبرته الثرية، وربما كذلك مطالعته لصحيفة (Journal Des Débats)، حيث كان له أصدقاء كثيرون، هي التي سمحت له بوضع تصور واضح

[1]–شارل روبير اجيرون، الجزائريون المسلمون في فرنسا 1871–1919م، ج1، مرجع سابق، ص866.

[2]– شارل روبير اجيرون، نفس المرجع، ص866.

لمذهبه في الحكم، فتكونت لديه قناعة سياسية شخصية لم يجد عنها قيد انملة وذلك هو سر قوته.[1]

السياسة الاهلية: لقد عبرت قراراته الأولى، عن ارادته في اصلاح الضرائب العربية، وإدارة بلدية الكاملة الصلاحيات، والنظام الغابي، وبناء مدارس أهلية، الا ان البرلمانيين الذين اثارتهم عشر سنوات من الجبروت قد اعلنوا حربا على هذا المزعج، غير أن كامبو احس بانه كان مدعوما من مجلس الشيوخ ولذلك فانه اعلن جهرا إرادة فرنسا في أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح سكان المسلمين، ولقد كان وفيا لوعده.[2]

واتخذت سلسلة من الإجراءات العملية، من اجل ذلك: اعتمادات مخصصة، لتهيئة "الغدران" و"الاحواض"، او الموجهة للتعويض عن تلف المحاصيل الزراعية، او محاربة الربا (فقد قرر مرسوم ان الفائدة المتفق عليها، في القضايا المدنية لا يمكن ان تتعدى 10%)، وفتح الغابات الخاضعة للمنح امام ماشية الأهالي، غير ان الإصلاحات الأساسية كان من الصعب فرضها.[3]

وسمح هذا القانون، بتأسيس الملكية العقارية، على مساحة 518.254هـ في سنة1917م، ثم 643.696هسنة 1912م، وفي هذه السنة بلغت مساحة أراضي العرش، التي تحولت الى ملكية فردية 379.275، ومهما يكن من الامر فان هذه الأرقام وحدها لا تساعد على تقدير فعالية قانون سنة 1897م، لان تطبيقه يستمر الى غاية سنة 1927م، وبالتالي فالأرقام المسجلة سنة 1927م، هي جديرة بان تأخذ بعين الاعتبار، والحقيقة ان

[1]– شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون في فرنسا، مرجع سابق، ص867.

[2]– شارل رويبر اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر من الانتفاضة 1871 الى اندلاع حرب التحرير 1954م، ج2، تمت ترجمة بالمعهد العربي العالي للترجمة، 2008م، تر: محمد حمداوي وإبراهيم صحراوي وعياش سليمان، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2013م، ص77.

[3]– شارل رويبر اجيرون، نفس المرجع، ص77.

هذا القانون اسدى خدمات جليلة للذين كانوا يرغبون في التنصل من الممتلكات الجماعية واتمام عملية تحويل الأراضي الواقعة تحت نظام العرش.[1]

بعض اصلاحاته ومحاولاته: ان الإصلاحات التي بدت من الأمور المستعجلة، في نظر لجنة التحريات المشيخية، وفي نظر **(جولي كامبون)**، أيضا هي تلك التي من شانها التخفيف، من حدة الفقر والفاقة في صفوف الفلاحين.[2]

يقول(Augustin Bernard)، ان اول نجاحات "(Cambon)"، ظهرت في 14 أفريل 1893م، في شكل قانون يتضمن "إعادة تنظيم شركات الاحتياط الاهلية". وبفضل هذا القانون تم الترخيص، لأول مرة، لشركات الاحتياط بتقديم قروض صغيرة للفلاحين، القادرين على التسديد، لا تتجاوز نسية فوائدها 5% خلال سنة زراعية واحدة.[3]

الحاصل انه تم ارسال مشروع مرسوم الى الحكومة، بتاريخ 24جانفي 1895م، نص على تعميم العمل بالقوانين الفرنسية في الجزائر، بخصوص مراقبة عمليات الربا بتحديد النسبة القانونية للفوائد بـ 10%- علق **(جولي كامبون)**، على ذلك بقوله: "لم يكن يحرمني ادنى شك في الصعوبات والعراقيل، التي سوف تقف في وجه التطبيق، الفعلي لمحاربة الربا".

آلت الأمور في النهاية الى قبول مشروعه، والمصادقة عليه من طرف مجلس الدولة، بتاريخ 5جانفي 1898م، حاول**(جولي كامبون)**، اعتراض سبيل أولئك المضاربين، فامر المحافظين بعدم افشاء اية معلومات عن الممتلكات العقارية، للمتقاضين الأهالي.[4]

في الوقت الذي كانت المصالح الإدارية، في عهد (Cambon)، تحاول محاربة الربا، بالوسائل الشرعية، الا ان معاملات الربا ازدادت ضراوة، بسبب تفاقم الازمة الاقتصادية،

---

[1]- شارل روبير اجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا(1919-1871م)، ج2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص247 و249.

[2]- يحيى بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2009م، ص363.

[3]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من بداية الى غاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص183.

[4]- عدة بن داهة، الاستطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1962-1830م)، ج2، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص263.

وتزايد جشع المضاربين للربح، بعد صدور القانون العقاري، الذي وسع دائرة هذه الظاهرة، فبناء على شهادة الوكيل العام لمدينة الجزائر، بلغ عدد المقرضين11.744 دائنا، وكان من بينهم 7000 من المسلمين وقد نجحوا في مصادرة الأملاك، الغارمين او تمكنوا من امتلاك ارواق ضخمة، تحت غطاء البيوع.[1]

مسألة الغابات: حرص **(جولي كامبون)**، على الوصول، بأسرع ما يمكن، الى الإصلاحات المرتقبة في قطاع الغابات من طرف(Jules Ferry)، واللجنة المشيخية. وكان يود اظهار بالغ اهتمامه وعنايته بالأهالي، عبر تسليمهم رخص ممارسة الرعي، في الأراضي التابعة لأملاك الدولة، بالرغم من ان التشريع الساري لا يسمح له بذلك الا في "حالة الضرورة الاستثنائية.[2]"

في 22 أكتوبر 1892م، نصب (Cambon)، لجنة مكلفة بدراسة التحولات، التي ينبغي إدخالها على التشريع الخاص بالغابات في بلد الام، لكن تلك اللجنة لم تجرؤ على اقتراح مراجعة شاملة لقانون الغابات كانت اقتراحاتها ترمي الى الاعتراف، بالمزيد من الحقوق لأهالي الذين تم اجلاؤهم عن مناطقهم، والترخيص للسكان المجاورين للغابات، باستغلال المراعي المتواجدة داخلها.[3]

اما الحاكم العام، فكان حريصا جدا على "مراعات كل ما يضمن ازدهار الغابات، وتحقيق مصالح الأهالي والاستجابة لاحتياجاتهم". ولهذا الغرض طلب من غرفة النواب، ان تبادر بأسرع ما يمكن الى المصادقة عليه.[4]

---

[1]- اسطاط محمد، الجزائريون في المغرب ما بين 1962-1830م، مساهمة المغرب الكبير المعاصر، دار ابي قرة للطباعة والنشر، الرباط، 2010م، ص74.

[2]- شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت 1982م، د ط، دس، ص282.

[3]- سعيدي مزيان، النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري وأساليب المواجهة الجزائرية له (1892-1867)، الجزائر، ، وزارة الثقافة، ص324.

[4]- يحيى بو عزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1954-1830م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص153.

بادر **(جولي كامبون)**، الى تكليف مستشاره (Rinn)، بدراسة وضعية الأملاك القروية في الدواوير، للتعرف على الحالات التي تكون فيها الأملاك المؤجرة، بدون موافقة مسبقة من طرف العمالة، لصالح الصناديق البلديات الأوروبية.[1] أي كاملة الصلاحيات، وذلك حرص منه على تأكيد ضرورة تقنين جديدة. لم تصل حصيلة ذلك التحقيق الينا، ولكن بعض معطياته متوفرة في أرشيف (Jules Ferry)،... اثبتت التحريات(Rinn)، ان تلك الأوضاع سادت في مكان: كانت البلديات تتصرف، لصالح الصندوق البلدي ولفائدة الفرع الفرنسي، في الممتلكات التابعة لفرع الأهالي الذي كان يطالب، بدون جدوى بالانفراد بحق الاستفادة من تلك الممتلكات، وامام هذه الوضعية(المتميزة بالاستغلال)، كانت الإدارة مسؤولة على تزويد الفرع البلدي الخاص بالأهالي بهيئة متخصصة في تسيير ممتلكاتها.[2]

اشرف(Rinn)، اعداد مشروع مرسوم، في هذا المعنى لأنه كان يظن ان الحصول على المرسوم اسير منالا، من اصدار النص القانوني، ولكنه نسبي ان القضية، هنا نتعلق بتحويل القانون الموجود بالفعل.[3]

دافع**(جولي كامبون)**، عن ذلك المرسوم امام المجلس، منددا بالفكرة الخاطئة، الادماج والتي تعتبر أن افضل الحلول لرعاية الأهالي، هو الحاقهم بالبلديات الكاملة الصلاحيات، بعد المناقشة اصدر المجلس، موافقته على مشروع 20 سبتمبر1895م.[4]

اثار ذلك الإصلاح، استغراب المسؤولين الإداريين، ولم يستحسن مسؤول البلديات المختلطة، تلك التجديدات، بل اوجسوا منها خفية، لأنها قد تسبب، في تقليص نفوذهم

---

[1]– بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائرية(1930–1830م)، وانعكاساتها على المغرب العربي، د ط، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010م، ص109.

[2] –حكيم بن الشيخ، سياسة الاستطان الأوروبي في الجزائر ما بين 1830–1962م، مجلة العصور الجديدة، مجلة فضيلة، محكمة يصدرها مخبر البحث التاريخي، جامعة وهران، العدد 14–15، أكتوبر، 2014م، ص263.

[3]– السيد محمود والصاري كامل، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر الأوروبي في افريقيا، ج3، موسوعة افريقيا التاريخية، الإسكندرية، 2018م،ص197.

[4]– زروق نادية، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر(1900–1870)، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014م، ص192.

وسلطتهم، وأشار عمال العمالات، الى ان نوعية المترشحين، الذين كان الأهالي يقترحونهم، أدت الى تقليص، عدد أعضاء تاجمعت، مقارنة بما كان او بما ينبغي ان يكون.[1]

في شهر سبتمبر 1895م، تم اطلاع الوزارة، على مشروع المرسوم "المتضمن تأسيس هيئات تاجمعت، في البلديات الكاملة الصلاحيات، ولكنها لم تهتم بالأمر بسبب انشغالها بقضايا أخرى.[2] ولم تتمكن تنبيهات (Cambon)، المتكررة من اثارة اهتمام، مصلحة الشؤون الجزائرية، عندما أشار البرلمان المسأألة الجزائرية، من جديد، في شهر، نوفمبر1896، حاول (Cambon)،ادراج مرسومة، ضمن مجموعة مشاريع قوانين، ثم تقديمها في شهر ديسمبر1896م، بهدف إعادة تنظيم الأمور في الجزائر.

ثم حاول (Cambon)، المضي قدما في تجسيد اصلاحاته، فاصدر تعليمة في تاريخ15 ماي 1896م، ثم ارسل مذكرة بتاريخ26 أفريل 1897م، يذكر فيها تاجمعت هي الهيئة، الوحيدة المخول حق تمثيل، مصالح الدواوير حتى بعد الحاقها بالبلديات كاملة الصلاحية.[3]

حاول مجلس الحكومة، مرة أخرى اثارة اهتمام، الوزير "بعملية إعادة، تأسيس هيئات تاجمعت، والتي كان من المفروض، ان تبقى سارية منذ صدور المرسوم 24 ديسمبر1870م، الذي لم يتم الغاءه.

وكان (Rinn)، يؤكد من جهة على ضرورة وجود تلك الهيئات نظرا لأهميتها في إسداء المشورة لشركات الاحتياط ولكن ذلك لم يفسر عن اية نتيجة إيجابية.[4]

---

[1]– أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1930–1900م)، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، ص163.

[2]– مقلاني عبد القادر، المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلال الجزائر وردود الفعل الوطنية (1962–1830م)، منشورات سيدي نايل، وزارة الثقافة الوطنية، ص143.

[3]– إبراهيم مياسي، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، د، م، ج، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص259.

[4]– الحاج مزهور حسين، السياسة الاهلية الولاية العامة الجزائرية ما بين سنتي 1874–1900م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2005/2004م، ص83.

خلاصة:

(جولي كامبون)، قد تم توليه منصب العام في الجزائر، خلال فترة ما بين (1891 الى غاية 1897)، فيعتبر ثالث حاكم عام مدني للجزائر، فقد تم تعيينه من قبل الجنرال او الرئيس الجمهورية الفرنسية آنذاك جول فيري (Jules Ferry)، لقد انتهج (جولي كامبون)، سياسة خاصة به خلال فترة حكمه في الجزائر، حيث اعتمد على أساليب الحكم العسكري والتي كانت أكثر ليبرالية، وكذلك اعتمد أيضا على بعض آليات التأديب مثل: استخدامه لأسلوب القوة وقناعته الشخصية لسياسته.

وكل هذا جاء من أجل أن يغير الوضع في الجزائر داخليا، وإرغام الجزائريين على سير وفق سياسته.

الفصل الثاني:

جولي كامبون سياسته الاستعمارية ومدى تأثيرها في الجزائر (1891م-1897م)

برز دور الحاكم العام **(جولي كامبون)**، بشكل كبير جدا، ومن مهامه واجراءاته، التي سار بها رفق خطط مدروسة، بنظام محكم التي سار عليها الحكام من قبل، وفي منظومة تطبيق سياسته الاستعمارية، التي قد اعتمد عليها الجمهورية الفرنسية، من أجل تغيير النظام والقوانين داخل الجزائر، وتطبيق سياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، مما اثرت عليها، مخلفة الاثار في جميع الجوانب.

أولا: دوره ومهامه في الجزائر في الفترة (1891م-1897م)

يظهر الدور الذي قام به **(جولي كامبون)**، في الجزائر، من محاولات وإصلاح في الجوانب السياسية والإدارية، وكذلك تسيير البلديات.

محاولات تطوير المصالح الإدارية: ان الوضعية الإدارية، وظروف المعيشية، التي كان حوالي سبعمائة ألف من الأهالي، يعانونها "تحت سلطة شيوخ البلديات الكاملة الصلاحيات، لو تكن تخفى على أحد... ويقطع النظر عن الأهالي" الحضر، بالمفهوم الواسع التسمية يمكن تقدير عدد الأهالي، المقيمين في الدواوير والعشائر الملحقة بتراب البلديات، الكاملة الصلاحيات، بحوالي600.000 شخص.[1] إن أولئك الريفيين الذين لم تكن لهم اية اتصالات بالأوروبيين، استمروا يحيون وفق نمط المعيشة التقليدية.

ومن المعلوم لدى القاضي والداني، منذ إجراء تحريات اللجنة المشيخية، أن البلديات التي يخضعون لها لم تكن تأبه، بهم أو لم تكن تستطيع تسيير شؤونهم بكيفية مقبولة. ذلك ما أعلنه (Cambon)، بكل صراحة، أمام المجلس الأعلى في 25 جانفي 1892م، وكرر ذلك أمام لجنة التحريات، في 25 جوان 1892م، حيث مضى ينتقد، تقصير المصالح الإدارية ويعتبره، من أبرز أسباب انعدام الأمن في مناطق نظام حكم مدني.[2]

[1] -العكروت الخميلي، التعليم العالي الفرنسي في الجزائريين الخصوصية والتمييز 1870-1940م، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، جامعة الجزائرية، 2جوان2017م، ص43.

[2] - صليحة سعدان، مأمون كريمة، السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر وانعكاسها وردود الفعل الوطنية عليها1870-1914م، مذكرة ليسانس قسم التاريخ، جامعة حمه لخضر، الوادي 2009/2008م، ص12.

مهما يكن فقد وافق المجلس الأعلى، في16 ديسمبر1893م،على مبدأ تشكيل لجان تأديبية، في مناطق الحكم المدني، بناء على اقتراح قدمه (Rinn). لقد شجع هذا الأخير، بتأييد من طرف (Jules Ferry)، على طرح فكرة الرجوع الى النظام العسكري، وحاول أقناع (Cambon)، بأن تلك الإجراءات سوف تكون مؤشرا على حدوث تغيير، في سياسة الادماج، بشكل مبالغ فيه، أقره الحاكم العام في ذلك الرأي، لأن مرسومه كان بالفعل يرمي الى ربط المتقاضين المسلمين المقيمين في البلديات، الكاملة الصلاحيات، بأقرب لجنة تأديب من مقر اقامتهم (أي ربطهم بسلطة رئيس تلك البلدية بمساعدة أحد القياد ومساعد قاضي مسلم).[1]

اكتفى (Cambon)، سنة 1895م، بتنصيب "مصلحة مختصة في مراقبة دواوير، الملحقة بالبلديات، الكاملة الصلاحيات، "وذلك على مستوى بعض الدوائر الإدارية فقط".[2]

تم تقديم هذا التنظيم الإداري، الخاص باعتباره إجراء بوليسيا، سبق تجريبه خلال حملات فصل الشتاء (1894-1893م)، لملاحظة اللصوص في بلاد القبائل، فتقبله رؤساء البلديات الريفية تقبلا حسنا.[3]

حاول (Cambon)، توسيع تلك الصيغة الجديدة، فأمر بانتداب بعض المحافظين، لمساعدة عمال العملات، ولكن دون تحديد دقيق لمهامهم، وذلك ما دفع الصحافة الجزائرية، المعارضة الى السخرية والاستهزاء بحقيقة مهامهم.[4]

---

[1]- نورة بلاوي، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من 1870الى 1914م، مذكرة شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة احمد دراية، ادرار، 2016م/2017م، ص68

[2]- Geynemer , M, Situation Des Alsaciens-Lorrains En Algérie Imprimerie Central Des Chemains De Fer- Paris, 1873,P 12.

[3]-السيد محمود والصاوي كامل، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر الأوروبي في افريقيا،ج3، موسوعة افريقيا التاريخية، الإسكندرية، 2018م، ص197.

[4]- Teissier (Octav) Algérie, Géographie ; Histoire Statistique , Of-Cit, P76, P77.

تطهير أوضاع البلديات "الجزائرية":

بخصوص البلديات التي انجزها **جولي كامبون** ، وهي ثمينة بالمقارنة مع تطهير الاسطبلات (Augian)، ورغم ذلك قد أمر الحاكم العام(Cambon)، في سنة 1897م، بفتح متابعة قضائية، ضد ذلك السيناتور، الطابع بتهمة تزويد البلدية، التي هو شيخها (البليدة)، بما تحتاج من مطبوعات.[1]

واصل (Cambon)، سياسة التطهير الإداري، ويمكن الإشارة الى عدد كبير، من الشيوخ البلديات المعزولين عن مناصبهم في سنة 1897م، ومن بينهم: شيوخ بلديات (Mondovi)، بوقيرات، تبسة، عين كرمان، سيدي موسى، و(Bizot)، وخربة.[2]

كان (Cambon)، ينتقد المستخدمين، العاملين تحت إمرته، ويصفهم بأنهم يتصرفون وكأنهم "عناصر متحزبة " او أصحاب امتيازات او رجال اعمال، وكان (Cambon)، يطالب الحكومة بضرورة، تسليط عقوبات صارمة على تلك التصرفات المشينة، التي يرتكبها بعض القضاة البلدين"، وكتب، في 20 أكتوبر 1894م، الى الوزير يقول: "ينبغي لنا في الجزائر، أكثر من فرنسا، ان نحافظ على السمعة الطبية لسلطاتنا، لأننا في مواجهة الجماهير الأهالي، الذين يتوجسون مناخية، وهم يراقبون بيقظة كاملة جميع تصرفاتنا، لن تنجح في حمل الناس على التسليم، بتفوق على حضارتنا ان لم نحملهم، على الرضا بهيمنتها، وإن لم نجعل إدارتنا تترفع عن كل شبهات.[3]

هكذا يتضح أن (Cambon)، كان يقود حملة التطهير تلك وفق ما كان يمليه عليه توجهه السياسي، المناصر للأهالي، وكان يؤمن ان التسيير الإداري للجزائر ينبغي ان يعلوا فوق أية شبهة سياسية.

---

[1]- عبد الله مقلاتي، المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية 1830-1962م، منشورات سيدي نايل، وزارة الثقافة الوطنية، ص157.

[2]- شارل روبير اجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871-1919)، تر: حاج مسعود أبلكي، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007م، ص671.

[3]-Amales Algériennes, Librairie Bastide , Algérie , To 3 Octobre 1854 ,P248.

الإصلاح السياسي ل جولي كامبون :

ان (Cambon)، كان مقتنعا بأن التمثيل السياسي، الحقيقي لا ينبغي ان يكون لغير المواطنين الفرنسيين، ولكن لا مناص من التمثيل، مصالح المسلمين، أيضا في جميع المجالس، المنشأة على مستوى المستوطنة.[1]

قرر (Cambon)، العمل على مستوى آخر كان يفكر فيه منذ سنة 1891م، ألا وهو منح المسلمين حق الترشح للمجلس الأعلى، بنسبة تمثيل يتم ضبطها فيما بعد، فحاول بداية حيث المجلس العام لمدينة الجزائر، على ان يخطو الخطوة الأولى: فما المانع ان يترشح المجلس، من بين مندوبيه الى المجلس الأعلى، أحد المسلمين مما اشتهروا، بولائهم الشديد لفرنسا، وحاصل على جنسية فوق ذلك؟ إنه على شريف.[2]

اثمرت المناقشات يوم 10نوفمبر 1896م، عن دعوة الحكومة ان تقدم، في أسبوع الآجال، مشروع قانون حول تشكيلة، وسير المجلس الأعلى، وكان ذلك بالنسبة للحاكم العام **(جولي كامبون)**، فرصة ذهبية لتمرير مشاريعه الإصلاحية التي اختمرت في ذهنه منذ مدة طويلة.[3]

تضمن أول مشروع قانون، في 24 نوفمبر، مقترحات لإدخال تغيير جذري، على المجلس الأعلى، مع الحرص على ان لا يتحول الى برلمان، مستقل تم الاحتفاظ فيه بالموظفين، الذين يمثلون مختلف المصالح الحكومية في الجزائر، يبدو ان مشروع لم يتعرض للانتقاد، كبير عندما عرض على مجلس الوزراء، بل اكتفى وزير الشؤون الداخلية بمطلبه Cambon، في 21 جانفي 1897م، بالتخلي على فكرة الاقتراح العام والمباشر للفرنسيين،

[1]- بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر، 1803-1989م، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ج1، ص201.

[2] -شارل روبير اجيرون، مرجع سابق، ص678.

[3]-Atelier Nadar, Photographie. M, Anvien Crow Veneur D'Algérie :(Photographie ,Tirage De Démonstration), 1890-1898, P253.

خشية ان يعطي ذلك أهمية السياسة على المجلس، واقترح بالاكتفاء بانتخابهم من طرف المجالس البلدية، او المجالس العامة.[1]

في هذه الظروف لم يكن لبقية، مشاريع الإصلاح السياسي، التي قدمها (Cambon)، الى الحكومة، أية حظوظ لان يصادق عليها.

اقترح (Cambon)، مشروع قانون بلدي، اول يتضمن تعديل مرسوم1884م، وهو مستوحى من توصيات (Jules Ferry)، ومن تقرير (Rinn)، في مارس 1882م.[2]

احترام خصوصيات الأهالي:

كان **(جولي كامبون)**، يبصر تلك الجماهير المتنامية، ويحس بوجودها، وهي تعيش وتشقى وتضطرب، وكان يعلم انها جماهير ذات أنفة وكبرياء، وانها معتزة بتاريخها وبماضيها، وتأنف من مراودتها لها وتصمد امام تأثير نمط حياتها. وكان يعلم ان تلك الجماهير، كانت تنتمي الى العالم الإسلامي بأكمله، يمكن القول باختصار، "كان لهذا الشعب وجود مستقل، وحضارة يعتقد انها اسمى من حضارتنا، وانه على صعيد العواطف، جزء من بلاد الشرق المتوسطي"، وينبغي معاملته على هذا الأساس، ان تلك المعرفة، التي قل ما توفرت لدى حاكم العام في الجزائر.[3]

إدارة Cambon للشؤون الأهالي:

كان **(جولي كامبون)**، يحمل تجاه شتى الديانات، مشاعر رجل جمهوري ليبيرالي، الى جد بعيد. وكانت له في الجزائر، علاقات طيبة مع رجال الدين المسيحي، وكان يقف مع الدين الإسلامي، مبدئيا، موقفا حياديا ومتسامحا.

---

[1] -حكيم بن شيخ، سياسة الاستطان الأوروبي في الجزائر ما بين1962/1830م، مجلة عصور جديدة، مجلة فصيلة محكمة يصدرها مخبر البحث التاريخي، جامعة وهران ه15/14، اكتوبر 2004م، ص218.

[2] - حكيم بن شيخ، سياسة الاستطان الاوروبي في الجزائر ما بين 1830-1962م، مجلة عصور جديدة، مجلة فصيلة محكمة يصدرها مخبر البحث التاريخ، جامعة وهران ه 15/14، أكتوبر 2014م، ص219.

[3] -يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية/ط2، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م، ص212.

حاول (Cambon)، جهده لربط صلات ودية مع أكبر الروايات والطرق الدينية في الجنوب الجزائري: الطيبة، واولاد سيدي الشيخ، والقادرية.[1]

ولقد بادر منذ سنة 1891م، الى استضافة شيخ زاوية الطبية، مولاي عبد السلام وابنه مولاي العربي، كما تمكن، بفضل لباقته، من تمتين علاقاته، بأحد أشراف منطقة وزان، الذي كانت تربطها صداقة قديمة. وتمكن (Cambon)، سنة 1892م، من التحالف مع سيدي قدور زعيم أولاد سيدي الشيخ المنقشين.[2]

أما بخصوص الزوايا الدينية، في منطقة التل، فلم يكن(Cambon)، طليق اليد في علاقته معها: ذلك ان مستشاريه المباشرين أمثل(Rinn) و(Reibel)، وبعض المحافظين الإداريين، الآخرين أمثال: (Depont) و(Coppolani)، كانوا يعتقدون فعلا بوجود حركة خفية، لتطوير الزوايا والطرقية، وكانوا يترقبون ظهور ملل وانحل جديدة. لا يملكون عنها معلومات وفيرة.

فامر **(جولي كامبون)**، في شهر فيفري 1895م، بفتح تحقيق شامل ومفصل عنها، والقيام بإحصاء دقيق لكل المنتسبين اليها، وقد افضى ذلك التحقيق الى ظهور كانت ضخم من تأليف (Depont) و(Coppolani)، وبالنظر الى الأفكار المسبقة عن الجزائر.[3]

فقد وافق**(جولي كامبون)**، على اصدار عدة تعليمات، توصي بتشديد المراقبة على المسلمين، الأجانب وكانت بعض تلك المذكرات تتضمن تعليمات عامة تحذر من الطرق الدينية والزوايا.

سارع(Cambon)، الى التأكيد بحدة: مهما كان مرجع الطرق الدينية ومهما كانت أهدافها، اما بخصوص أداء فريضة الحج، فلقد برهنه إدارة (Cambon)، عن تسامح كبير

---

[1]- يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات....، المرجع سابق، ص214.

[2]-عمار بوحوش، التاريخ السياسي....، دار الغرب الإسلامي، ط3، بيروت1997م، ص174.

[3]- حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871-1895م، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص105.

في هذا الشأن، ذلك أن السفر الى الحج كان ممنوعا منه سنة 1886م. ولكن تم الترخيص بأدائه خلال سنوات 1891م-1893م، ثم أعيد تنظيمه بقرار من وزير الداخلية في 10 أفريل1892م.[1]

لم تكن الإدارة الجزائرية، "تعترف بشرعية احياء الأعياد الإسلامية، فوق التراب الفرنسي. ومرة أخرى أصدر (Cambon)، أوامر صريحة بمنح عطل مدرسية، للتلاميذ المسلمين، الذين يزاولون تعليمهم في المدارس الفرنسية.[2]

موقفه تجاه المجتمع الجزائري:

كان موقف (Cambon)، ليبيراليا، الى أبعد حد، تجاه مجتمع الأهالي وزعمائه، فلم يكن يختلف عن مواقفه، تجاه الدين الإسلامي.

صرح(**جولي كامبون**)، بنفي الأفكار أمام مجلس الشيوخ في 18جوان1894م، مستعملا عبارات اقتبسها من تقرير سيناتور Lasaac، ومن اقوال نابليون Napoleon الثالث، لا يمر يوم الا وتناولنا فيه المزيد من تحطيم، العائلات الكبيرة(...)، لأننا لمسنا اياديهم قوة وعزيمة على المقاومة[3]

حاول (Cambon)، اقناع رئيس المجلس، بتحسين الأوضاع المادية، للقياد يمكنهم من الاستفادة من منحة التقاعد، ومن الرواتب التي يستخلصونها، من الضرائب العربية في آن واحد.

عاد(Cambon) الى احياء التقاليد الإمبراطورية، المضايقة فطالب من الحكومة، مرار تستضيف وفودا من اعيان المسلمين الى باريس. اما(Cambon)، فقد وصب

[1] –شارل روبير اجيرون، المرجع سابق، ص283.

[2] –شارل روبير اجيرون، المرجع سابق، ص284.

[3]– نورة بلاوي، المرجع السابق، ص69.

اهتمامه، بصفة خاصة "لتجنيد نخبة جديدة"، لتكون نوعا ما، "قيادة اركان خاصة، بالمثقفين المسلمين، الذين سوف يصبحون، وسائط طبيعية وضرورية، من الحكومة والجماهير.[1]

كان موقف(Cambon)، من هذه القضية واضحا جدا: من حق فرنسا، ان تراقب وتتحكم في التطور الثقافي، لجماهير الأهالي. ولذلك وضع (Cambon)، جل اماله في تجديد، المدارس(الإسلامية)، وبقية أماله في الزيادة، عدد المدارس الابتدائية. ولقد سبق الإشارة، الى العراقيل التي وضعها البرلمان، في وجه هذه السياسة، بتاثير من ممثلي المستوطنين،، وسوف نستعرض حجم المقاومة ورفض التعليم في الجزائر .وبالرغم من تشويه السياسة التعليمة الا انها استمرت طالما كان(Cambon)، موجودا هناك.[2]

لهذا السبب قرر (Cambon)، في مارس 1896م، ان ابتداءا من فاتح جانفي 1898م، لن يتم تعيين أي شخص، في وظائف العدالة الخاصة، بالمسلمين ان لم يتخرج من مدارسنا.

في شهر جانفي 1897م، اقترح (Cambon)، رفع الاعتماد المالي، للمدارس من 82.450 فرنك الى 102.970 فرنك، وانشاء مصلحة تغشيش لهذه المؤسسات.[3]

على الصعيد الجيش، وضع (Cambon)، أماله في إمكانية التقديم، يد المساعدة من طرف العسكر، لتكوين الإطارات الدينية من الأهالي، او ربما تكوين بعض الضباط المسلمين.

وبعد اتصالات وتدخلات عديدة، لدى وزير الحربة، تمكن (Cambon)، من انتزاع حق المسلمين الشباب، في المشاركة في المسابقة، الدخول الى المدرسة العسكري(Saint

[1]- العميري الطاهر، الاستطان الفرنسي وتأثيراته على البنى الاجتماعية الى نهاية القرن التاسع عشر، الندوة العلمية الألى، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، ماي 2008م، ص132.

[2]- حنيفي هلايلي، الدراسات الافريقية الجديدة، ط1، مجلة مخبر البحوث والدراسات الاستشرافية في حضارة الغرب الإسلامي، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، السداسي الثاني،2020م، ص18.

[3]- العربي بختي، تاريخ النظام القانونية القادمة والإسلامية والجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية،2014م، ص326.

Cyr)، تلك المسابقة، التي كانت منذ سنة1894م، ممنوعة على المترشحين غير الفرنسيين. ما الحد الأقصى لسن القبول فبقيت محددة بـ 21سنة.[1]

ثانيا: سياسته الاستعمارية

1-السياسة الإدارية:

مناطق الحكم المدني:

لقد اقترحت الحكومة، لإرضاء**(جولي كامبون)**، تعميم تلك الصلاحيات على جميع محافظي البلديات، عبر كافة مناطق الحكم المدني، مع الغاء تحديد المدة الزمنية، تلك الصلاحيات والحال ان هذا المشروع تعرض الى لانتقادات، اللجنة البرلمانية من طرف (Eugene Etienne)، والنواب "الجزائريين"، ليس لان ذلك القانون يزيد في معاناة المسلمين، واما لأنه يقلص صلاحيات شيوخ البلديات. تخلت الحكومة (Méline)، عن المشروع بالرغم من الحاح(Cambon)، في 28اوت 1897م، ومن طرف خلفه، (Le Pine)، في نوفمبر 1897م. اما المشروع الذي أقرته اللجنة البرلمانية، فقد رفع عدد المخالفات الواقعة تحت طائلة العقوبات الردعية الأهالي، من 17 الى 26 مخالفة، واعطت لقرارات السلطة الردعية، الصفة النهائية أي غير القابلة لاستئناف.[2]

عادت الادارة الفرنسية، الى سياسة الاندماج التام، اذ كانت سياسة الجنرال "شانزي" (Chanzy)، سنة1873م، ترمي الى الحاق كل المصالح الجزائرية بفرنسا، وكانت قاعدته العامة هي: "الابتكار في الجزائر والتشريع في باريس، والتنفيذ في الجزائر والمرقبة في باريس.[3]

لكن رجال الاستطاني الأوروبي، قاموا بضغوطات كبيرة على الحكومة الفرنسية، لإجبارها على اتخاذ قرارات لصالحهم، وخاصة بالنسبة للبلديات، او ذات الحكم المدني او

[1] -شارل روبير اجيرون، المرجع السابق، ص861.

[2] -شارل روبير اجيرون، المرجع سابق، ص74.

[3] -احمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، الجزائر مؤسسة وطنية للكتاب، 1984م، ص252.

ذات الحكم العسكري،... ولهذا طالبوا ونجحوا في تحقيق أهدافهم، وهي الغاء المكاتب العربية، وتحويل سلطاتها وصلاحياتها الى رؤساء البلديات المدنيين.[1]

وتعد السياسة الإدارية الفرنسية، من مميزات الظاهرة الاستعمارية الاستيطانية، في الجزائر، تعددت هذه السياسة الإدارية، واختصرت في سياسة المدنية والعسكرية، ومزدوجة، خلافا لما كانت عليه خلال العهد العثماني، والتي كانت سياسة إدارية سلمية من الباي الى الشيخ، واتسمت الفرنسية، بصدور قوانين كثيرة، عرفت خلالها السلطة الفرنسية التردد، حين وتناقض أحيانا، أخرى حول أي شكل من النظام الإداري، الذي يمكن اقامته، ولكنها قامت بتأسيس المحاكم القضائية، مدنية وعسكرية، ومحاكم الإسلامية، وأخرى يهودية، بجانب المرافق الأخرى كلا مؤسسات التعليمية، ووظفت هذه المحاكم كلها، خدمة للسياسة الإدارية الفرنسية.[2]

2-سياسة تعليم المسلمين:

"بالجرأة على ان انشاء، مدارس بلدية فرنسية، في قلب بلاد قبائل"، من اجل "فرنسية الشعب القبائلي، غير ان مونسينيور لافيجري، كان اول من تحولت وعمل على فتح خمس مدارس، جمعية دينية، في بعض سنين. ونصح هؤلاء بإنشاء مدارس أهلية، بشرط الا تستند المهمة للبلديات، او حق للحاكم العام "الذي كان واقفا كثيرا تحت التأشيرات المحلية، الى درجة لا يستطيع فيها تقدير المصالح الاهلية بشكل سليم. ولقد اقترح رئيس الأساقفة بالجزائر هو الأخير في 1880م، على الحكومة ان تتكفل الدولة بالمدارس الجديدة التي يمكن انشاءها ويتم ذلك بموجب المصلحة العليا التي هي مصلحة ادماج الأهالي.[3]

[1] -عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962م، البصائر للنشر والتوزيع، ط3، 2015م،ص179.

[2] -احميدة عميراوي، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، عين ميلة، الجزائر، 2005م، ص127.

[3]-شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة1871م، الى اندلاع حرب التحرير، تر: محمد حمداوي وإبراهيم صحراوي، مجلد الثاني، طبعة 2013م، شركة دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، ص247.

ابدى بعض الاعيان، الذي كانوا على علم بنيات التيار الفرنسي، ايهم فعلا في هذا الاتجاه، غير انه من الخطأ الاعتقاد، ان كل السكان او حق القبائليون المتنورون، الذي هم كلهم من اصل المرابطين او المتعلمين بالعربية.[1]

في 18 أكتوبر 1892م، صدر مرسوم يتعلق بالتعليم الابتدائي، العام والخاص، بالأهالي ليبعث من جديد، من خلال 67، مادة التنظيم المدرسي، الذي كان قد قرر في1887م، ولكن مع تصريح أكثر.

ولقد كان هذا التعليم الخاص، تابعا للحاكم العام، بخلاف التعليم الفرنسي، المرتبط بالوزارة. ولقد نظم المرسوم بالتفصيل إجراءات، الانشاء وشروط التسيير، الخاص بالمدارس الاهلية، كما نص على ان تكون في كل مدرسة، لجنة مدرسية، تتألف من اعيان مسلمين.[2]

في فبراير1895م، رفع البرلمان الإعانات، الموجهة للبلديات الجزائرية، الى 277.000 فرنك. وفي 1896م، قام المقرر، الذي كان أيضا كاتب المجموعة الاستعمارية الأقوى في البرلمان، يجعلها تنخفض الى 200.000 فرنك، من أجل التخفيف على البلديات الجزائرية التي لم تعد تستطيع ان تفرض على نفسها تضحيات جديدة من اجل تعليم القبائليين.[3]

3-السياسة الدينية:

لقد كان على الإدارة الفرنسية، فهم ماهية الإسلام، في الجزائر، لا سيما ان المنشغلين بشؤون الإسلام في الجزائر، لا يهتموا الا بطقوس، الاحتفال بالأولياء الصالحين، او بقايا ممارسات وتينية، فكانت السياسة الدينية تنتهجها الجمهورية، من ممارسات ادارية.[4]

---

[1]- شارل روبير اجيرون، المرجع السابق، ص247.

[2]- إبراهيم حركات، السياسة والمجتمع في عهد الراشدين الاهلية، دار النشر والتوزيع، ط1985م، بيروت، ص393.

[3] -حسن جير، الحضارة العربية الإسلامية ومعالمها، دار الكتاب الحديث، ط1، 1998م، ص151.

[4]- الشيخ حسين، دراسات في تاريخ الحضارات القديمة اليونان، المعرفة الجامعية للنشر والطبع، الإسكندرية، ط 2005م، ص132.

4-الوضعية السائدة:

كانت علاقات الدولة الفرنسية، بالمجتمع الإسلامي، صعبة للغاية، فلا يمكن للمدينة المسلمة الفاصلة، ان تعايش السيطرة المسيحية، كما ان فرنسين القرن التاسع عشر، كانوا يقفون موقف جهل او احتقار إزاء الدين الإسلامي، ولقد بقى العنف سنوات الغزو راسخا، في اذهان المسلمين الى يومنا هذا.[1]

لقد كانت هذه السلطات، عازمة على تسيير الإسلام، كدين لا يمكن ان يمارس بكل حرية، وكان من المقرر ان تغطي مصاريف، "ممارسة الديانة الإسلامية"، بفضل إيرادات الأملاك الوقفية (الحبوس)، التي كانت تديرها أملاك الدولة، غير ان هذه الأخيرة، تنازلت عن العقارات الريفية، لصالح المستعمر، وأصبحت الإيرادات تتضاءل، من سنة الى أخرى، حيث كانت تقدر القيمة النقدية للأملاك الوقفية بحوالي 2.300.000 فرنك، من ايراد شهري قدره132.912 فرنك، اما الدولة فقد اقرت انها سلمت او باعت ما قيمته 4.495.839 فرنك، من الأملاك الموكلة الى إدارة أملاك الدولة.[2]

لقد بلغت في سنة1891م، قيمة الأملاك الوقفية، التي لم يستغلها المستعمر 2.638.000 فرنك، مع إيرادات قدرها 72.000 فرنك، وهذا يدل، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار فائض القيمة في الملكية، على ان الدولة تنازلت على أملاك وقفية أخرى.[3]

5- سياسته المجاملة:

أصبحت السياسة الدينية، للجمهورية اكثر تفاهما، مع تعيين الحاكم العام، اليبيرالي الإداري، (جولي كامبون)، وبفضل ما أوحى له به مستشاره، او بفضل واقعيته، استغل (كامبو)، طرقيات الجنوب الجزائري، لتسهيل التوغل الفرنسي الى التوات. فقام علاقات

[1]- مؤنس حسين، تاريخ المغرب وحضارته من قبيل الفتح الإسلامي الى الغزو الفرنسي، العصر الحديث، ط1، للنشر والتوزيع، ص78.

[2] -حسن جبر، أسس الحضارة العربية الإسلامية ومعالمها، دار الكتاب الحديث، ط1، 1998م، ص153

[3] -إبراهيم حركات، السياسة والمجتمع في عهد الراشدين الاهلية، دار النشر والتوزيع، ط1985م، بيروت، ص394.

ودية، مع بني طيبة واولاد سيدي الشيخ والقادرية، وعرض على الحكومة نتائج إيجابية، لعمله الديبلوماسي، قائلا: ان الشيخة او اتباع أولاد سيدي الشيخ، قد صارت في صفنا، والطيبة هي على وشك الانضمام الينا أيضا، اما زاوية وزان، فقد باتت تحت حمايتنا، بل اصبحت تقريبا من رعايتنا، بالنسبة للمغرب الأقصى.[1]

ولقد كان (ل كامبو)، بعد تحقيق سنة1895م، ان يقف على حقيقة مغلاة، مصالحه لخطورة طرقيات شمال الجزائر غير ان (كامبو)، لم يتمكن من الحصول على رفع محسوس، في الاعتمادات المالية، الت كان قد طلبها لفائدة الديانة الإسلامية، اذ ان النواب الجزائريين، احتجوا على "ان هؤلاء الموظفين الدينيين، لم يكن لديهم، أي تأثير على إخوانهم في الدين".[2]

ولقد كان (Cambon)، احتفاظ ملحوظ بشعيرة الحج: اذ غادر 1.500 حاج في 1891م، و1.171 في 1892م، و7.000 في 1893م، وهي السنة التي صادف فيها عيد الأضحى يوم الجمعة.

ولقد رخص (Cambon)، بستة سنوات من عمليات للحج، اثناء مدة ولايته، التي استمرت أربعة سنوات. ومن ثم صار يتذرع بالحجج، الصحية اكثر من أي وقت مضى، لمنع المسلمين الجزائريين، من المشاركة في تلك "الاجتماعات، التي لم يكن من شأنها، الا تأجيل مشاعر التقوى، التي تنطلق من كراهية المسيحي.[3]

[1]- الشيخ الحسين، المرجع السابق، ص133.

[2]- رابح التركي، الشيخ عبد الحميد بن باديس فلسفته وجهوده في التربية والتعليم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1870م، ص150.

[3] -يحيى بو عزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 الى 1954م، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري، دار النشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص289.

وقامت الإدارة، بناء على طلب من (Cambon)، دون اعترافها، بالمبدأ القاتل، بان الأعياد الإسلامية، في الإقليم الفرنسي، يمكن اعتبارها أعياد قانونية، بمنح عطل للتلاميذ المسلمين، الذين يدرسون في المدارس الفرنسية.[1]

لقد كان آنذاك، العهد الذي قام فيه الجزائري، مزدوج الثقافة، مثل احمد بن رحال، الذي كان يدعوا الى السياسة "فرنكو-الإسلامية"، بتحذير فرنسا وأوروبا بضرورة تغيير سلوكها، ان العالم الإسلامي، الذي كانت له ريادة الحضارة، يمكن لن يستعيد في يوم ما مكانته، ولأوروبا "كل المصلحة في التعلق بالإسلام، لما له من فضائل، اذ انه يرتق في الحضارة بفضله وفي مصلحته، فانه يرتقي رغما عنه وفي غير مصلحته...، وسيشهد القرن العشرون حل المشكلة اما بالكارثة او بالسلم.[2]

ثالثا: مبدئ تأثير سياسته الاستعمارية

لقد اعتمد(Cambon)، على بعض الأساليب في سياسته الاستعمارية، العامة التي تهدف الى تمكين اتجاه الاستعمار، من البقاء مدة أطول في الجزائر، في جميع المجالات، الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وخاصة في ميدان الثقافة، واساسه محاربة اللغة العربية، ونشر التعليم بالغة الفرنسية، فقد رأى الفرنسيون ان اللغة العربية، هي إحدى ابرز مقومات الشخصية الجزائرية.[3]

في المجال الثقافي:

1-غلق المداس الجزائرية:

استولى الفرنسيون على بعض البنايات المدرسية، بدعوى استغلالها وفق حاجاتهم، وتحويلها الى مكاتب إدارية مدنية او عسكرية، وهناك مدارس اضطرت، الى غلق أبوابها

[1]- شارل روبير اجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا...، المرجع السبق، ص865.

[2]- شارل روبير اجيرون، نفسه، ص867.

[3]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية والى غاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت1997م،ص179.

بعد مقتل معلميها، ذلك ان السلطات الفرنسية، كانت تعتبر المعلم الجزائري، خطرا يجب محاربته لأنه حمل وحافظ للمقومات الشخصية للشعب الجزائري.[1]

ومنذ ذلك الحين تقهقرت معرفة اللغة العربية كما منع فتح المدارس العربية والخاصة منذ صدور قانون 18 أكتوبر1892م، الذي يقضي بعدم فتح أي مدرسة الا برخصة مع شروط كثيرة.[2]

2-نهب الكتب والمخطوطات الجزائرية:

في الوقت الذي كان التوسع، على أشده في مختلف، جهات الوطن الجزائري، كان الفرنسيون من المدنيين والعسكريين، يستولون على ما تحتويه، المكتبات العامة والخاصة، في المساجد والزوايا، وتلث هذه العملية، عمليات نصب وسطون على مختلف المجالات، وكان المثير من الفرنسيين من الصحفيين والعسكريين ينتقلون بين المدن والقرى وكذلك في المؤسسات الثقافية يجمعون هذه الكنوز بطريقة او بأخرى لدراستها او بيعها لدور الوثائق والمخطوطات في فرنسا نفسها او غيرها من البلاد الأوروبية.[3]

3-سياسة التجهيل:

ان التعليم الذي كانت تقصده فرنسا، كان فرنسيا بحثا، لأنها قضت على التعليم العربي، ونفت وشردت المعلمين واستولت على أملاك الأوقات، المصدر الرئيسي لهذا التعليم، فاعتمدت الإدارة الاستعمارية، المسيرة من طرف المعمرين، وسائل عديدة وقد ارتكزت على:

- إعطاء اولوية للتعليم الفرنسي على حساب التعلم العربي.
- حصر تعليم الجزائري في مرحة أولى فقط.

---

[1]- شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع سابق، ص102.

[2]- رابح تركي، الشيخ عبد الحميد بن باديس فلسفته وجهوده في التربية والتعليم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ،1870م، ص151.

[3]- عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1900-1830)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص206.

- فصل تعليم أبناء الأهالي عن أبناء المعمرين.
- الاستغناء عن العربية كلغة وتعويضها بالفرنسية في اهم موادها.[1]

وعلى هذا الأساس ضعف، المستوى التعليم العربي، وتقلص مجال انتشاره، وأصبحت السلطات الفرنسية، هي التي تختار المدرسين والموظفين، الأقل خطر على نفوذها، والأكثر فائدة لتحقيق اغراضها الاستعمارية في الجزائر، وكان نصيب اللغة العربية، من التعليم الفرنسي منعدما.

فان رسالة فرنسا في الجزائر، كانت هادفة الى التجهيز، وليس التعليم وتنوير، لتسهيل انقياد الأهالي لمبادئ الحضارة الغربية، وتسعى من وراء تجهيل الجزائريين الى القضاء على الشخصية الجزائرية ومقوماتها الأساسية واذابتها في المجتمع الفرنسي.[2]

في المجال الاجتماعي:

1-تفقير المجتمع:

لقد كان السياسة الفرنسية، التي تركت بصماتها وتوقيعها، في كل مجالات الحياة، اسوء انتثر على الحالة الاقتصادية، والاجتماعية، وعلى ظروف الفلاحية، المعاشية.[3]

فقد الفلاحين ارضهم، وذلك بسبب توسعها الاستعماري، الذي استولى على أراضي الثوار، 1871م، واستفادوا من قرار مجلس الشيوخ لسنة1863، وقانون قارني 1873م، وقانون 22افريل 1887م، والقانون العقاري ل16 افريل1897م، ليوسع ممتلكاته، فوجد الفلاحون الذين انتزعت، منهم أراضيهم، تحت رحمة المرابين.

إن فقر الذي أصاب المجتمع الجزائري، يرد الى عوامل، منها استمرار الكولون، في انتزاع المزيد من الأراضي الفلاحي الخصبة، وتقلص الأراضي الزراعية، والرعوية وذلك

[1] -عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1962-1830)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م، ص64.

[2] - شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع سابق، ص112.

[3] -محمد زريق، الاستعمار الفرنسي الحديث، دراسة لمضمون قانون تمجيد الاستعمار الفرنسي في الجزائر، قانون رقم 2005/158، شهادة لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011، ص334.

بسبب قانون الغابات، القاسي، حيث انه لم يعد لهم الحق، في ترك قطعانهم ترعى، في الغابة، وكانوا في بعض السنوات يدفعون غرامات، تفوق بثلاث مرات المداخيل، التي مست 169.000 هكتار، وفي 1890م، كان المسلمون يدفعون 40.800.000 فرنك، من الضرائب.[1]

وادى صدور هذه القوانين، وتطبيقها الى الحفاظ، في تربية الماشية، بسبب الاستلاء على الأراضي، التي كانت صالحة للرعي.[2]

وكان لذلك تأثير على النشاط التجاري، المرتب على التربية، وتجارة الماشية، إضافة الى الاثار المترتبة على غذاء المواطنين، الذين كانوا يعتمدون على اللحوم في غذائهم.[3]

2-حدوث المجاعة:

الزلزال التي ضربت مدينة البليدة، وهجوم الجراد، على الجزائر في أفريل 1866م[4] وفي سنة 1890م، اتلف كل المحاصيل الزراعية، بحيث أصبحت حقولهم، خلية تماما من الزراعة.[5] ولم تكد تنتهي كارثة الجراد حتى شملت الجزائر جفاف عام وبعد سنتين من الركود من 1890م، الى 1892م، عادت سنوات الجفاف لتستمر بشدة الى اخر القرن التاسع عشر، فاجتمعت مظاهر الجفاف والجراد لتفتك بالمحصولات الفلاحية وتهتك القطيع الحيواني.

وبذلك تعرض الشعب الجزائري من جراء الى الهلاك بفعل الجوع،[6]الذي كان واقعا يوميا اليما، واشتدت وطأته ابان مجاعات 1867م، 1877م، 1878م، 1887م، 1893م، بحيث التجأ سكان الجزائر الى اكل الخضار البرية واما رغيف خبز الشعير المهروس فكان

[1] -محفوظ قداش، جزائر، الجزائريين تاريخ(1954-1830)، تر: محمد المعراجي، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، منشورات (Anep)، ص227-228.

[2] -عبد الملك خلف التميمي، الاستطان الأجنبي في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1983م، ص81.

[3] نفسه، ص82

[4] -خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1871-1830م)، منشورات دحلب 2007م، ص101.

[5] -اندري نوشي وآخرون، الجزائريين الماضي والحاضر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م، ص367.

[6] -رابح لونسي، تاريخ الجزائر المعاصر، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2010م، ص72

بذخا نادرا لديهم اذ كان نظامهم الغذائي الاعتيادي يتألف من البلوط وجذور النباتات كأكل عسقول النباتات البرية.[1]

بسبب هذه النكبات كالأمراض والاوبئة والتشرد والمجاعة لان لهم السبب الرئيسي في التراجع الديمغرافي حين كان عدد الوفيات 3 او 4 اضعاف عدد الوفيات في سنة 1871م.[2]

المجال الاقتصادي:

1-انتهج الاستعمار الفرنسي، سياسة زراعية، قائمة على ادخال بعض المزروعات، على حساب الزراعة الأساسية، المعيشية القائمة على الحبوب.[3] فالمساحة المخصصة لزراعة، مختلف الحبوب، لم تكن تتوسع بل تقلصت مساحتها، من 2.442.679 هكتار، في سنة 1890م، الى 2.391.236 هكتار في سنة 1900م نظرا لركود الأساليب الزراعية المطبقة من طرف الأهالي، [4] وكذلك اجبار الفلاحين، على دفع كل محاصيلهم الزراعية، الى مراكز تخزين الحبوب، وتشجيع المنتخبين، لرفع الأسعار، ففي عمالة قسنطينة مثلا سنة 1971م، كان انخفاض المحصول الفلاحي، بسبب الجفاف أيضا، مما أدى الى ارتفاع الأسعار، الذي كان له اثار سلبية على الجزائريين.[5]

كما ان الاستعمار الفرنسي قد اتخذ من ارض الجزائر حقلا لتجارب الزراعية المختلفة ومصدرا لتموين مصانع فرنسا بالمواد الأولية الزراعية التجارية على حساب المحاصيل الغذائية كالحبوب.[6]

تعتبر زراعة الكروم، مصدرا مهما للثورة في الجزائر، المستعمرة واثناء فترة الاحتلال الفرنسي، اوجدت العديد من أنواع الكروم، تمثلت في: العنب الأبيض والوردي والأسود....،

---

[1] -شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871م، الى اندلاع حرب التحرير 1954م، المجلد الثاني، ترجم بالمعهد العربي العالمي للترجمة، شركة الامة، ط1، الجزائر، 2008م، ص359

[2] -بن يمين ستورا، الأوروبيون أهالي ويهود بالجزائر (1862-1830)، تر: رمضان تريدي، دار المعرفة للنشر، 2011م،ص59.

[3]- ليلى بالقاسم، مئوية الاحتلال الفرنسي للجزائر وأثرها على الحركة الوطنية، دار كنوز الحكمة، الجزائر، 2013م، ص79.

[4]- شارل روبير اجيرون، المسلمون الجزائريون....، المرجع السابق، ج2، ص304.

[5]- عمار بوطبة، المجتمع القسنطيني من خلال جريدة النجاح، 1919-1956م، مطبعة بابل، الجزائر، (دت)، ص286.

[6]- داهة بن عدة، الاستطان والصراع حول الملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008م، ج1، ص219.

وخلال العشر سنوات الأولى، من الاحتلال كانت زراعة الكروم، غير ذات أهمية، ثم بدأ المستوطنون بالاهتمام بهذه الزراعة.[1]

اما بالنسبة للإحصائيات العامة للحكومة الفرنسية (Statique General)، فنذكر ان زراعة الكروم قد عرفت تطور كبيرا في مزارع الأوروبيين والتي وغطت نهاية 1878م، في العمالات الثلاث حوالي 15.400 هكتار، وفي سنة1881م، كانت 27.338 هكتار، ووصلت في عام 1884م، الى 50.800هكتار، ومن 1879م، الى 1899م، ارتفع حجم الكروم الجزائرية من عشرين الف هكتار الى138.497 هكتار.[2]... حيث أصدرت فرنسا قانون 11جانفي 1851م، لتشجيع انتاج الخمور الجزائرية وتصديرها الى فرنسا، بعدها قامت الجمهورية الفرنسية الثالثة بإدخال زراعة الكروم وصناعة النبيذ في اطار استغلال الفرنسيين الاقتصادي للجزائر، وجاء هذا على حساب انتاج القمح، الذي هو غذاء أساسي للجزائريين.[3]

2- زراعة القطن:

كانت زراعة القطن مزدهرة للغاية، وخلال سنة 1852م، بلغ انتاج القطن في العمالات الثلاثة 8.51.065 كيلوغرامات، بلغت المساحة المزروعة في قسنطينة 139 هكتار.[4] وتشجيعا لتطوير هذه الزراعة في الجزائر صدرت مراسيما بين 1853م و1859م، منها مرسوم 16 اكتوبر1853م، الذي ينص على تنظيم مسابقة لمنتجي القطن، وقرار 19 اوت 1856م، ثم قرار 19 مارس 1859م، الذي اقر جائزة سنوية تقدر 20.000 فرنك تمنح لمنتجي القطن.[5] وعموما فان زراعة القطن لم تنجح كثيرا، وان كانت جهات الاصنام

[1]-Zabbe G Dervin, L'Algérie Epernay, Imp Du Courier Du Nord Est-Mcm, Paris, 1902, P49.

[2]-Statique General Of. Cit, P141.

[3] -توفيق صالحي، المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكلونيالية 1838-1962م، مذكرة ماجستر، جامعة قسنطينة، 2008-2009م، ص179.

[4]-M.M.L. Trabut, Of, Cit, P29

[5] -عدة بن داهة، الاستطان والصراع...، مرجع سابق، ج1، ص217 و219.

تلائمه خاصة، الا ان انحطاط الأسعار بالأسواق العالمية قضى على غرامته، قضاء مبرما، رغم جودته ومشابهته بالقطن المصري.[1]

ادخل المستوطنون الزراعات التجارية الواسعة كالتبغ وعنب الخمر والقطن وغيرها. ومنها الحلفاء التي تستخدم في صناعة السلال والسجاد والحبال والحصير وأيضا كأساس لعجينة الورق.[2]

3-مصادرة الأراضي الجزائرية وفرنستها:

قام الاستعمار الفرنسي، بتجريد الفلاحين، من أراضيهم وذلك، بتطبيق قانون العقارية، المختلفة بهدف الاستلاء، على المزيد من الأراضي، التي تم اغتصابها، في بداية الاحتلال الى غاية1863م، التي صدر فيها القرار المشيخي افريل1863م.[3]

وابتداء من نفس السنة، شرعت إدارة الاحتلال، في بيع الأراضي الزراعية، بالمزاد العلني، الامر الذي سمح بانتقال 70500 هكتار، عن طريق المزاد العلني، كما كشفت عملية، انتقال مساحات أرضية، الكلون تقدر، مساحتها بـ 567.277 هكتار خلال سنة1864م.[4]

والواقع ان اخطر المصادرات، التي أعقبت ثورة 1871م، تمثلت في نزع ما تبقى من الأراضي، تحت حيازة القبائل، وفعلا فقدت القبائل الثائرة، جميع ممتلكاتها، ومن اكثر القبائل تضررا، نجد أولاد الشيخ وتلات واولاد بوعون، واولاد علي تحمامت وجرمه، أيضا

---

[1]- احمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، الجزائر مؤسسة وطنية للكتاب 1984م، ص385.

[2]-Etat Actuel De L'Algérie, Of, Cit, P29.

[3]- موسى بن حمادي، جوانب السياسة الفرنسية في الجزائر واهتمامات الاعيان المسلمين خلال نصف الثاني من القرن التاسع عشر(1900-1850م)، مذكرة ماجستير التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003-2004م،ص57.

[4]- عدة بن داهة، الاستبطان...، المرجع السابق، ص453.

أولاد سلطان، فقد اصابتهم إجراءات، المصادرة إصابة بالغة، فاضطروا الى شراء جزء من ممتلكاتهم، والتخلي عن الباقي، لفائدة الاستيطان.[1]

وتم نشر قوائم طويلة، أيضا للقبائل التي ستصادر أراضيها، حيث صودرت ازيد من، مليونين ونصف مليون من الهكتارات، ووضعتها تحت الحراسة القضائية، وبالتالي تجريد القبائل من أراضيهم، الخصبة التي تعد وسيلتهم الوحيدة للعيش، وانتقالها مباشرة الى أملاك الدولة الفرنسية، من اجل استغلالها لصالح الاستيطان الأوروبي، وهكذا فان مالم تتمكن الإمبراطورية الثانية، من فعله في ظروف عشرين سنة، فان الجمهورية الثالثة فعلته، في بضعة اشهر. [2]

قانون الغابات: حيث قامت سلطات الجيش الفرنسي، بخنق السكان اللاجئين، اليها والمحاربين لها، بحرمانهم من خدماتها، فأصدرت الإدارة الاستعمارية، مالا يقل عن 45 نصا تشريعي، خلال المدة(1830-1895م)، تم بمقتضاها مصادرة مساحات أرضية غابية، ومن أهم هذه المراسيم.

- مرسوم 27 سبتمبر1873م الخاص بتمركز المؤقت، للسكان وتنظيم، الخدمات الغابية.
- قانون 17 جويلة1874م، وقد منح هذا القانون، إشعال النار داخل الغابات، وتحميل الجميع مسؤولية الحرائق، التي تنشب داخل الغابة.[3]

[1]- عبد الحميد زوزو، الاوراس ابان الفترة الاستعمار الفرنسي، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية(1839-1837م)، ج1، دار هومة، الجزائر، 2007م، ص296.

[2] -جلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم(1962-1830م)، تر: قندوز عباد فوزية، طخ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية ثورة اول نوفمبر 1954م، ص58.

[3]- عدة بن داهة، الاستيطان...، ج2، المرجع السابق، ص141.

- قانون 1885م، اثر حرائق 1881م، وشكاوى أصحاب الاقطاعات، صدر هذا القانون يوم 6ديسمبر وهو قانون، الذي زاد من التشديد على انتزاع الأراضي، الرعوية واعطاؤها للكلون، من اجل زراعتها.[1]

ارهاق الجزائريين بالضرائب:

واصلت فرنسا اصدار تشريعاتها، بهدف فرض الضرائب، على الجزائريين، حيث خضع الشعب الجزائري، الى نظام ضريبي قاسي، وتمثلت هذه القوانين فيما يلي ضرائب عربية وضرائب عامة (فرنسية).[2]

1-الضرائب العربية:

ضريبة الزكاة: وهي ضريبة على المواشي.

ضريبة العشور: وهي ضريبة على انتاج الفلاحة.[3]

وقد استنزفت العشور، في حدود عام 1873م، ما بين 13 و14% من المداخيل الفلاحين، وقدرت قيمتها السنوية، ما بين1877-1892م، بنحو 12.8 مليون فرنك.[4]

2-الضرائب العامة الفرنسية:

الضرائب المباشرة: هي الضرائب التي تفرض على الأشخاص الماديين والمعنويين، وتقتطع مباشرة كضريبة المهنة، وضريبة الدخل العام، وضرائب البلديات، وضريبة على العقارات، أهمها الضرائب على الكلاب، وثيران الحراثة، والضرائب على المباني وغيرها.

---

[1]- عدة بن داهة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي(1830-1873)، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي(1830-1892م)، المركز الوطني للبحث ودراسات في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، المنعقد بولاية معسكر يومي 20-21 نوفمبر 2005م، ص149.

[2]- محمد رزيق، الاستعمار الفرنسي الحديث، دراسة لمضمون قانون تمجيد الاستعمار الفرنسي في الجزائر، قانون رقم158، ص332.

[3]- احمد توفيق مدني، هذه هي الجزائر، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص284.

[4]-Ageron, Of, Cit, P201

حيث دفع الجزائريين نسبة76% من قيمتها الاجمالية، عام 1970م، وقد مثلت الضرائب البلدية، اكثر من ربع قيمة الضرائب المفروضة، على الجزائريين الذين كانوا يدفعون، ما بين 80 و86% من اجمالي ضرائب البلدية.[1]

الضرائب الغير مباشرة: هي التي تفرض على بعض، المواد والنشاطات، والخدمات كحقوق الطوابع، والتسجيلات والرخص المختلفة، وحقوق الصيد وغيرها.

لقد كانت لهذه الضرائب المتنوعة، اثار سلبية على الجزائريين، حيث ازداد هذا الفلاح بأسا وعجز، لتعرضه لدفع غرامات أحيانا، او السجن أحيانا أخرى، وازداد تسلط الإدارة الاستعمارية، على هذا الجزائري، بان مست صميم، مجتمعه بتطبيق اقصى العقوبات، عليه ذلك ما أورده اجيرون في احدى دراساته.[2]

وبالتالي خضع الجزائريون، لضرائب متنوعة، وكانوا يدفعون، من مطلع ق 20، على شدة املاقهم وبؤسهم، من الضرائب، اكثر مما مان يدفعه المستوطنون.[3]

أصبحت الضرائب العربية، تؤمن مداخيل الاستعمار الاستيطاني الفرنسي، التي تضمن خدما لها للمعمرين، اذ انها ظلت مرهقة للفلاحين الجزائريين، ومن جهة أخرى لما سنت فرنسا، الاستعمارية للجزائر، حكمها الذاتي المالي سنة 1900م، اعطى ذلك للمعمرين، حق الاشراف على الميزانية في الجزائر، ومنحهم السلطة على الشؤون الاقتصادية، والاجتماعية.[4]

---

[1]- رابح لونيسي، تاريخ الجزائر المعاصر، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2010م، ص97 و98.

[2]-Agéron, Of , Cit, P449.

[3]-محمد رزيق، الاستعمار الفرنسي الحديث، دراسة لمضمون قانون تمجيد الاستعمار الفرنسي في الجزائر، قانون رقم158 ص333.

[4] -إبراهيم مهدي، بعض عناصر التفكير لمقاربة الهجرات الجزائرية المعاصرة مشرقيا ومغربيا، اعمال الملقى الوطني حول الهجرة الجزائرية، ابان مرحلة الاحتلال 1830-1962م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص28و29.

خلاصة:

لقد فطر دور ومهام جول كاميون في الجزائر خلال فترة الممتدة ما بين 1891 إلى 1897 م.

في فترة حكمه، على سن قوانين والإجراءات المتبعة، وفق الإدارة الاستعمارية من خلالها متبعا سياسته الاستعمارية الخاصة به، اداريا والقضائيا المطبقة على المسلمين على المسلمين الجزائريين في تلك فترة. مما أثرت سياسته الاستعمارية على عدة جوانب منها الثقافي تمثلت في القضاء على اللغة والدين، أما الجانب الاجتماعي تمثل في ظهور المجاعة والفقر، اما الجانب الاقتصادي تدهور الاقتصاد للبلاد.

فكل هذا عمل على إرغام الجزائريين لسلطته وجعلها خاضعة للسياسة الفرنسية.

الفصل الثالث:

طريقة حكمه و مناطق التي حكمها ونتائج سياسته

- أولا: طريقة حكمه في الجزائر

-ثانيا: المناطق التي حكم بها نظام الحكم العسكري

-ثالثا: نتائج وانعكاسات سياسته الاستعمارية في الجزائر

إن سياسة الحاكم العام جولي كامبون كان لها الأثر الكبير على الجزائريين، ولذلك كانت له طريقة خاصة به في حكمه أثناء تواجده في الجزائر، وأيضا قد خضع لبعض لمناطق الجزائرية لنظام العسكري، ومن خلال هذه كانت نتائج وانعكاسات لسيايته الاستعمارية في الجزائر.

أولا: طريقة حكمه في الجزائر

استخلص (Cambon)،من تجربته الجزائرية الأولى، قناعة عميقة بأن في وسع فرنسا، اجتذاب قلوب الجزائريين، البؤساء بواسطة، أعمال البر والمشاعر الإنسانية. وكانت تلك أيضا قناعة نابليون الثالث، وقناعة العسكر مناصري الأهالي وكذا (Myr Lavigerie)، الذي كان (Cambon)، يكن له أيضا اعجاب، ولقد أكد له تلك الفكرة بقوله: "ضعوا مستشفيات، والمدارس في متناولهم، فتلك هي سبيل، التي تقود الأهالي إلينا."[1] حضر (Cambon)، شخصيا تدشين مستشفى (Sait Cyprien)، في مدينة العطاف سنة 1874م، واستقر عزم (Cambon)، على مواصلة تقديم المساعدات، لصالح الأهالي.

شرح (Cambon)،للمجلس الأعلى أن المساعدات الرسمية المنجزة في الجزائر إنما تستقي ميزانيتها، أساسا من الأموال التي يتم تحصيلها من المسلمين.[2] ففي كل سنة يدفع الأهالي حوالي ثلاثة ملايين فرنك لصيانة المستشفيات المفتوحة، نضريا لجميع سكان ولكنهم في الواقع لا لايستفدون من خدماتها إلا نادرا.

كان (Cambon)، محقا حينا طلب من المجلس الأعلى، تخصيص نصيب أوفر لفائدة المسلمين، من بين المبالغ الهائلة، المرصودة لدعم الخدمات والمساعدات العمومية. ولقد اقتطعت من تلك المبالغ، تكاليف تشيد مستشفيات جديدة للأهالي، ففي سنة 1893م، افتتح مستشفى يسع 150 سرير، في مدينة أورزان قرب (Michelet)، عند بني منقلاب.

[1] –طاعة سعد، البنية الاجتماعية والاقتصادية للريف الجزائري (1954–1830م)، المصادر، ع17 منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، مجلة البحوث والدراسات، 2008م، ص123.

[2]– دحماني توفيق، الضرائب في الجزائر (1792م–1885م)، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزئتر، 2007م–2008م، ص62.

وفي نفس السنة 1896م، افتتح مستشفى أهالي رابع في مدينة غرداية، وكان من الزمن إنشاء مستشفيات أهلية، أخرى في مازونة [1].

في الجانب الإنشاء والتأليف:

و لقد حرص (Cambon)، على الاستعانة بأستاذ في مادة التشريع الإسلامي، لتأليف مذكرة باللغة العربية، بهدف القضاء على تحيز بعض العلماء، فتضمنت تلك مذكرة عددا كبيرا، من الأحاديث النبوية، التي تنج الاستشفاء وتحيز، اللجوء إلى وضع المرضي في الحجز الصحي. ولكن لم هناك لتلك الاحتياطات، فقد تقاطر المرضى المعوزين، على تلك المستشفيات، طالب للعلاج على أيدي أطباء المستوطنة [2].

تكوين الأطباء:

أمام ندوره الأطباء الخواص ورفضهم العمل في الأرياف، فقد كان من الضروري تطوير عدد ضباط في السلك الصحي او "صف الضباط" على تغير السيناتور (Pauliat)، لقد سبق أن أشار (Jules Ferry)، إلى ضرورة تكوين أطباء من الأهالي، ولعله كان يلمح إلى سلك ضباط الصحة المسلمين أسس (Chanzy)، بالرغم من المعارضة مدرسة الطب،ولكن أولئك الأطباء الحقيقيين فلم يستطيعوا فرض أنفسهم [3].

واصل (Cambon)، العمل بنظام المنح التي أسسها الجنرال (Chanzy)، وذلك ما سمح بتكوين بعض الأطباء، وضباط الصحة من المسلمين، الذين استقروا في المدن.

لم يبق في الساحة (الريفية)، سوى الأطباء التقليديون، الذين كانوا يتوارثون اسرار العلاج، التقليدي أبا عن جد أو الذين زاولو دراستهم في المدارس الإسلامية الأجنبية. عندما قرر مرسوم 7 اوت 1896، توسيع مجال تطبيق القانون الفرنسي ليشمل الجزائر أصبحت

[1] – العربي بختة، تاريخ النظام القانونية القديمة والإسلامية الجزائرية، المرجع السابق، ص458.

[2] – طاعة سعد، المرجع السابق، ص126.

[3] – عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007م، ص63.

ممارسة الأطباء التقليديين لمهنتهم محظورة من الناحية القانونية، فإضطر الحاكم العام إلى توزيع المذكرة.[1]

في هذا الإطار، استجاب بعض أعيان في مدينة الجزائر، في 7 مارس 1897م، لدعوة سي الحاج موسى، وكيل مسجد سيدي عبد الرحمان، فأسسوا جمعية الإسعافات، للتكفل مجانا بالمرض المعوزين، وتقديم مساعدات ظرفية للمرضى[2].

تعرض (جولي كامبون)، لضغوطات واتهامات:

حين تعرض للمسألة، عن فضيحة الفوسفات، أمام البرلمان، في سنة 1896م، اتهمه كل من (Viviani)و(Thomson)، بأنه كان على علم بالقضية منذ نهاية 1892م، في حين أن تقرير المحققين يؤكد، بما لا يدع مجالا للشك، أن المسؤولين عن تلك القضية، قد أخفوها عنه بصورة مقصودة.

طالب (Cambon)، في رده على الاتهامات، بان توضع السلطة في الجزائر، امام مسؤولياتها، لكي يتمكن من المضي في مهامه وتكريس استقلالية الإدارة. وفي نوفمبر 1896م، اتهمه (Thomson)، بممارسة الضغوطات الانتخابية، في القطاع القسنطيني، فدافع (Cambon)، عن نفسه بالإشارة الى حقيقة الصراع الساسي القائم على اشده.[3]

وبما ان الحاكم العام، كان يسعى الى الحفاظ على موازين القوى، بين الأحزاب المتنافسة، فلقد كان مضطر على حشر نفسه في صراعاته التي لا تنتهي. وكان حريصا على التذكير بالخط السياسي، الذي ينتهجه والذي استوحاه من تجربة، كل سوف يخلد اسمه على صفحات تاريخ الجزائر الا وهو (Jules Ferry).[4]

---

[1]– شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المصدر السابق، ص868.

[2]– شارل اجيرون، المصدر السابق، ص870.

[3]– أبو بكر الصديق حميدي، السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر (1830م–1848م)، مجلة البحوث التاريخية، ع1، مارس2007م،ص121.

[4]–AGERON,Les Algériens Musulmans Et France, Tom , Opcit, P189.

وبما ان تعيين (Cambon)، في منصب حاكم العام، قد تم بدون مراعاة القائمة المقترحة من طرف النواب "الجزائريين"، فانه صار في نظرهم، بمثابة العدو اللدود منذ اول يوم، وإذ كان من المستحيل التأكد من صحة ما ورد في مذكرات (Maurineaud)، ان (Jules Cambon)، قد أزيح من منصبه بفضل المبادرات المتكررة من طرف (Thomson) و(Etienne)، فان حيث يبدو محتملا جدا.

ومن المسائل الأخرى، التي ساهمت في تأليب فرنسي الجزائر ضد (Cambon)، انه كان من "محبي العرب". ولقد نشط السياسيون، "الجزائريون" حملات مناهضة لسياسته الملائمة للأهالي، فتمكنوا في البداية، من اثارة "الشكوك والارتياب، في نفوس العناصر الفرنسية"،ثم تمكنوا من تأجيج مشاعر الكراهية والمقت في نفوس الجزائريين، ثم انهالت الصحف الجزائرية، استهزاء وسخرية مما وصفته بالشغف غير طبيعي، الذي كان **(جولي كامبون)**، يكنه للعرب.[1]

مناهضة المستوطنين لسياسة تعليم المسلمين:

لم يسبق للصحافة والرأي العام، على الصعيد المحلي، ان عبروا عن مناهضتهم للسياسة التعليمية، بمثل تلك الشراسة التي اظهروها، خلال سنوات(1894م-1898)، امام هذه الهجمة، التي حظيت بمساندة صريحة من طرف اغلبية البرلمانية، اضطر **(جولي كامبون)**، الى التراجع قليلا، واعترف قائلا: "ربما نكون قد أفرطنا في التسرع الى حد المجازفة، بميزانية البلديات، ولذا ينبغي المضي بالتحلي بكثير من التعقل". وكان هو شخصيا، يعتقد ان الهدف المرجو، من تعليم الأهالي، هو تزويدهم بالوسائل، التي تمكنهم من العيش في رفاهية أحسن.[2] حين صدر مرسوم 21ديسمبر1896م، وضع جميع

[1]-AGERON , Les Algériens Musulmons Et La France,Opcit.P190.

[2]-AGERON, Histoire De l'Algérie Contemporaine, Op, P53

المصالح التعليمية تحت الاشراف المباشر للحاكم العام، ما عدا مصالح التعليم لغير المسلمين.

معظم المدارس الفرنسية التي فتحت ابوابها امام الأهالي انما تأسست بفضل جهود وزارة الارشاد القومي، وانها ستبقى تحت اشرافها.[1]

ان اغلبية المسلمين، ما عدا قلة من المولعين بالحداثة، رفضوا ارسال أطفالهم الى المدارس، الفرنسية وظلوا متمسكين بولائهم للمدرسة القرآنية، وكان اكثرهم ذكاء وفطنة يرددون حجج المستوطنين، أما الأكثر صراحة وعفوية، فيعلنون مدرسة "الرومي"، التي تسعى لحمل المؤمنين على الشكر للغتهم ودينهم.[2] ان المقاومة الشرسة، ضد التمدرس المسلمين، المستوطنة دفعت عزيمة البرلمانية الفرنسية، الى التراجع وبدأ عنف، ان ارادتهم يخبؤ بالمقارنة لما كان عليه في البداية.

ولفرط مالوح المستوطنون بشبح الثورات، وبرهنوا على خطورة ا وعدم جدوى رصد الميزانيات التعليمية فلقد تمكنوا من حمل هؤلاء على التنكر للسياسة التي رسموها.[3]

وحتى **(جولي كامبون)**، شخصيا، اضطر الى تلطيف السياسة التي كان يسهر على تطبيقها الى درجة جعلت البعض يصفونها بالفاشل الضعيف ومنهم الوزير (Rambaud).[4]

---

[1] –دحماني توفيق، المرجع السابق، ص64 .

[2] – الطاهر الزرهوني، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، الجزائر، دار موفم للنشر، 1993م، ص16.

[3] –عبد القادر بليمان، تغيير النظام الزراعي في الجزائر وابعاده الثقافية(1971م–1978م)، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر :(1984م–1985م)، ص1.

[4]– Rambaud A L'enseignement Primaire Des Indigènes Musulmans D'Algérie Et Notamment Dans La Brand Kabylie, Paris, 1892, P45.

ثانيا: المناطق التي حكم بها نظام الحكم العسكري

1-في مناطق مدنية:

قسمت إدارة احتلال، إقليم الجزائر الى أربعة دوائر "Département"، هي الجزائر العاصمة، البليدة، مليانة، المدية، وكل دوائر تم تقسيمها الى مناطق "Districs"، وبلديات "Commone"، وحواضر "Ennexes"، تابعة للبلديات.[1]

دائرة العاصمة: منطقة دلس تادلس "Dellys"، تقع على الساحل، تابعة حاليا لبومرداس، بين الجزائر العاصمة، وخضعت لاحتلال الفرنسي، عبر حملة عسكرية، قادها بيجو 1844م.

منطقة تنس: مدينة ساحلية، وعريقة بنيت على مدينة اثرية، رومانية عرفت باسم "Cartennas"، تابعة لشلف، احتلها الفرنسيون 1843م.[2]

منطقة اومال "سور الغزلان" "Aurmales": تقع في البويرة، على بعد 128كلم، عن العاصمة أسست كمستوطنة، على أنقاض مدينة رومانية، تحولت الى مستوطنة أوروبية سنة 1846م.

قرية الأربعاء "Arbaa": تقع في متيجة البليدة وتبعد عن الجزائر العاصمة بـ 22كلم، تم تأسيسها من قبل مستوطنين يوم 5جانفي 1849م.[3]

اما البلديات الرئيسية "Chofs Lieux Commone"، والتي تمركز فيها المستوطنون بكثرة، في مدينة العاصمة وكانت كالاتي:

[1]-Teissier (Odave), Algérie, Géographie, Histoire Statiques Des Criptions Des Villes, Village Et Hameaux Organisation De Tribus, Nomenclature De Khalufa Libe, Librerie De Hachette Et G Paris 1865, P50.

[2]-Ibid, P51.

[3]-Ibid, P52.

-بلدية بير خادم: تأسست بير خادم عشية الاحتلال، قرب نافورة المياه، قدر سكانها عام1864م 1212 ساكن، بينما ضمت ملحقاتها، السحاولة 693 ساكن معظمهم أوربيين وبلدية بير مندارس بـ1019 ساكن وهم أيضا ذو أكثرية اوربية.

-بلدية الشراقة: أسسها الاروبيون في سنة 1842م، كانت في البداية، على شكل ضيعة، لم تلبث ان اتسعت باتساع حركة الهجرة اليها.[1]

-دالي إبراهيم: مستوطنة اوربية، ساهم في توسعها الوافدون الأوائل، من الالزاسين عام 1832م، وبذلك تعد من أوائل المستوطنات وباكورة للنشاط الاستطاني ي، بلغ عدد سكانها من الاوربيين سنة1838م، ما يقارب 400 اوربي، وقد قدر عدد المساكن التي شيدت لكم حينها بـ 100 سكن.[2]

تطور عدد سكانها ليصل عام 1864م، بـ 661 سكن، اما بالنسبة لملحقاتها من الحواضر، فقد ضمت العاشور 197 ساكن، والدرارية 263ساكن، وقادوس 611 ساكن، واولات فايت 268 ساكن.[3]

-الدويرة: يبلغ سكانها حسب الاحصائيات، التي استقاها الباحث اوكتاف تيسي 1864م بـ1541، وضعت عشر ملحقات، هي بير توتة 90 ساكن، أولاد منديل386تسالة المرجة "Quatre Chemains".[4]

2- في المناطق العسكرية:

المنطقة العسكرية لمليانة: ضمت عددا من المراكز العسكرية الاستطاني ية، نذكر منها مركز الثنية، التي تبعد بـ 92 كلم جنوب مليانة، حيث مثل فيها المستوطنون، الأغلبية بـ 293 مستوطن مقابل 112 من الأهالي.

---

[1]–Teissier (Octav),Op, Cit, P52

[2]– Ibid, P53

[3]–Klein (Henri), Les Premiers Colons, Revue Les Peuilets Dé Djazair, Volume 06, Alger,1913, P135.

[4]–Teissier (Octave), Algérie ; Géographie, Histoire Stasyique, Op, Cit 53,P 54.

المنطقة العسكرية للمدية: رغم ان معظم المستوطنين، استوطنوا في المناطق المدنية، الخصبة في المدية، الا اننا نجد عددا هاما استوطن، في المناطق ذات نظام عسكري جنوب المدية، استتباب الامن، ومن اهم المراكز نجد الاغواط، التي تشكل الاوربيون فيها الأقلية حيث بلغ تعدادهم198 مستوطن مقابل 2282 من الأهالي سنة1864.[1]

يهدف هذا التنظيم، الى وضع السلطة في يد المعمرين الاوربيين، بدلا من ظباط الجيش، الذين كانوا يرفضون، تقاسم السلطة، مع المدنيين والاقاليم الإدارية، هي:

-إقليم الجزائر: هو أصغر الأقاليم مساحة، الا انه ثاني، من حيث عدد السكان، في ذلك الوقت. كما انه اجمل ناحية فلاحية في القطر كله.[2]

-إقليم قسنطينة: وهو أكثر الأقاليم الجزائرية عمرانا، ولم تكن اعداد المستوطنين، فيه بالكثرة التي هي عليه، في إقليمي الجزائر ووهران.

-إقليم وهران: هو اقل الأرض الجزائرية جبالا، مما جعل الأرض الفلاحية أوسع من غيرها، واغلب الأراضي الفلاحية فيه استولى عليها الاحتلال الاسبان والاوربيون عموما، حتى اصبحوا يمثلون ثلث السكان الاصليون، ثم تقسيم كل إقليم الى عدة دوائر.[3]

والجدير بالملاحظة، ان كل إقليم ترابي، قسم الى قسمين: قسم يقيم فيه الأجانب من الاوربيين، المهاجرين، ويعرف بالقسم المدني، والقسم الاخر، يعرف بالقسم العربي.

ويخضع في ادارته، الى سلطات الاحتلال الفرنسي، التي عملت على ارهاق المواطنين الجزائريين، بالضرائب، وتسخيرهم لإنتاج المواد اللازمة، بجيش الاحتلال، دعما للمجهود الحربي.

ومن الناحية التنظيمية كانت تطبق نفس النظام الإدارية الفرنسية في المناطق التي يرتكز فيها الاوربيون، في الوقت يخضع الأهالي فيه الى الإدارة العسكرية.[4] ان جهود

---

[1]–Ibid, P62, P63.

[2]–أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص230.

[3]– ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، دار الغرب الإسلامي، بيروت،ط1، 2006م، ص130.

[4]–هشام قاسم، محاضرات في القانون المدني، المطبعة الجديدة، دمشق، 1968م، ص202.

المستوطنين، من اجل الحفاظ على الجزائر الخاصة بهم. كان المعمرين سببا في السيطرة على الأنظمة السياسية، وأجهزة التنظيم التشريعية والتنفيذية والقضائية، التي تكون في خدمتهم، وإبقاء الشعب الجزائري، في حالة عبودية دائمة، واستغلال. لذا كان صدور قانون 15-04-1845م، الذي ينص على تقسيم الجزائر، إداريا الى ثلاث مقاطع.[1]

1- المناطق العسكرية: وهي المناطق التي لم يستوطنها المعمرون، والتي مازالت تحت النفوذ العسكري، أي منطقة ينعدم فيها العنصر الأوربي تماما، وتشمل الهضاب العليا والصحراء فيخضع فيها والأهالي للحكم العسكري، وقسمت هذه المنطقة الى 06 وحدات ادارية يرأسها ضابط فرنسي، يساعده زعماء والأهالي بالألقاب (الاغا، الباشا، القائد)، وقد أكثروا المكاتب العربية، لتساعد الضباط على حكم الأهالي، وضبط سياستهم ومراقبتهم...الخ.[2]

2- المناطق المدنية: وهي المناطق التي يستوطنها السود الأعظم من المستوطنين، وتخضع للإدارة المدنية، وتشمل المدن والقرى الساحلية التي يسكنها الاوربيون.

3- المناطق المزدوجة: وهي المناطق التي تقل فيها العناصر الاوربية، يمارس فيها الحكم العسكري، على الأهالي، والنظام المدني على المستوطنين.[3]

---

[1]- بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1930-1830م)، وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2010م، ص125.

[2]-نفسه، ص125.

[3]- يحيى بوعزيز، العلاقات الجزائرية الخارجية مع دول ومماليك اوربا (1830-1500م)، (المراسلات الاسبانية الجزائرية)، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص126.

ثالثا: نتائج وانعكاسات سياسته الاستعمارية في الجزائر

أولا: التنصير

ويظهر في الفترة الممتدة من 1873م الى 1875م، استطاع الاسقف لافيجري، تأسيس خمسة مراكز لتعليم الأطفال، في القبائل تعليما نصرانيا، وقامت الاخوات البيض بتربية المرأة القبائلية، تربية مسيحية.[1]

إضافة الى تأسيس اكثر من 49 كنيسة، و25 خورينة (Paroise)، ومن اكبر الكنائس، وابرزها كنيسة سان جوزيف، بيبان الوادي، وكنيسة سان شارل بالاغا.[2]

ظهرت فكرة تركيز الجهود التعليمية، في المناطق المكتظة، بالسكان وحول المدن الكبيرة، لهذا بدأ الإباء البيض نشاطهم منذ1872م، وفي منطقة القبائل بالخصوص.

ومع سن مرسوم 12 جانفي 1873م، الذي اقترح فرنسة القبائل، وإلغاء المدارس العربية الفرنسية، نهائيا مقابل خلف مدارس بلدية حكومية فرنسية، في منطقة القبائل، وفي كل من تاقدمليت وجمعة سهاريج، كما أسس الكاردينال فيجري، مدارس تنصيرية.[3]

كما قدمت الحكومة الفرنسية، قرضا لهذه المدارس التنصيرية، سنة1875م، قدر بـ 20 الف فرنك وهو مبلغ مهم في ذلك الوقت، ولعبت هذه المدارس التبشرية، دورا فعالا في نشر التعليم المسيحي، الفرنسي في المنطقة، ومن اهم هذه المدارس مدرسة واغزن بميشلي عين حمام.[4]

وابتداء من سنة 1878م، تأسست مدارس دينية مسيحية يسيرها المسيحيون، فتحت أبوابها للتلاميذ المسلمين، في بعض المناطق الجزائرية، كالقبائل الكبرى، حيث سجل في 21 مدرسة. مسيرة من طرف الإباء البيض، يدرس فيها1039 تلميذا، والبيض واولاد سيدي

---

[1]–Rambaud A. L'enseignement Parimaire Des Indigènes Musulmans D'algerie Et Notamment Dans La Grand Kabylie, Paris, 1892, P43.

[2]–بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر سنة 1830–1930م، المرجع السابق، ص145.

[3] –إبراهيم مياسي، لمحات..... من جهاد الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص200.

[4] –نفسه، ص200

الشيخ، وورقلة قصد التمسيح، وتبين لنا ان هذا التعليم، لا يخلوا من كونه ذا طبع تنصيري، وتمسيحي مشجعا، من طرف السلطات الاستعمارية، عكس ما كان يشاهد، بالنسبة للتعليم القرآني، والمبادئ الإسلامية، واللغة القومية، لأبناء الشعب الجزائري.[1]

ثانيا: الهجرة

فالظاهرة الاستعمارية، توسعت واستمرت بفضل، تشتيت نظام الملكية الزراعية، وتحطيم الزعامات، الهامة المحركة للضمير الديني، والشعور الوطني في البلاد، وتحويل المجتمع الجزائري الزراعي، الى مجرد خزان اجتماعي، يمد الالة الاستعمارية بقوى الشغل، ومن هنا فإن الريف ظل هو البعد الحقيقي، للمشكلة الاجتماعية، والمكان الأساسي لردود الفعل السياسية، وان أساس هذه المشكلة فرض التخلف على النظام الزراعي.[2]

قهرة الفلاحون بعدما جردوا من أراضيهم، ووجدوا انفسهم، أمام أوضاع معيشية مزرية، قد اضطروا الى الهجرة، والى ترك أراضيهم، فالسهول الغنية التي استولى عليها المستعمر، لزيادة المحاصيل السنوية، خاصة منها الحبوب، تعرض فرص عمل قليلة مقارنة باليد العاملة المتوفرة، فالهجرة الريفية للفلاحين الذين صودرت أراضيهم تفاقم، وأدى ذلك الى صرف جماعة كبرى، من سكان الريف، نحو المدينة ليبقوا بدون عمل ولا تكوين.[3]

والشيء الذي يؤكد تزايد، واسراع فترات الهجرة، والمغادرة المفاجئة للعائلات، المحرومين باتجاه المدن، هو ان زيادة سكان الريف، كانت تدرك 1.50 مليون نسمة، من 1936م الى 1954م، أي حوالي 32%، وبالمقابل ارتفعت نسبة عدد سكان المدن

[1]–الطاهر زرهوني، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، الجزائر، دار موفع للنشر، 1993م، ص14.

[2]–عبد القادر بليمان، تغيير النظام الزراعي في الجزائر وابعاده الثقافية (1971م–1978م)، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1984م–1985م، ص1

[3]– جيلالي صاري، تجريد الفلاحين...، المرجع السابق، ص174 و175.

الى98% اذ أن سكان المدن قاربوا 710.000 نسمة كزيادة، حيث ان نسبة الحضر كانت 12.9% فقط.[1]

وكانت الهجرة في البداية من مدينة الجزائر، ثم تلتها المدن الأخرى، وتشمل عدة اعيان البلاد وأغنيائها وعلمائها، وفي المراحل التالية للاستعمار، شملت الهجرة القرى الريفية، والمناطق النائية، كما شملت غير الاعيان، وكل هذه الأنماط من الهجرة كانت اضطرارية، فبعضهم هاجر من حكم النصارى الفرنسيين، وبعضهم فعل ذلك، طلبا للعيش في كنف الإسلام، والحرية الدينية، وجل المهاجرين بعده 1850م، فعلوا ذلك أنهم فقدو أراضيهم، التي استولى عليها الكولون بمساندة الإدارة الاستعمارية.[2]

فكانت الهجرة، الجماعية من الأرياف، التي كانت ناجمة، عن فقدان الأراضي، وتردي الوضع الاقتصادي، ومن ثم اللجوء الى المدن، بحثا عن العمل،[3] ويعترف الفرنسيون، منذ احتلاهم للجزائر، بأن المدن الجزائرية قد فقدت قسما كبيرا، من سكانها، اما بالهجرة الى المناطق الداخلية، او الهجرة خارج الحدود الجزائرية، وكانت هذه الهجرات، نتيجة حتمية، للمواجهات العسكرية، وحرب الإبادة، التي اعتمدتها القوات الاستعمارية، وللعقوبات والضرائب، المفروضة على الأهالي، وبسبب اصدار العديد من التشريعات، والقوانين من طرف الإدارة الاستعمارية، بقصد الادماج الجزائر كلية في المنظومة التشريعية الفرنسية.[4]

ثالثا: افقار الأهالي الجزائريين وتجويعهم

انتشرت الاوبئة والمجاعات، وكان بعض من السكان الفقراء، يكتفون في معيشتهم بالخضار البرية، او رغيف الشعير المهروس، والذي كان بالنسبة لهم بذخا نادرا لديهم، اذا

[1] – محمد قريش، الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى(1945-1954)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر، 2001-2002م، ص117 و118.

[2] –خير الدين شترة، الطلبة الجامعيون بجامع الزيتونة 1900-1956م، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص332 و334.

[3] –عبد السلام فيلالي، الجزائر الدولة والمجتمع، ط1، دار وسام العربي، الجزائر، 2013م، ص131.

[4] – نادية طرشون، هجرة أهالي تلمسان، 1911م، من خلال الصحافة ولجان التحقيق الفرنسية، مجلو الدراسات التاريخية، ع13، الجزائر، 2011م، ص175 و176.

كان الغذاء الاعتيادي يتألف من بلوط ونخالة، وجذور النباتات، والاعشاب، كانت الازمة المعيشية، التي حلت في موسم 1877م و1878م، واستمرت حتى سنة 1880م.

بمقاطعة قسنطينة، قد حملت ما حملت من الآلام، التي لا يسهل تخبئها، بالنسبة لسكان، لم يكن امامهم بد من أكل الجذور والنباتات البرية، والتي كانت شبه سامة (التلغودة).[1]

إضافة الى حرمان الأهالي الجزائريين، من الانتفاع بالغابات، حيث لعبت القوانين الغابية وخاصة قانون 17 جويلية1874م، دورا هاما في التضييق على السكان، المناطق المجاورة للغابات الذين كانوا يعتمدون في سد حاجياتهم، اليومية على ما توفر لهم الغابات، وقد اتخذت الإدارة الاستعمارية، من طرف مصلحة الغابات، أداة لاغتصاب أملاك الجزائريين، واضطهادهم.[2]

تبعا لسياسة التفقير، التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية، ضد السكان الجزائريين، المسلمين اصبح الخماس الذي يشتغل بالحبوب، بائسا معدما، يتقاضى بين 12 الى 16 هيكتومتر، من القمح او الشعير، في السنوات الجديدة، و6هيكتومتر في السنوات الجفاف، وكان دخله النظري، يتراوح ما بين110 فرنكا الى 315 فرنكا، وكان اغلب هؤلاء الخماسين، الذين يلبسون ثيابا بالية، ويسكنون في الاكواخ الموبوءة، يعملون الا على الاعتياش لسد رمقهم.[3]

أضافة الى مصادرة الأراضي، بالقوة او بأساليب مختلفة، ومعتمدة، فبإصدار قوانين ومراسيم، تهدف الى نقل ملكية الأراضي، من الأهالي الجزائريين، الى المستوطنين، فيما بين 1871م-1917م، تم الاستلاء على 897000 هكتار. وهو ما أدى الى انتشار الفقر، والمجاعات والاوبئة، فالظاهرة الثابتة، عند الأهالي هي البؤس. فقد اصبح هناك حوالي

[1]- شارل اجيرون، الجزائريين المسلمين وفرنسا.....، ج2، مرجع سابق، ص359.

[2]-نفسه، ص543.

[3] -شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، مصدر سابق، ص358.

مليون عاطل عن العمل من بينهم 800000 في الأرياف و100000 مكرسين في الأحياء القصديرية، واكثر من نصف السكان يعيشون في الاكواخ مبنية من طين والقش واغصان الأشجار.[1] كان سكان المنطقة، من ظروف الصعبة، في فترة ما بين 1877م و1878م، حيث عم الجفاف الحقد، وتراجع الإنتاج الزراعي، بصفة شبه منعدمة، وانعكس ذلك على أسعار المواشي، ارتفع سعر الحبوب، مع عدم قدرة الأهالي على شرائها، بالإضافة الى جباية الضرائب ضدهم، والتي كانت تفرض عليهم لإرغامهم، على الطاعة والخضوع، والامتثال لأوامر القادة والأغوات، مما جعلهم في ضائقة مالية، شديدة وعانوا كذلك، من نسبة الفوائد الربوية، والديون والقروض، التي كانوا يأخذونها من السماسرة اليهود.[2]

رابعا: توسيع الاستطاني

بدأت سياسة فرنسا الاستيطانية، نهاية السبعينات من القرن التاسع عشر، وخلال العقود التي تلتها تأخذ ابعاد واضحة، شكلا اكثر حدة وتصعيدا في هجرة الفرنسيين بالتحديد، حيث أصبحت خطة الاستطاني مدروسة وجماعية ومرفقة بتشريعات فرنسية لحماية المستوطنين ودعمهم، ونتج عن ذلك ارتفاع عدد المستوطنين في الربع الأخير من القرن التاسع عشر 376 الف، مقابل ارتفاع مساحة الأراضي الصادرة من الأهالي.[3]

تدعيما لتوسع الاستعماري في الجزائر، وتسهيلا للاستطاني واستغلال مختلف الثروات، مدت الجمهورية الثالثة شبت طرقات هامة، فانتقل طولها من 6700 الى 9280 كلم، خلال الفترة ما بين (1879-1872م).[4]

---

[1] -محمد العربي ولد خليفة، الاحتلال الاستطاني للجزائر "مقارنة للتاريخ الاجتماعي والثقافي"، دار تالة. الجزائر، 2005م، ص59 و 61.

[2] -عبد الحميد زورو، ثورة الاوراس 1871م، م وك، الجزائر، 1986م، ص22 و 23.

[3] -حكيم بن شيخ، سياسة الاستطان الأوربي.....، المرجع السابق، ص263.

[4] -صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870م-1900م، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، الجزائر، 1984م،ص97.

شجعت السلطة الفرنسية، الهجرة الاوربية للجزائر، وذلك من خلال جلب أكبر عدد ممكن من المستوطنين الاوربيين، وذلك بهدف مواجهة الجزائر بشريا، ومن أجل تثبيت هاته العائلات الاوربية واسكانهم وربطهم عبر الملكية العقارية.[1]

كانت الاملاك العامة، في هذا المركز عبارة عن قطع أرضية، تابعة للتقسيم الإداري الفرعي، اذ عملت الدولة على مصادرة، المزيد منها مدعية بانها عملية ضرورية، للمنفعة العامة، وبفعل تحققت العملية بسهولة، لان الأراضي المصادرة كانت ملك لاتباعه الاوفياء، أمثال القايد مصطفى، والباش ترزي، والقائد سي مهيوب بن شنوف، الذين استغلو عملية القمع فاشتروا تلك الأراضي، بثمن زهيد، على حساب عشيرة أولاد بودرهم، من قبيلة العمامرة، سي باش ترزي، الذي استغل سلطته، عندما كان يشغل قائد خنشلة، واستحوذوا على أراضي قبيلة العمامرة.[2]

كما ان قائد ن شنوف فعل نفس فعله، كوسيط لصالح المستوطنين، ويبدوا انه اشترى خلال سنة 1873م، أربعة آلاف وخمسمائة هكتار، من الأراضي المروية، بسعر 9.33 فرنك لهكتار واحد، بينما كان سعره آنذاك لا يقل على 150 فرنك للهكتار، ويتجلى من خلال الوثائق، والتقارير ان القائد كان يتصرف لتحريض، من السلطات العليا، التي كانت تتدخل بنفسها لأبرام الصفقات.

ثم توزيع أراضي خنشلة، بطريقة مدروسة، توحي ان مخططيها أرادوا ان يجعلوا منها مدينة تجارية، وصناعية فضلا عن طبيعتها.[3]

تم توزيع 121 من الأراضي الحضرية في سنة1875م، كما يلي:

-53قطعة لسكان محليين او مواطنين مسلمين مستقرين في عين المكان.

-6 قطع لأفراد من الطائفة الإسرائيلية.

---

[1]– Estoublon ,Et Le Febure ,Code De L'algerie Annote (1898)K P 431–434.

[2]–عبد الحميد زوزو، الاوراس ابان الاستعمار الفرنسي، التطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية، (1873م–1939م)، ج1، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2009م، ص 303 و304.

[3] –نفسه، ص305.

-17 قطعة للأجانب.

-45 قطع للمستفيدين من اسر المزارعين.

ورغم ذلك فان وضعية المستثمرات الزراعية ونشاط التجاري والصناعي، في هذا المركز لم تتحقق الآمال المطلوبة منها.[1]

[1]– عبد الحميد زوزو، الاوراس ابان الاستعمار الفرنسي، المرجع السابق، ص306.

خلاصة:

فقد كان للحاكم العام (جولي كامبون)، طريقة خاصة به أثناء حكمه في الجزائر وتواجده بها، تميزت بثبات وصرامة، مواصلا أدائه وسير خططه المحكمة، وأيضا قد حكم بعض المناطق الجزائرية، بنظام الحكم العسكري، مما نتج هذا الأخير، من نتائج وانعكاسات التي خلفتها سياسته الاستعمارية في الجزائر.

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع سياسة الحاكم العام جولي كامبون في الجزائر وانعكاسها (1891م-1897م)، حيث نستخلص مجموعة من استنتاجات المتمثلة فيما يلي:

الحاكم العام جولي كامبون مدني عسكري، حيث تقلد عدة مناصب الحكم، فمكث في الجزائر عشر سنوات، وعينه رئيس الجمهورية الفرنسية جوري فري (Jules Ferry) في سنة 1891م، لتولي سياسة الحكم في الجزائر، جاء خلفا للحاكم العام لويس تيرمان في عهد الجمهورية الفرنسية الثالث.

بدأ كامبو حياته المهنية كمحامي في عام 1866م، وخدمة في الحرب الفرنسية البروسية ودخل الخدمة المدنية في عام1871م، كان محافظا من قسم نورد والرون في عام 1874م، كان يخدم في الجزائر في منصب ثانوي وفي عام 1891م، أصبح حاكما عاما للبلاد.

مع تولي جولي كامبون منصب حاكم عام 1891م، حيث اعتمد على وضع قاعدة سياسة وخطط عسكرية محكمة خاصة به، تساعده في تسيير شؤون البلاد في فترة حكمه، حيث أنه استخدم سياسة الإدارية تمثلت في مجموعة من القوانين التعسفية، تمس في حق الأهالي، فقد قامة بإحلال العمل بالقوانين الفرنسية محل القوانين الشريعة الإسلامية.

اقترح الحاكم العام جولي كامبون يوم 4نوفمبر 1896م، بأن يكون فيه تمثيل المسلمين ب فيه أن يتم تشكيل المجلس الأعلى للجزائر من الفئات التالية:

- 27 من المنتخبين الأوروبيين.
- 07 مند وبين معنيين من الجزائريين المسلمين.
- 21موظفا من مختلف مصالح الحكومية بالجزائر.

في مجال الإداري اعتمد كامبو في مناطق الحكم المدني على توسيع المنطقة المدنية، كما أنشأ البلديات المختلطة وأعاد تشكيلها من اللجان البلدية من أجل تسيرها، أما في المناطق الحكم العسكري فأصدر مجموعة من القوانين والمراسيم تنص على إعادة تنظيم

الإدارة العلية في الجزائر، وكذلك أيضا في مناطق القبائل، كانت توجد دائما "جماعات" حقيقة مختفية أو تعمل على الأقل خارج أي رابطة إدارية.

كما أن محاولة كامبو (Cambon)، للحصول على تمثيل هذه المجالس بحق لمصالح الدواوير يرغبونهم في تقليص صلاحيات ضباط وشؤون الأهالي، استكمال في تفكيك إقطاعية الأهالي.

أما في مجال التعليم الحكومي، فقد أصدر مرسوم ينص على قضاء مجانية التعليم في المدارس العربية الفرنسية في الجزائر، قد تأدي مرسوم بتأسيس تعليم موحد في المدارس لكل الطرفين الجزائري والأوروبي، إلا أن نتائج هذا المرسوم في الواقع تنفذ هذا القرار حيث تأسست مدارس الأوربيين ذات مستوى تعليمي جيد في حين لم يؤسس هذا التعليم للجزائريين، أما تعليم القرآني فكان ضده وقد استمر في محاربة لهذه المدارس بإلغاء قروضها وإلغاء الزوايا والمساجد والأماكن لتعليم القرآن، وقد علمت الإدارة الاستعمارية جاهدة لخنق المدارس الإسلامية، وقد رفض البرلمان الفرنسي 1877-1878م، توقف نشاط المدارس الإسلامية، وتم تغيرها ببناء مدارس فرنسية لأبناء المستوطنين واجبارية التعليم باللغة الفرنسية في المدارس، فكانت السلطات الفرنسية تحاول الاستلاء على هذه المدارس وقضاء عليها، بشكل من اشكال، هدفها التجكم والسيطرة للجزائريين فكانت المدارس الفرنسية تراقب وتفتيش من قبل السلطات الفرنسية بشكل مستمر.

فيما يخص الغابات فقد عهد كامبو في وضع مراسيم تحد من استغلال الغابات للسكان مناطق والأهالي وضع من ممارسة نشاط الرعي وكذلك وضع حد للحرائق سن قوانين صارمة لسكان مناطق في أثناء حدوث حريق، وكذلك أيضا فرض غرامة مالية حسب المساحات المحروقة.

كان لسياسته الدينية التي انتهجها كامبو هي منعة للتعليم القران بصفة نهائية، مما أثر هذا بشكل سلبي على الأهالي الجزائريين، مما كانت سبب في انتشار الديانة المسيحية

أنداك بشكل كبير، وإغلاقه للمدارس العربية وتصييفه على المدارس الإسلامية، خلق حجج وأعذار لمنع أسفار الحج، من أجل تحقيق الهدف وغايته للقضاء على الدين الإسلام.

لقد تنتج عن أساليب القمع والحجز والإذلال الذي مارسة السياسة الاستعمارية الفرنسية في حق الأهالي الجزائريين مما تنتج عنه مصادر الأملاك، وظهور أصوات تطالب بالهجرة إلى الخارج بسبب الأوضاع والظروف التي تمر بها البلاد والاضطهاد الذي مارسه المحتل الفرنسي، لقد كان الدور قانون الحالة المدنية الذي اعتمده بإعطاء أسماء مهينة، مما غضب الأهالي والسكان ودفعهم نحو الزحف والهجرة إلى المشرق العربي.

كما انتشرت ظاهر إفقار الأهالي وتجويعهم واعتماد كامبو على سياسته التفقير الأهالي، وقد تتخلى هذا من مصادر الأراضي وتمليكها للكولون، وأيضا منع الجزائريين من انتفاع بالغابات، إضافة إلى ذلك زيادة في سبب الضرائب المفروضة عليهم يصعب تسديدها.

كما تنتج أيضا عن توسع الاستطاني حيث أنه قد كشف عن عملية مصادرة الأراضي، بحرس شديد للحكومة الفرنسية من أجل توفير كل الضروريات حياة للأوربيين في الجزائر، بهدفهم استغلال الأراضي وثروات البلاد، مما أنشأ مراكز إستطانية في الجزائر.

مما جعلت سياسة الاستيطان الأهالي تحت التهديد مما أدى إلى انتشار الفقر والمجاعة والأمراض، غايتهم الوحيدة سلب ونهب ثروات وخيرات البلاد منها، لقد عانت الجزائر كثيرا خلال فترة احتلال الفرنسي.

قائمة المصادر

والمراجع

المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

1- أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871-1919م، ج1،دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007م.

2- اجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871م، الى اندلاع حرب التحرير 1954م، المجلد الثاني، ترجم بالمعهد العربي العالمي للترجمة، شركة الامة، ط1، الجزائر، 2008م.

3- اجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصر نت الانتفاضة 1871 الى اندلاع حرب التحرير 1954م، ج2، تمت ترجمة بالمعهد العربي العالي للترجمة، 2008م، تر: محمد حمداوي وإبراهيم صحراوي وعياش سليمان، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2013م

4- اندري نوشي وآخرون، الجزائريين الماضي و الحاضر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م.

5- اسطاط محمد، الجزائريون في المغرب ما بين 1962-1830م، مساهمة المغرب الكبير المعاصر، دار ابي قرة للنشر والطباعة، الرباط 2010م.

6- المدني احمد توفيق، كتاب الجزائر، دار الكتاب، البليدة، الجزائر 1963.

7- المدني احمد توفيق، كتاب الجزائر، الجزائر مؤسسة الوطنية للكتاب 1984م.

8- المدني احمد توفيق، هذه هي الجزائر، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

9- بريان اندري و اخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: اسطنبولي رابح، منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجمعية، الجزائر، 1984م.

10- بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر، 1803-1989م، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ج1.

11- بليل محمد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1830-1914م، دراسة من نماذج التشريعات وتطبيقاتها على الجزائريين بقطاع الوهراني (عملات وهران)، دار سنجاق الدين، للكتاب الجزائري.

12- بن داهة عدة، الاستطاني والصراع حول الملكية الأرض ابانة الاحتلال الفرنسي للجزائر،1830-1962، ج 1، ط خاصة، وزارة المجاهدين، 2008م.

13- عدة بن داهة، الاستطاني والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1962م)، ج2، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر،2013م.

14- عدة بن داهة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي(1830-1873)، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي(1830-1892م)، المركز الوطني للبحث ودراسات في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، المنعقد بولاية معسكر يومي 20-21 نوفمبر 2005م.

15- بختي العربي، تاريخ النظام القانونية القادمة والإسلامية والجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية،2014م.

16- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

17- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962م، البصائر للنشر والتوزيع، ط3، 2015م.

18- بوحوش عمار، العمال الجزائريون في فرنسا، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007م

19- بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830-1930م)، وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2010م.

20- بوعزيز يحيى، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية/ط2، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م.

21- بوعزيز يحيى، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية(1954-1830م) ديوان المطبوعات الجامعية،2007م.

22- بوعزيز يحيى، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية(1954-1830م)، ط خاصة، عالم المعرفة والنشر والتوزيع، الجزائر،2009م.

23- بوعزيز يحيى، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية/ط2، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م.

24- بوعزيز يحيى، العلاقات الجزائرية الخارجية مع دول ومماليك اوربا (1500-1830م)، (المراسلات الاسبانية الجزائرية)، دار البصائر، الجزائر، 2009م.

25- بوعزيز يحيى، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2009م.

26- التركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس فلسفته وجهوده في التربية والتعليم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1870م.

27- زروق نادية، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر(1900-1870)، دار الهومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2014م.

28- عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

29- زوزو عبد الحميد، الاوراس ابان الاستعمار الفرنسي، التطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية، (1873م-1939م)، ج1، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.

30- زرهوني الطاهر، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، الجزائر، دار موفع للنشر، 1993م،

31- أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، طبعة خاصة، دار الرائد الجزائر2009.

32- أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930م)، ج1، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م.

33- أبو قاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.

34- أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930م)، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م.

35- أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

36- أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ط1،ج4، دار الغرب الإسلامي بيروت.

37- أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي،(1954م-1962م)،ج10، دار البصائر الجزائر، طبعة خاصة 2007م.

38- سعيدوني ناصر الدين، الجزائر منطلقات وآفاق، دار الغرب الإسلامي، بيروت،ط1، 2006م

39- صاري جلالي، تجريد الفلاحين من أراضيهم(1830-1962م)، تر: قندوز عباد فوزية.، طخ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية ثورة اول نوفمبر 1954م.

40- ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والاداري للثورة 1954-1962م، البصائر الجديد للنشر والتوزيع، ط1، 2013، الجزائر.

41- عباد صالح، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870م-1900م، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، الجزائر، 1984م.

42- عمورة عمارة، الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر2002

43- عمورة عمارة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ الى 1962، ج1، دار المعرفة، الجزائر،2009م.

44- عميراوي احميدة، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، عين ميلة، الجزائر، 2005م.

45- بوطبة عمار، المجتمع القسنطيني من خلال جريدة النجاح، 1919-1956م، مطبعة بابل، الجزائر، (دت).

46- التميمي عبد الملك خلف، الاستطاني الأجنبي في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1983م.

47- بشريرات علي، ممارسة حقوق الانسان في الجزائر 1830-1962م، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، 2015م.

48- فركوس صالح، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830-1925م)، مديرية النشر، الجامعة قالمة، 2010م.

49- فيلالي عبد السلام، الجزائر الدولة والمجتمع، ط1، دار وسام العربي، الجزائر، 2013م.

50- قداش محفوض، الجزائر جزائريين التاريخ الجزائر(1830-1954)،تر محمد المغربي، د ط، منشورات ANEBدم،2008.

51- قداش محفوظ، وتحورت الجزائر تر: العربي بوينون، ط1، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م.

52- فنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني المجاهد، المؤسسة الوطنية الاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 1994م.

53- لونيسي رابح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1889م)، ج2، د ط، دار المعرفة، الجزائر2010 م.

54- مقلاني عبد القادر، المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلال الجزائر وردود الفعل الوطنية (1830-1962م)، منشورات سيدي نايل، وزارة الثقافة الوطنية.

55- مياسي إبراهيم، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، د، م، ج، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.

56- إبراهيم مهدي، بعض عناصر التفكير لمقاربة الهجرات الجزائرية المعاصرة مشرقيا ومغربيا، اعمال الملقى الوطني حول الهجرة الجزائرية، ابان مرحلة الاحتلال 1830-1962م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

57- قاسم هشام، محاضرات في القانون المدني، المطبعة الجديدة، دمشق، 1968م

58- سعيدي مزيان، النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري وأساليب المواجهة الجزائرية له (1867-1892)، الجزائر، 2007م،

59- سعيدي مزيان، السياسة الاستعمارية في منطقة القبائل وموقف السكان منها (1871-1914م)، ج2، الجزائر، وزارة الثقافة.

60- سيدي صالح حياة، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871-1895م، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م.

61- حركات إبراهيم، السياسة والمجتمع في عهد الراشدين الاهلية، دار النشر والتوزيع، ط1985م، بيروت.

62- جبر حسن، أسس الحضارة العربية الإسلامية ومعالمها، دار الكتاب الحديث، ط1، 1998م

63- الشيخ حسين، دراسات في تاريخ الحضارات القديمة اليونان، المعرفة الجامعية للنشر والطبع، الإسكندرية، ط 2005م.

64- حسين مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته من قبيل الفتح الإسلامي الى الغزو الفرنسي، العصر الحديث، ط1، للنشر والتوزيع،بيروت،1992م.

65- بقطاش خديجة، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر(1830-1871م)، منشورات دحلب 2007م.

66- بن يمين ستورا، الأوروبيون أهالي و يهود بالجزائر (1830-1862)، تر: رمضان تريدي، دار المعرفة للنشر، 2011م.

67- بالقاسم ليلى، مئوية الاحتلال الفرنسي للجزائر وأثرها على الحركة الوطنية، دار كنوز الحكمة، الجزائر، 2013م.

68- شترة خير الدين، الطلبة الجامعيون بجامع الزيتونة 1900-1956م، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2009م.

69- محمد الطاهر وعلي، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830الى 1904م، منشورات دحلبا

70- هلال عمار، أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصر(1830- 1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

ب- بالفرنسية:

1- Journal Official De La République Française , N° : 82 , Vendredi 24 Mars 1882.
2- Geynemer , M, Situation Des Alsaciens-Lorrains En Algérie Imprimerie Central Des Chemains De Fer- Paris, 1873.
3- Teissier (Odave), Algérie, Géographie, Histoire Statiques Des Criptions Des Villes, Village Et Hameaux Organisation De Tribus, Nomenclature De Khalufa Libe, Librerie De Hachette Et G Paris.
4- Amales Algériennes, Librairie Bastide , Algérie , To 3 Octobre 1854.
5- Atelier Nadar, Photographie. M, Anvien Crow Veneur D'Algérie :(Photographie ,Tirage De Démonstration), 1890-1898.
6- Zabbe G Dervin, L'Algérie Epernay, Imp Du Courier Du Nord Est-Mcm, Paris, 1902,
7- Statique General.
8- M.M.L. Trabut
9- Etat Actuel De L'Algérie.
10- AGERON,Les Algériens Musulmans Et France, Tom
11- AGERON, Histoire De l'Algérie Contemporaine
12- Rambaud A L'enseignement Primaire Des Indigènes Musulmans D'Algérie Et Notamment Dans La Brand Kabylie, Paris, 1892
13- Klein (Henri), Les Premiers Colons, Revue Les Peuilets Dé Djazair, Volume 06, Alger,1913.
14- Estoublon ,Et Le Febure ,Code De L'algerie Annote (1898)

المذكرات والاطروحات:

1-زروق نادية، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في شمال إفريقيا الجزائر نموذجا (1870-1900)، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 20/1/2010.

2-نادية بن فريحة، بن قحرولة فاطمة الزهراء، السياسة الفرنسية في عهد الحاكم العام الفريد شانزي 1873-1878م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب المعاصر، جامعة ابن خلدون تيارت، 2020-2021م.

3-الحاج مزهور حسين، السياسة الاهلية الولاية العامة الجزائرية ما بين سنتي 1874-1900م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2005/2004م.

4-سعدان صليحة، مأمون كريمة، السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر وانعكاسها وردود الفعل الوطنية عليها1870-1912م، مذكرة ليسانس قسم التاريخ، جامعة حمه لخضر، الوادي 2009/2008م.

5-بلاوي نورة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من 1870الى 1914م، مذكرة شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة احمد دراية، ادرار، 2016م/2017م.

6-رزيق محمد، الاستعمار الفرنسي الحديث، دراسة لمضمون قانون تمجيد الاستعمار الفرنسي في الجزائر، قانون رقم2015/158، شهادة لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011/2010.

7-صالحي توفيق، المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكلونيالية 1838-1962م، مذكرة ماجستر، جامعة قسنطينة، 2008-2009م.

8-بن حمادي موسى، جوانب السياسة الفرنسية في الجزائر واهتمامات الاعيان المسلمين خلال نصف الثاني من القرن التاسع عشر(1900-1850م)، مذكرة ماجستير التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003-2004م

9-بليمان عبد القادر، تغيير النظام الزراعي في الجزائر وابعاده الثقافية(1971م-1978م)، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر:(1984م-1985م).

10- قريش محمد، الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى(1954-1945)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر، 2001-2002م.

المجلات والدوريات:

1-بلعيد سماح، مجمد علي مساعد، الهوية الجزائرية جراء قانون الألقاب العائلية 1882م، دراسة في الخلفيات القانونية والتاريخية لتطبيقه، مجلة الدراسات الاجتماعية، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، ع1، الاغواط، ديسمبر 2017.

2-بو رغدة رمضان، جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830-1892م، مجلة كلية الادب والعلوم الإنسانية، ع4، جامعة مجمد خيضر، بسكرة، جانفي 2009

3-العكروت الخميلي، التعليم العالي الفرنسي في الجزائريين الخصوصية والتمييز 1870-1940م، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، جامعة الجزائرية، 2جوان2017م.

4-بن الشيخ حكيم، سياسة الاستطاني الأوروبي في الجزائر ما بين 1830-1962م، مجلة العصور الجديدة، مجلة محكمة يصدرها مخبر البحث التاريخي، جامعة وهران، العدد 14-15، أكتوبر، 2014م.

5-هلايلي حنيفي، الدراسات الافريقية الجديدة، ط1، مجلة مخبر البحوث والدراسات الاستشرافية في حضارة الغرب الإسلامي.

6-طاعة سعد، البنية الاجتماعية والاقتصادية للريف الجزائري (1954-1830م)، المصادر، ع17 منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر1954، الجزائر، مجلة البحوث والدراسات، 2008م.

7-حميدي أبو بكر الصديق، السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر (1830م-1848م)، مجلة البحوث التاريخية، ع1، مارس2007م.

8-طرشون نادية، هجرة أهالي تلمسان، 1911م، من خلال الصحافة ولجان التحقيق الفرنسية، مجلو الدراسات التاريخية، ع13، الجزائر، 2011م.

الدوريات:

1-عزوز فؤاد، التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني(1870-1900)، مدارات تاريخية- دورية دولية محكمة ربع سنوية، مج1، ع خ، الجزائر، افريل 2009.

الموسوعات:

1-السيد محمود والصاري كامل، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر الأوروبي في افريقيا، ج3، موسوعة افريقيا التاريخية، الإسكندرية، 2018م.

الندوات:

1-العميري الطاهر، الاستطاني الفرنسي وتأثيراته على البنى الاجتماعية الى نهاية القرن التاسع عشر، الندوة العلمية الألى، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، ماي 2008م.

الملاحق

الملحق 1: جولي كامبون [1]

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%88%D9%84_%D9%83%D8%A7%D9%85%D8%A8%D9%88%D9%86 14:30:05 /2023-02-28

الملحق2 : لويس تيرمان[1]

[1]– عشور وحيدة وعبدلي نور الهدى ومادن أية، وضع الجزائر في عهد الحاكم العام لويس تيرمان، 1881–1891م، تحت اشراف أستاذ بن حادة مصطفى، 2021–2022، ص105.

الملحق3 :اصدار قانون الانديجينا 1881م[1]

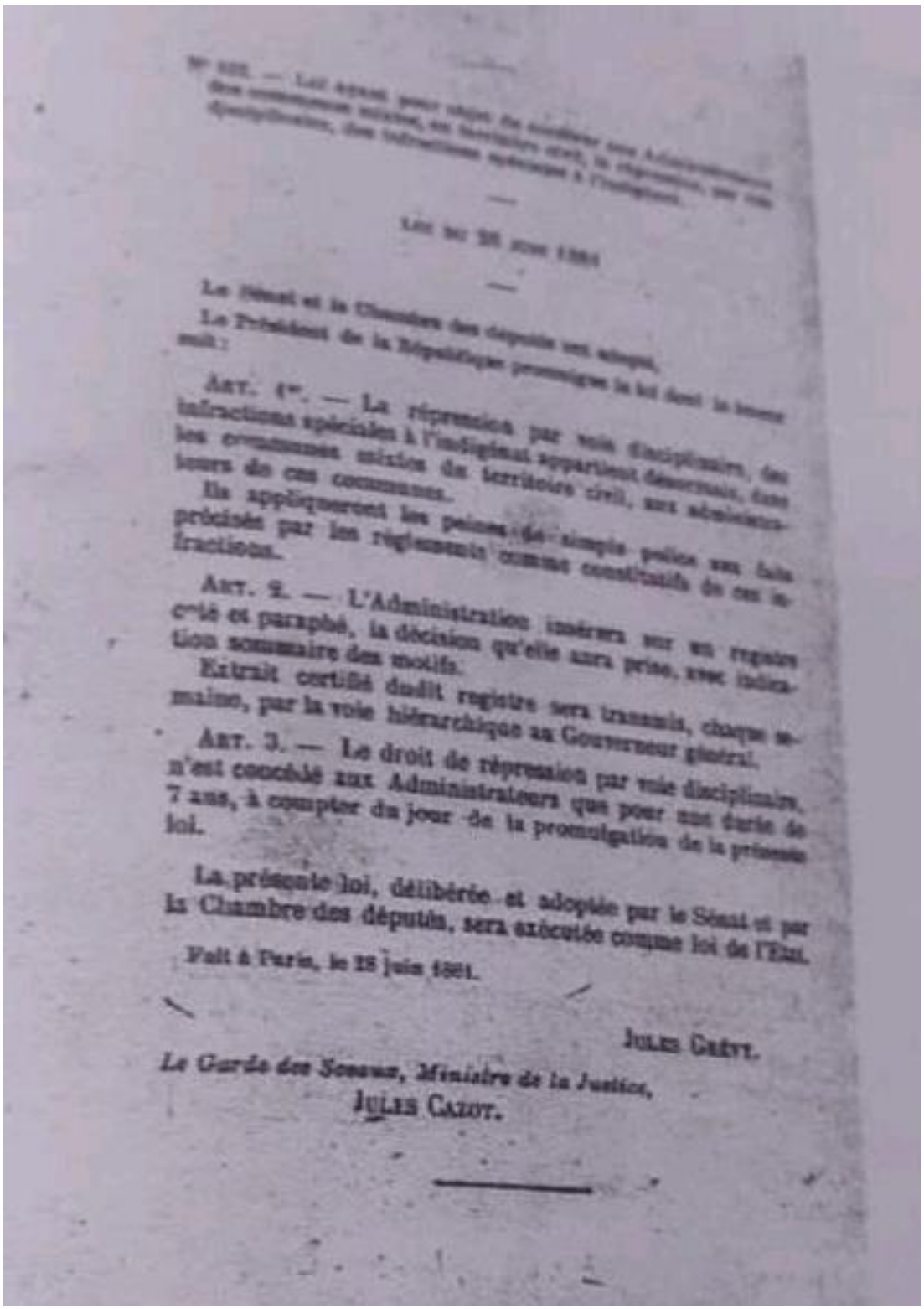

Loi du 28 juin 1881

Le Sénat et la Chambre des députés ont adopté,
Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

ART. 1er. — La répression par voie disciplinaire, des infractions spéciales à l'indigénat appartient désormais, dans les communes mixtes du territoire civil, aux administrateurs de ces communes.
Ils appliqueront les peines de simple police aux faits précisés par les règlements comme constitutifs de ces infractions.

ART. 2. — L'Administration inscrira sur un registre coté et paraphé, la décision qu'elle aura prise, avec indication sommaire des motifs.
Extrait certifié dudit registre sera transmis, chaque semaine, par la voie hiérarchique au Gouverneur général.

ART. 3. — Le droit de répression par voie disciplinaire n'est concédé aux Administrateurs que pour une durée de 7 ans, à compter du jour de la promulgation de la présente loi.

La présente loi, délibérée et adoptée par le Sénat et par la Chambre des députés, sera exécutée comme loi de l'Etat.

Fait à Paris, le 28 juin 1881.

JULES GRÉVY.

Le Garde des Sceaux, Ministre de la Justice,
JULES CAZOT.

---

[1]–محمد بليل، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1830–1914م، دراسة من نماذج التشريعات وتطبيقاتها على الجزائريين بقطاع الوهراني (عملات وهران)، دار سنجاق الدين، للكتاب الجزائري، 2013، ص446.

الملحق4: قانون الحالة المدنية[1]

BULLETIN DES LOIS

DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE.

N° 689.

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE.

N° 11,663.—*Loi qui constitue l'État civil des Indigènes musulmans de l'Algérie.*

Du 23 Mars 1882.

(Promulguée au *Journal officiel* du 24 mars 1882.)

LE SÉNAT ET LA CHAMBRE DES DÉPUTÉS ONT ADOPTÉ,

LE PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE PROMULGUE LA LOI dont la teneur suit :

TITRE Ier.

CONSTITUTION DE L'ÉTAT CIVIL DES INDIGÈNES MUSULMANS.

ART. 1er. Il sera procédé à la constitution de l'état civil des indigènes musulmans de l'Algérie.

2. Dans chaque commune et section de commune, il sera fait préalablement par les officiers de l'état civil, ou, à leur défaut, par un commissaire désigné à cet effet, un recensement de la population indigène musulmane.

Le résultat de ce recensement sera consigné sur un registre matrice tenu en double expédition, qui mentionnera les noms, prénoms, profession, domicile, et, autant que possible, l'âge et le lieu de naissance de tous ceux qui y seront inscrits.

3. Chaque indigène n'ayant ni ascendant mâle dans la ligne paternelle, ni oncle paternel, ni frère aîné, sera tenu de choisir un nom patronymique, lors de l'établissement du registre matrice.

Si l'indigène a un ascendant mâle dans la ligne paternelle, ou un oncle paternel, ou un frère aîné, le choix du nom patronymique appartient successivement au premier, au deuxième, au troisième.

Si l'indigène auquel appartiendrait le droit de choisir le nom patronymique est absent de l'Algérie, le droit passe au membre de

[1]– حنيفي هلالي، دراسات افريقيا الجديدة، ط1، مخبر البحوث والدراسات الاستشرافية في الحضارة الغرب الإسلامي، جامعة بلعباس، الجزائر السداسي الثاني2020، ص349.

الملحق5: مدرسة الفرنسية في منطقة القبائل[1]

[1]–شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، المجلد2، من الانتفاضة 1871م الى الاندلاع الحرب التحرير، ت ر: عياش سليمان، شركة دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع2008، ص248.

الملحق 6: مدرسة الابتدائية الفرنسية لصالح الأطفال منطقة القبائل[1]

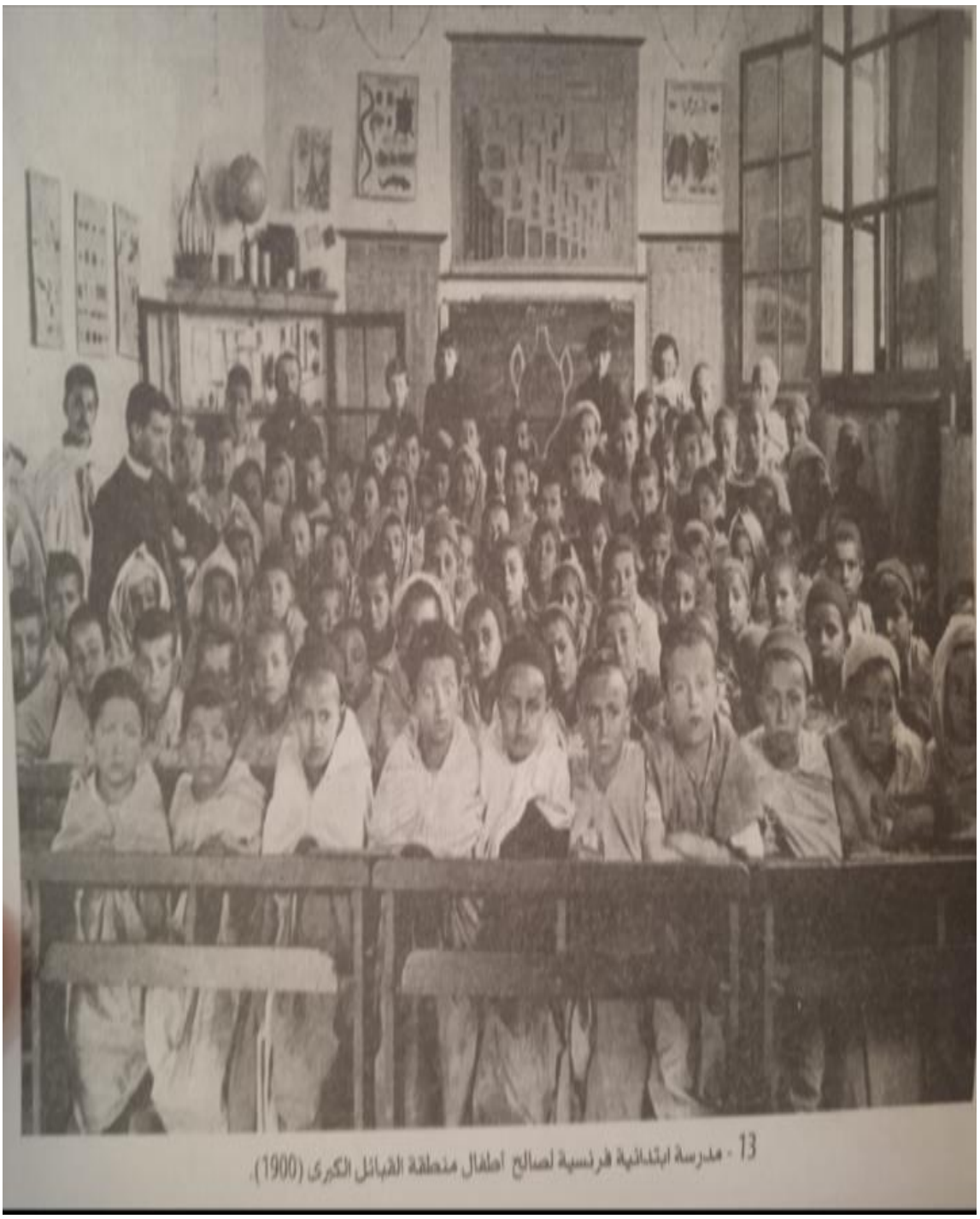

13 - مدرسة ابتدائية فرنسية لصالح أطفال منطقة القبائل الكبرى (1900).

[1]– شارل روبير أجرون، مرجع السابق،ص290.

الملحق 7 : قسم التلاميذ الأوروبيين في قسنطينة[1]

[1]– عزوز فاطمة انفال، السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ما بين 1870–1945، مذكرة تخرج لنيل شهادة مستار في التخصص التاريخ المغرب الحديث والمعاصر تحت اشراف الأستاذ انفار الحبيب ، 2014–2015، ص77.

الملحق8: استغلال الغابات الفلين[1]

15 - استغلال غابات الفلين

[1]– شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق،ص294.

الملحق 9 : داخل منزل في منطقة القبائل [1]

12 - داخل منزل في منطقة القبائل أواخر القرن التاسع عشر.

[1]– شارل روبير أجرون، مرجع السابق، ص289.

الملحق10:: نموذج قرار انشاء مركز استيطاني[1]

[1]– بن داهة عدة، الاستطان والصراع حول الملكية الأرض ابانة الاحتلال الفرنسي للجزائر.....، ج1 ، ص55.

الملحق 11: نموذج يكشف اعتمادات المالية المخصصة لمركز الاستطاني ي[1]

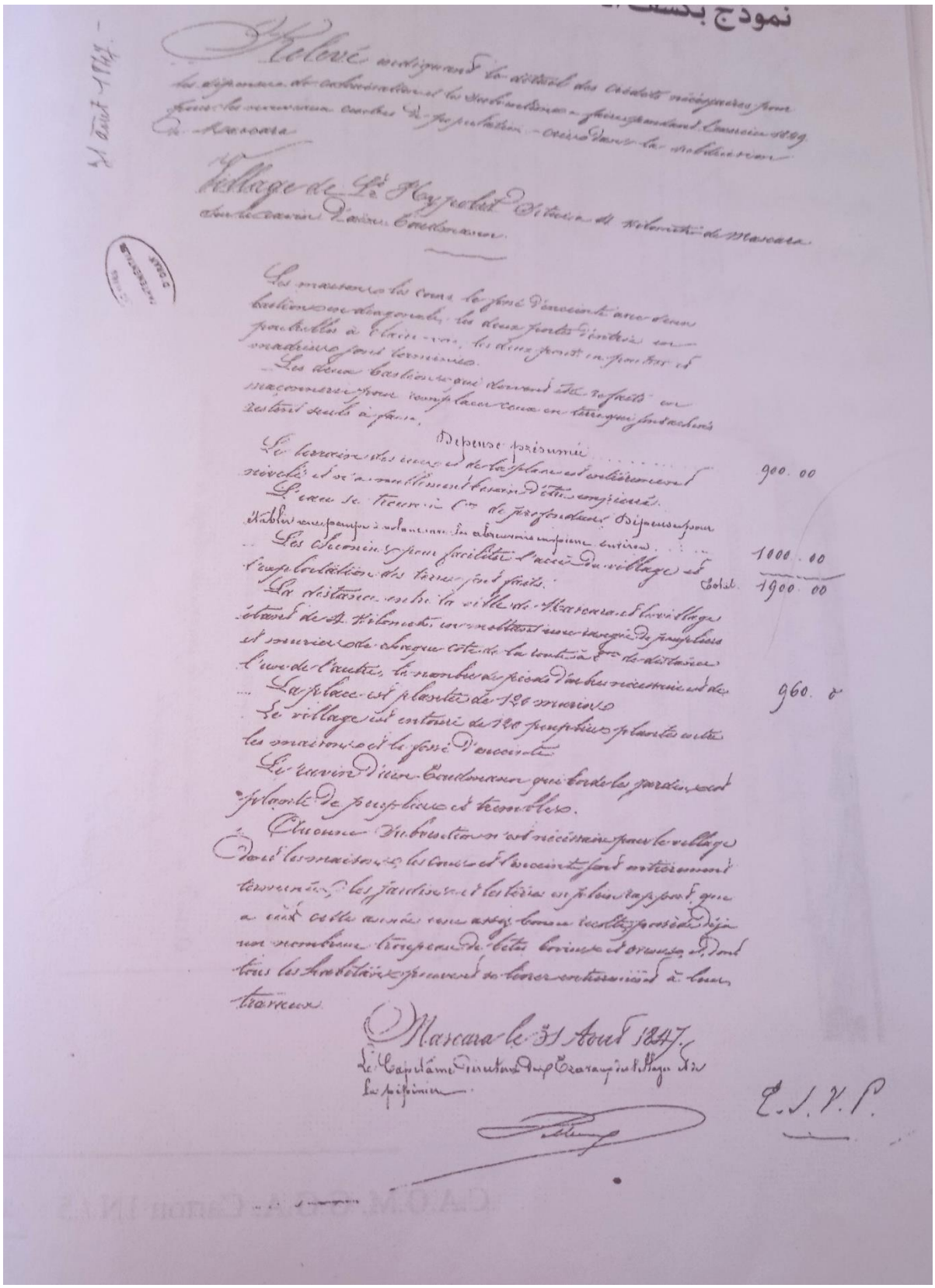
نموذج بكشف

Relevé

Village de

Mascara le 31 Août 1847.

E.J.V.P.

[1]– بن داهة عدة، المرجع السابق، ص56.

الملحق 12: اعلانان خاصان بالهجرة والاستطاني في الجزائر[1]

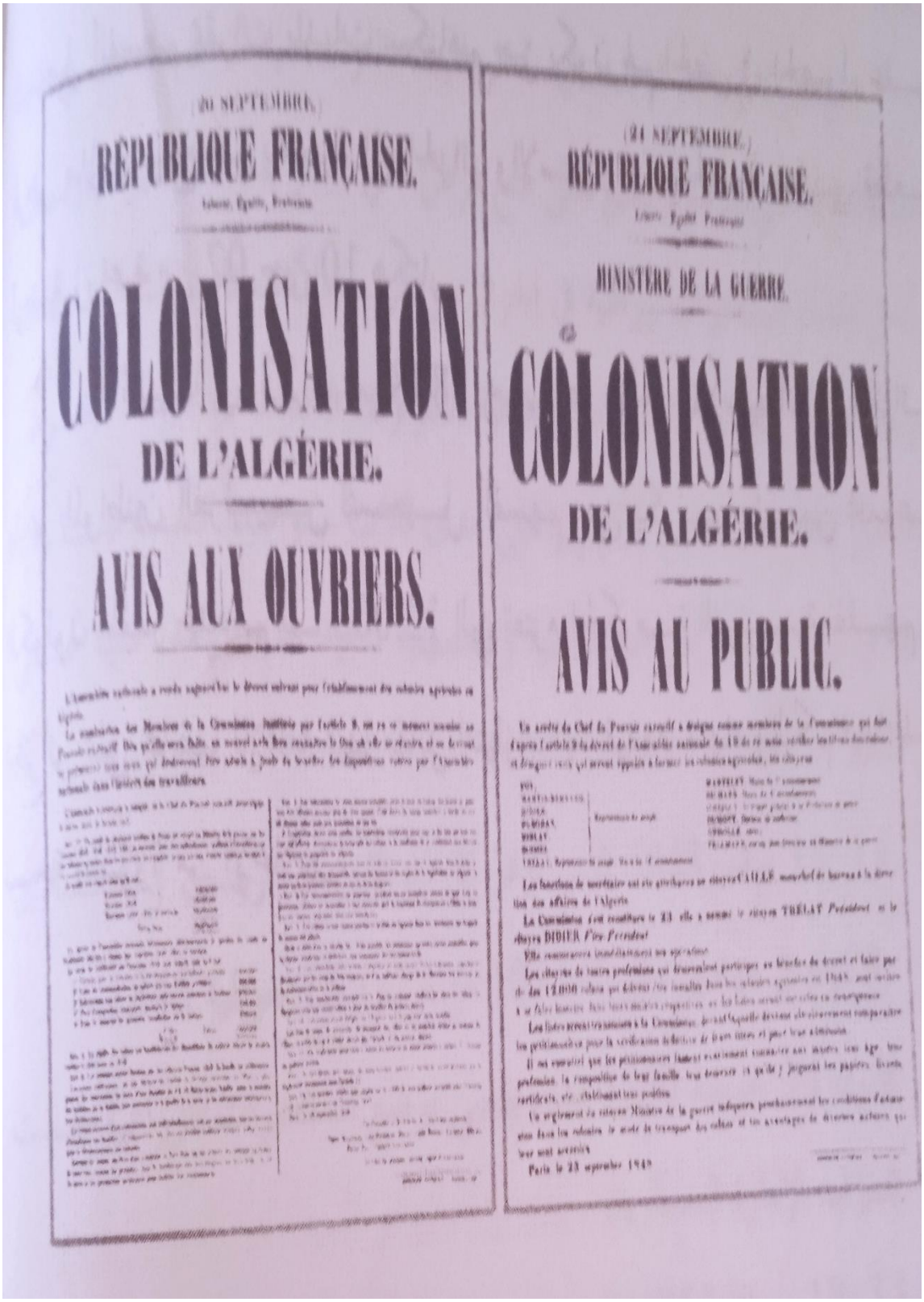

(21 SEPTEMBRE.)

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE.

Liberté, Égalité, Fraternité

COLONISATION

DE L'ALGÉRIE.

AVIS AUX OUVRIERS.

(21 SEPTEMBRE.)

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE.

Liberté, Égalité, Fraternité

MINISTÈRE DE LA GUERRE.

COLONISATION

DE L'ALGÉRIE.

AVIS AU PUBLIC.

Paris le 23 septembre 1848

[1] –بن داهة عدة، المرجع السابق، ص142.

فهرس الموضوعات

الفهرس:

إهداء

شكر وتقدير

مقدمة .....أ
مدخل: سياسة الاستعمارية في العهد الحاكم العام لويس تيرمان(1891-1881).....7
أولا: استراتيجية في الحكم. 8
ثانيا: السياسة الإدارية، السياسة الاستعمارية للحاكم العام تيرمان. 13
ثالثا: السياسة التعليمية.....18
الفصل الأول: جولي كامبون " Jule Cambon" 24
أولا: تعريف لحاكم العام " جولي كامبون "(Jules Cambon). 25
ثانيا: اختصاصات الحاكم العام.....27
ثالثا: اعماله السياسية في الجزائر 31
الفصل الثاني: دوره وسياسة الاستعمارية ومدى تأثيرها في الجزائر (1891م-189م) 38
أولا: دوره ومهامه في الجزائر في الفترة (1891م-1897م) 39
ثانيا: سياسته الاستعمارية 47
ثالثا: مبدئ تأثير سياسته الاستعمارية 52
الفصل الثالث: طريقة حكمه التي حكمها ونتائج سياسته.....63
أولا: طريقة حكمه في الجزائر 64
ثانيا: المناطق التي حكم بها نظام الحكم العسكري 69
ثالثا: نتائج وانعكاسات سياسته الاستعمارية في الجزائر 73
خاتمة 81
الملاحق 96

ملخص البحث:

تناولنا في دراستنا للموضوع المذكرة العنونة بالسياسة الحاكم العام " جولي كامبون Jules Cambon" في الجزائر وانعكاساتها (1891-1897م)،فتم التعرف الحاكم العام " جولي كامبون " أحد الحكام الفرنسية بالجزائر، عين في فترة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الفترة الممتدة ما بين(1891م-1897م)، خلفا للحاكم العام "لويس تيرمان" (Louis Tirman)،بحيث اعتمد حاكم العام (Jules Cambon) سياسة خاصة به من خلال فرضه لمجموعة من القوانين والمراسيم في فترة حكمه، التي شملت كل الميادين مثل: إدارة، التعليم الدين وحتى في مجال الغابات....إلخ، الهادفة لسياسة التوسع وتقوية نفوذ المستوطنين الفرنسين في الجزائر.

ولقد ترتبت عن سياسته نتائج وانعكاسات سلبية على الجزائريين، تمثلت في الهجرة وإفقار الجزائريين وتجوعيهم والتنصير، وتوسيع الاستطاني .

Research Summary:

In our study of the subject, we dealt with the memorandum entitled Politics of the Governor-General "Jules Cambon" in Algeria and its repercussions (1891-1897 AD), so the Governor-General "Julie Cambon" was recognized as one of the French rulers in Algeria, appointed during the period of the Third French Republic in the period between (1891 AD - 1897 AD), succeeding Governor-General "Louis Tirman", so that Governor-General Jules Cambon adopted a policy of his own by imposing a set of laws and decrees during his reign, which included all fields such as: administration, religious education and even in The field of forests.... etc., aimed at the policy of expansion and strengthening the influence of the French settlers in Algeria.

His policy resulted in negative consequences and repercussions for the Algerians, represented in emigration, impoverishment and starvation of the Algerians, Christianization, and the expansion of settlement.